

الأزهر وأفريقيا

دراسة وثائقية

دكتور

محمود عباس أحمد عبد الرحمن

٢٠٠٤

الدار العالمية

للنشر والتوزيع

الأزهر وأفريقيا

دراسة وثائقية

رقم الإيداع

١٨٦٦٨

الترقيم الدولي I.S.B.N.

977-6086-51-9

حقوق النشر

الطبعة الأولى ٢٠٠٤

جميع الحقوق محفوظة للناشر

الدار العالمية للنشر والتوزيع

Publisher & Distributor

١١٧ شارع الملك فيصل - الهرم

تليفون : ٧٤٤٦٤٣٨ فاكس : ٧٤٤٦٣٢٤

ص.ب : ٢٦٢ الأهرام ج.م.ع

www.dar-alalamiya.com

e-mail : daralaalmiya@hotmail.com

لا يجوز نشر أى جزء من الكتاب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله
على أى نحو أو بأى طريقة سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بخلاف ذلك
إلا بموافقة الناشر على هذا كتابة ومقما .

بسم الله الرحمن الرحيم

وإن ليس للإنسان إلا ما سعى (٣٩)

وإن سعيه سوف يرى (٤٠)

ثم يجزاه الجزاء الأوفى (٤١)

صدق الله العظيم

سورة النجم

مقدمة

مصر بموقعها الجغرافي المتميز هي مدخل القارة الأفريقية، ولما كانت مصر من أولى البلاد الأفريقية دخولا في الإسلام ، فقد أصبحت هي مركز الإشعاع الرئيسي للحضارة الإسلامية وتعاليمها عن طريق الهجرات إلي داخل القارة الأفريقية، وأصبح لها ريادة في نشر الدين الإسلامي. وقد توطد هذا الدور وعظم بفضل الأزهر الشريف، الذي دعم ما لمصر من ثقل حضاري، ونهج هذا الصرح الطريق القويم لتعليم الدين الإسلامي.

فالأزهر الشريف اسم لأكبر وأعرق جهاز ثقافي وعلمي جدير باهتمام الباحثين، فهو أهم مركز للإشعاع الإسلامي في العالم، كما يعد رابع المساجد الإسلامية مكانة وشهرة بعد المسجد الحرام والمسجد الأقصى والمسجد النبوي الشريف. وهو الأول في العالم كجامعة إسلامية، تبليغ الرسالة، وتنتشر العلم والثقافة والمعرفة، في شتى أنحاء العالم. وينفرد الأزهر بزعامته العلمية على سائر الجوامع الإسلامية الأخرى، حتى ليحرص الباحثون بل العلماء المسلمون على قصده لنيل العلم والمعرفة بالثقافة العربية الإسلامية.

ويدرك الباحث مدى أهمية هذه الدراسات التي تعمل على توثيق الروابط بين مصر ودول القارة الأفريقية، حتى نستطيع أن ندعم علاقاتنا مع الشعوب الأفريقية. وفي قلب هذه الروابط، الرابطة الثقافية التي يعتبر الأزهر معقد جماعها. وقد جاء هذا البحث نتيجة تفكير طويل، واستجابة

لحاجة علمية ماسة، للإجابة على عدة تساؤلات وضعها الباحث نصب عينيه، وأهم هذه التساؤلات حول أهمية أفريقيا لمصر ومكانتها الإسلامية، ودور مصر الإسلامي، ومكانة الأزهر في هذا الدور. والمشكلات التي تواجه الأفارقة من خريجي الأزهر في بلادهم، ومبعوثي الأزهر إلى أفريقيا. بالإضافة إلى دراسة نوع الدراسات التي يتعلمها الوافدون، وكيفية الاستفادة منها وتطبيقها في دولهم؟ وما هي المعايير التي يتم بها اختيار الطالب؟ وهل هناك أساليب غير معلنة وراء اختيار الطلاب الوافدين؟ وما هي أوجه التشابه بين نظام الحلقات بالأزهر ونظم الدراسة الحديثة التي تتأدى بها الجامعات المصرية حالياً؟ وكيف واجه الأزهريون نظام التطوير الجديد للأزهر؟ وهل كانت عملية التطوير ذات عائد إيجابي أم سلبي على الأزهر ومصر والقارة الأفريقية؟ كل هذه الأسئلة وغيرها سوف يحاول الباحث الإجابة عنها خلال فصول البحث، ليبرز جوانب وحقائق كثيرة يقوم بها الأزهر الشريف تجاه الشعوب الإسلامية الأفريقية.

إن الأزهر هو الجامعة الوحيدة في العالم التي تعلم وتطعم وتوفر الإقامة للطلاب، بالإضافة لمنح هؤلاء الطلاب مصروفاً نقدياً شهرياً، وكل ذلك دون مقابل منذ أن نشأ الأزهر حتى الآن، مما يجعلنا نقف أمام هذا الصرح الشامخ بالتفكير والبحث العميق في كافة الأبعاد المختلفة التي مر بها، وبصفة خاصة مراحل الإصلاح التي انتهت بالتطوير، ومدى تأثير هذا التطوير على أداء الأزهر لرسالته في أفريقيا، وطبيعة هذه الرسالة، ومدى التفاعل الناتج بين الهيئات والمؤسسات الأزهرية وبين الوافدين الأفارقة في القاهرة، وكذلك بين المبعوثين الأزهريين وبين مسلمي القارة الأفريقية.

ولقد أثرت أن يكون العمل عملاً متكاملًا يلقي مزيداً من الضوء على الحقائق التاريخية، وعلى تفاصيل الحياة الأزهرية المعاصرة ذات الصلة بالشأن الأفريقي، في ضوء متغير أساسي هو قضية تطوير الأزهر الشريف.

وقد قسم الموضوع إلى سبعة فصول، أولها بعنوان “الأزهر وإفريقيا وفكرة التطوير”، وقد تناولت في هذا الموضوع بداية نشأة الأزهر كمركز إشعاع إسلامي وفكري.

وقد أوضحت مكانة الأزهر في نفوس الشعوب الإسلامية، خاصة شعوب القارة الأفريقية، وأختمت التمهيد بكيفية تهيئة الأزهر للقيام بنهضة علمية كبرى يقودها في العالم الإسلامي نحو النمو والازدهار.

أما الفصل الثاني وموضوعه: “قوانين الأزهر قبل التطوير وبعده” فقد جعلت هذا الفصل لإيضاح كيفية إصدار القوانين، والمؤثرات التي تؤثر في إصدارها مثل قانون ١٩٢٣، و ١٩٣٠، ومثل القانون ٢٦ لسنة ١٩٣٦، والمعروف بقانون الإصلاح، ومدى أهمية هذا القانون بالنسبة للأزهر وقت صدوره، وإلغائه للقانونين السابقين، رغم أن قانون ١٩٣٠ لم يصدر إلا في ١٩٣٥ أي قبل إصدار هذا القانون بعام واحد، كذلك فقد أوضحت أهمية القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٥٥ بالنسبة للدراسة بالأزهر، في ظل ظروف المتغيرات الجديدة في عهد الثورة المصرية، وكيف كان هذا القانون مختلفاً

عن باقي القوانين السابقة، وبمناخبة النواة الحقيقية التي توضح رغبة الثورة المصرية في تطوير الأزهر، وكذلك أبرزت دور ثورة يوليو في إصدار قانون التطوير، كما تمناء كثير من الأزهريين أنفسهم سنة ١٩٦١، وكيف تم التعامل معه حتى صدرت اللائحة التنفيذية لهذا القانون سنة ١٩٧٥.

أما الفصل الثالث وموضوعه *المناهج الدراسية الأزهرية للوافدين الأفارقة* . وفيه نتعرض للمناهج الدراسية المطبقة للوافدين الأفارقة والأجانب قبل وبعد التطوير ومدى مواكبتها للمتغيرات العالمية .

أما الفصل الرابع وموضوعه *“المؤسسات الأزهرية المعنية بالأفارقة”* . فقد عرضت تنمية المؤسسات الأزهرية من مجرد كونها أروقة حتى أصبحت جامعة متكاملة كبرى، وتضم أكبر عدد من الطلاب والدارسين، وقد عرضت بالأرقام والوثائق ما يدل على ذلك، وأوضحت المؤسسات الأزهرية المعنية بالأفارقة، وأبرزت أهمية كل مؤسسة من هذه المؤسسات، وطبيعة عملها، وعلاقتها بالوافد الأفريقي، ووضعها في الأزهر، وفي قانون التطوير.

ثم كانت الدراسة الميدانية لمدينة البعوث الإسلامية، لأدرس نشأتها، وكيفية المعيشة فيها، وتطويرها، والقرارات الخاصة بها، ووضع الأفارقة فيها، ومقارنة كل ذلك نوعاً، وكيفاً، وحجماً، بما كان موجوداً قبل التطوير، ونجاح فكرة هذه المدينة ليمتد هذا النجاح لفرع آخر بمحافظة الإسكندرية يستوعب عدداً كبيراً من الوافدين الدارسين بشرق وغرب الدلتا.

أما الفصل الخامس، وموضوعه “الوافدون الأفارقة إلى الأزهر قبل التطوير وبعده”. فقد أبرزت دور الأزهر في استضافة الوافدين الأفارقة إليه في شتى المجالات قبل التطوير وبعده، وكذلك كيفية قدوم الوافدين إليه، والشروط الميسرة التي وضعت للقبول فيه، واللوائح والقوانين التي تنظم عملية استقدام الوافدين إليه، وكذلك أنواع وفئات الوافدين للأزهر وهم المقيدون على منح أو غيرهم من الوعاظ أو الأئمة الذين يستضيفهم الأزهر على نفقته، ليقدم لهم التدريب على هيئة دورات تدريبية لمدة ثلاث شهور مرة واحدة كل عام، بعدها يمنح المترشح شهادة ومزايا من الأزهر، تدعم الوثائق التي حصل عليها الباحث كل هذه الموضوعات.

أما الفصل السادس وموضوعه “المبعوثون الأزهريون في أفريقيا قبل التطوير وبعده” فقد أقيمت الضوء على المبعوثين الأزهريين في القارة الأفريقية وتخصصاتهم، والدور الذي يلعبه كل متخصص منهم، فهم بمثابة سفراء لمصر وللأزهر في بلادهم، ثم يأتي دور الأزهريين المصريين، وهم مبعوثون على عدة فئات مختلفة هي:

مبعوثون على نفقة الأزهر، ويتحمل الأزهر كافة نفقاتهم، ومعارون ومتعاقدون على نفقة الدول، ومبعوثون يتحمل الأزهر جزءا من تكلفة إرسالهم، والجزء الباقي تتحمله وزارة الخارجية المصرية، ومبعوثون على نفقة الدول، ويتحمل الأزهر جزءا من المرتبات، وغير ذلك من التفاصيل الخاصة بالشروط الواجب توافرها في المبعوثين وإجراءات ترشيحهم

وتقاريرهم المرسلة إلى الأزهر بكل المشاكل التي تجابههم، وما يحظون به من دعم من بعض البلاد، وذلك من خلال الوثائق التي حصلت عليها من الجهات المسؤولة بالأزهر حول هذا الموضوع.

وأما الفصل السابع، وموضوعه “الحياة الاجتماعية للوافدين والمبعوثين”، ففيه تعرضت لدراسة حالة الوافدين الأفارقة في مصر، وأهم المشاكل التي يتعرضون لها في كافة النواحي، دينية، وفكرية، وتعليمية، وسياسية، واقتصادية وصحية، ودور الأزهر في حل هذه المشكلات، وكما تعرضت للمشكلات التي تعترضهم عندما ينظر مجتمعهم إليهم كمتعلمين بالعربية في وقت تسود فيه جماعات المثقفين الذين تعلموا باللغات الأوروبية، ممن يهيمنون على القرار السياسي في بلادهم، وكذلك أوضحت دور الاتحادات الطلابية الأفريقية في مصر، وتنظيماتها، ورعاية الدولة لهذه الاتحادات، وكذلك أوضاع المبعوثين المصريين إلى أفريقيا، والمشاكل التي يواجهونها في الدعوة الإسلامية من مشكلات لغة وتفاهم، وتفاعل مع المجتمعات الأفريقية، وذلك من خلال الوثائق، لمحاولة المقارنة بين الفترة السابقة على التطوير، واللاحقة له.

وتتلو الفصول خاتمة تحليلية تضمنت الإجابة عن الأسئلة التي راودتني، وعرضت لأهم النتائج التي توصلت إليها في الدراسة.



وفى النهاية أتضرع إلي المولى العلي القدير أن يكون هذا الجهد
إضافة جديدة للمكتبة العربية في مجال الدراسات التاريخية الأفريقية، وبالله
التوفيق، والحمد لله رب العالمين.

محمود عباس أحمد عبد الرحمن

الفصل الأول

الأزهر وأفريقيا والتطوير

الفصل الأول

الأزهر وأفريقيا والتطوير

الأزهر من أهم وأعرق مراكز الإشعاع الإسلامي، والفكري، والثقافي في العالم، وإذا كان جامع عمرو بن العاص، الذي شيد بمدينة الفسطاط سنة ٢١هـ/٦٤١م يعتبر أقدم جامع في مصر وأفريقيا، قام بدوره الديني، والتعليمي، واستمر في نشر رسالته هذه، فإن الجامع الأزهر الذي أسسه جوهر الصقلي قائد جيوش المعز لدين الله الفاطمي (٣٥٨هـ/٩٦٩م) هو الذي أقيمت على عاتقه مهمة الحفاظ على العلوم، والمعارف الإسلامية.

وترجع تسمية الأزهر بهذا الاسم إلى السيدة فاطمة الزهراء بنت الرسول صلى الله عليه وسلم، والدة الإمامين الحسن، والحسين، ولدى علي بن أبي طالب (رضي الله عنهم جميعاً وأرضاهم)، وهناك رأى آخر للتسمية فقد أطلق عليه اسم الأزهر بعد إنشاء القصور الفاطمية الزاهرة في عصر العزيز بالله ومنها أطلق عليه اسم الأزهر^(١)، إلا إن الاختيار الأول هو الأصح ثيمناً بالانتساب إلى ریحانة الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم^(٢).

أولاً - الأزهر ودوره التاريخي:

لقد بدأ الأزهر في اكتساب الطابع الثقافي والعلمي (٣٦٥هـ/٩٧٥م) حينما جلس قاضي القضاة أبو الحسن علي بن النعمان وقرا كتاب "الاختصار" الذي يعد مصدراً من مصادر الفقه الشيعي، والذي قام بوضعه والده الإمام أبو حنيفة

النعمان، إذا كانت هذه أول حلقة دراسية بالجامع الأزهر، ثم تطورت بعد ذلك، من حلقات دينية، إلى حلقات سياسية.

وفى عهد الخليفة العزيز بالله سنة ٩٨٨م جلس أبو الفرج يعقوب بن كلس* وزير المعز، ثم وزير ابنه العزيز، وقرا كتابا ألفه عن الفقه الشيعي، وسماه "رسالة العزيزية"، وتوالت حلقات الدرس بالأزهر على يد بن كلس، إذ عين له الخليفة خمسة وثلاثين فقيها للقراءة والدرس، ورتبت لهم مرتبات شهرية ثابتة، على نفقة الخليفة الخاصة، وكانت هذه هي النواة الأولى للعناية بالوافدين على الأزهر، باعتباره مركزاً للدراسات الدينية، والذين سرعان ما أنشئت لهم دور للسكن بجوار الأزهر. ومن هذا التاريخ ازدادت أعداد الوافدين زيادة ملحوظة، العام بعد العام، مما دفع الوافدين للارتباط والتماكب فيما بينهم ليكونوا لأنفسهم ما عرف بالأروقة^(٢).

وأصبح بالأزهر خيرة الفقهاء والعلماء الذين نقلوا إليه كثيرا من الكتب وشجعوا طلاب العلم من البلاد الإسلامية للالتحاق به، وأصبح الأزهر مركز الإشعاع الفكري ومنازة الدراسات العلمية والإسلامية في العالم الإسلامي^(٤).

والجدير بالذكر بأن الطالب الذي يتعلم في جمعية تعليمية أو في كتاب من الكتاتيب المجاورة للجامع الأزهر، يطلق على هؤلاء الطلاب أو التلاميذ اسم المجاورين نسبة إلى مجاورتهم للجامع الأزهر، وبالطبع فإن الجمعيات والكتاتيب منذ نشأتها الأولى، كانت مليئة بنزلاء الأروقة الأفارقة، وكانت هذه الجمعيات والكتاتيب، ترعى الأفارقة كبقية المسلمين من كافة أنحاء العالم، الذين جاءوا للأزهر ليتعلموا القرآن الكريم، واللغة العربية، ليؤهلهم هذا التعليم للالتحاق

بالتعليم الأزهرى بمختلف مراحلها، ويصبحوا من المجاورين، أو يقيموا داخل صحن المسجد (٥).

وتشير الوثائق إلى أن مشايخ الكتاتيب، ومعظمهم من مشايخ الحديث، كانوا من صفوة الشعب، وكانوا مقربين بنفس الدرجة التي عليها شيخ الأزهر والمفتى من قبل والي، وكان يتم اختيار شيخ واحد كل عام لقراءة البخاري الشريف في الجامع الأزهر، وكانت هذه القراءة تنلى في المناسبات الدينية، كرأس السنة الهجرية، أو مولد الرسول صلى الله عليه وسلم، أو في أوائل شهور رجب، وشعبان، ورمضان، ثم ينعم بعدها الخديوي على هذا الشيخ الذي قرأ البخاري بصرف مبلغ عشرة آلاف قرش (٦).

واستمر الأزهر جامعة شيعية إلى أن قامت الدولة الأيوبية (٥٦٧هـ/١١٧١م-٦٤٨هـ/١٢٥٠م)، وتولى صلاح الدين مقاليد الأمور في مصر بعد القضاء على الوزير الفاطمي (شاور) في عهد الخليفة العاضد (٥٦٦هـ/١١٧٠م)، حيث جعل جل اهتمامه القضاء على المذهب الشيعي، ونشر المذهب السني الذي يدين به، فقام بإلغاء خطبة الجمعة من الجامع الأزهر*، ومنع عنه كافة الموارد المالية، مما جعله عرضة لنهب أثاثات المسجد ومتعلقاته، كما قام صلاح الدين بعزل قضاة الشيعة، وعين بدلا منهم قضاة من المذهب الشافعي في كل أنحاء مصر.

بدأ في إنشاء المدارس لنشر تعاليم المذهب الشافعي، وكانت أول مدرسة قام بإنشائها المدرسة الناصرية**، بجوار جامع عمرو بن العاص، ثم أنشئت مدرسة

أخرى لتعليم المذهب المالكي، عرفت بالمدرسة القمحية*** نسبة إلى ضيعة القمح التي كان خيرها يوزع على الطلاب (٧).

ولقد بلغ عدد المدارس في مصر في ذلك الوقت ستا وعشرين مدرسة لم يتبق منها إلا المدرسة الكاملية**** نسبة منشئها إلى الملك الكامل محمد، والمدرسة الصالحية***** التي أنشأها الملك الصالح نجم الدين أيوب (٨).

ولقد استمر هذا الوضع إلى قيام دولة المماليك البحرية ٦٤٨هـ — (١٢٥٠م) التي تعرضت لهجوم شديد من دار الحكمة، مما جعلها تتجه إلى بعث وإحياء الأزهر من جديد، وذلك بفضل الرعاية العمرانية التي أولاها الظاهر بيبرس للأزهر (٦٨٥هـ/١٢٦٦م) فصار من أرفع الجوامع قدرا (٩).

وفي دولة المماليك الشراكسة (٧٨٤-٩٢٣هـ/١٣٨٢-١٥١٧م) تزايدت العناية بالأزهر، فوفد إلى رحابه العلماء، وطلبوا العلم من كل بقاع الأرض، لما وجدوا فيه من الأمن، والرعاية، والمعرفة (١٠)، فارتقى إلى أن أصبح رائدا للدراسات الإسلامية، والأدبية، والعلمية، حتى أصبحت له مكانته المرموقة في مصر والعالم الإسلامي (١١).

وإبان عصر الدولة العثمانية (٩٢٣هـ/١٥١٧م)، نجد أن العثمانيين لم يتدخلوا في شؤون الأزهر، ولم يجعلوا من التركية لغة للدراسة فيه، ولم يفرضوا على طلابه دراسة الأدب أو الحضارة التركية، ونأوا بأنفسهم عن الزج أو التدخل في شؤنه، كما تمتع الأزهر في العصر العثماني بالاستقلال المالي عن الحكومة، مما كان له أثره في الحفاظ على مكانته (١٢).

ولقد كان للأوقاف التي حبسها أهل البذل والعطاء على الأزهر دور كبير في استمراره لتأدية رسالته الإسلامية نشرًا وتعليمًا، فقد كانت هذه الأوقاف تدر على علماء الأزهر وطلابه الخير الوفير، مما جعلهم في غنى عما تقدمه لهم الدولة في ذلك الوقت، فقد كان من نتائج الاستقلال المالي للأزهر حريته في اختيار علمائه الذين يقومون بالتدريس فيه (١٣).

ولقد تخرج في الأزهر علماء انتشروا في بلاد أفريقيا وأصبحت لهم مكانتهم بين الأفريقيين، إذ كان ينظر إليهم باعتبارهم أبناء الأزهر نظرة إكبار وتقدير (١٤).

ويذكر التاريخ للأزهر قيادة علمائه للشعب ضد الاحتلال الأجنبي، حيث اعتبر رجال الأزهر بمثابة قادة للرأي العام يعبئون الشعب ضد كل محتل، وغاصب، فترى دورهم على سبيل المثال في شخصيات حفظها لنا التاريخ مثل السيد عمر مكرم نقيب الأشراف*، والشيخ عبدالله الشرقاوى**، والزعيم أحمد عرابي***، والثائر عبدالله النديم****، والمصلح الاجتماعي الإمام الشيخ محمد عبده*****، والوطني سعد زغلول*****، والزعيم جمال عبدالناصر الذي اعتلى منبر الأزهر مندداً بالعدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦م (١٥).

في هذه المجالات، إلا أنه إلى جانب الأزهر نشأت المدارس التي اتخذت لونا جديدا من التنقيف والتهذيب، فكان ذلك أساسا للثنائية العلمية في مصر (التعليم الدين والتعليم المدني) (١٦).

وعلى الرغم من استعانة محمد على بأبناء الأزهر في المرحلة الأولى لسياسته التعليمية، إلا أنه أهمل الأزهر والكتاتيب، وأقام نظامه التعليمي الحديث كما ذكرنا وفقا للنظام الأوروبي، وكان لهذا آثار سيئة فتتت وحدة الفكر بين أبناء المجتمع، ولم يكتف محمد على بذلك، فأحصى الأوقاف المحبوسة على الأزهر

والمساجد، وفرض عليها الأموال الباهظة، مما دفع المشايخ الى الاجتماع في محاولة لإلغاء هذا القرار دون فائدة، ولم يتردد في أن يصادر الأموال المحبوسة على الأزهر، وهى واسعة الرقعة وموقوفة عليه، وبذلك أوقع أضرارا بالغة بالأساتذة والطلاب، مما قلل أعدادهم في الأروقة بصورة واضحة، وكان لهذا أثر بالغ في تضائل نفوذ الأزهر في القرن التاسع عشر، وانتقال مركز النقل إلى المدارس والمعاهد والبعثات التي اعتمد عليها لتعلم العلوم الطبيعية والرياضية والتعليم العسكري^(١٧).

ورغم ما فعله محمد على بأموال الأزهر وعلمائه، فقد ظل الأزهر صامدا، يؤدي وظيفته الدينية والتعليمية، ويحمى الوافدين إليه من البطش المستمر الذي كان يقع على الأزهر وعلمائه وطلابه، كما راح الأزهريون يؤدون واجبهم في المساجد ويواصلون دورهم التربوي والتعليمي الذي جعلهم في صدارة العلماء^(١٨).

وهكذا استطاع محمد على أن يجعل بمصر هيئة من المفكرين والعلماء والأدباء، خرجت منهم الدعوة بإصلاح الأزهر الشريف، وهى دعوة وجدت صدى قويا في عهد إسماعيل فقد كان مدفوعا إلى هذا الانقلاب بتلك الجرعة القوية التي كانت تخلق في نفسه، والتي كانت ترمى إلى إقامة دولة عربية مصبوغة بالصبغة الأوربية، فكانت الدولة تتألف من رعايا عرب وراع عثماني^(١٩) قد أظهرت أولى خطوات الإصلاح في الأزهر، حينما فكر الشيخ مصطفى العروسي (١٨٦٥-١٨٧٠) في وضع امتحان لمن يريد التدريس بالأزهر، ولكنه لم يتمكن من تنفيذ ذلك بسبب القرار المفاجئ والسريع من الخديوي إسماعيل بعزله ليصبح أول شيخ للأزهر يتم عزله^(٢٠).

وأراد أن يحقق أغراضه فنادى بإصلاح الأزهر إصلاحاً يتفق مع الآراء الجديدة، فوضع قانوناً للتدريس وصدرت بإنفاذه إرادة سنية بتاريخ ٢٣ ذى القعدة من عام ١٢٨٧هـ (٣ فبراير ١٨٧٢م) فقضى هذا القانون بأن يبعد عن الأزهر العناصر التي لا تتميز بالكفاءة و الجدارة وبتحسين حال الأساتذة بتقرير رواتب ثابتة لهم^(٢١).

وكان الشيخ محمد المهدي العباسي من وراء هذا الموقف لإبعاد العناصر الدخيلة على الأزهر، من طلاب امتنوا البقاء في أركان المسجد لنيل الجرايات حتى بلغ سن بعضهم فوق الستين عاماً^(٢٢).

كما كان بعض الطلاب يتظاهرون بطلب العلم فراراً من خدمة الجيش ، فحين تصيبهم القرعة العسكرية فإن الأزهر يرسل إلى محافظ مصر كشفاً بأسماء الأشخاص المقيدين بالأزهر لطلب العلم، ورغم ذلك فقد كان يعقد لهم امتحان بحضور قاضي مصر ومفتيها، فإذا أجاب الشخص على الأسئلة الموجهة إليه يتم إعفاؤه من الجيش، أما إذا لم يجب فيجرب تجنيده للخدمة العسكرية، وترسل النتيجة للإرادة الخديوية، لاعتمادها واتخاذ اللازم حيالها^(٢٣).

كل هذا جعل الشيخ العباسي سنة ١٨٧٢م يفكر في قانون إصلاحى ينظم طريقة الامتحان، ويبين العطلات الرسمية، ليحقق الثمرة المرجوة من خريجي الأزهر، وبذلك فإن هذا القانون يُصبح أول قانون تنظيمي لنيل شهادة العالمية، وفق نظم امتحان محددة ومرعية^(٢٤).

ولقد كان من هذه النظم أن يكون الامتحان لنيل شهادة العالمية أمام لجنة من ستة من كبار العلماء في المذاهب يختارهم شيخ الجامع الأزهر، اثنان منهم من

المذهب الشافعي، واثنان من المذهب الحنفي، واثنان من المذهب المالكي، أما المذهب الرابع **المذهب الحنبلي** فيستثنى الامتحان فيه لقلّة أتباعه، ويمتحن الشيخ الواحد في العام نحو سنة أشخاص، وإذا تراكمت الطلبات نظر الشيخ في الترجيح كالشهرة بالعلم أو أسبقية التاريخ أو كبر السن، أما العلوم التي يمتحن فيها الطالب فكانت أحد عشر علما تنقسم إلى:—

- أ- علوم دينية هي (التفسير-الأصول-التوحيد-الحديث-الفقه).
- ب- علوم لغة وهي (النحو-الصرف-المعاني-البيان-البديح).
- ج- علم المنطق.

وكان الطالب يقدم طلبا لشيخ الجامع الأزهر يبين فيه رغبته في النحول في نطاق العلماء المدرسين، ويذكر فيه سلوكه العلمي، وحصيلته في جمع الكتب ودراستها دراسة وافية، ويرسل الشيخ للاستعلام عن أحوال هذا الطالب (٢٥).

وفي يوم الامتحان يقف الطالب في وضع المدرس، ويجلس الممتحنون من المشايخ وعددهم سنة في وضع الطالب، ويبدأ الطالب في إلقاء كل ما جمع من العلوم كل على حدة، ثم تتم مناقشته من الأساتذة المشايخ، فيسألون وهو يجيب، ولا يحدد وقت لهذا الامتحان، وفي نهاية المناقشة تكون النتيجة على ثلاثة مستويات أو مراتب علمية تتحدد بمدى إجابة الطالب على الأسئلة، فإذا كانت مناقشته وإجاباته على مستوى عال من الكفاءة نال المستوى الأول أو الدرجة الأولى وهي أعلى المراتب التي يحصل عليها الطالب (٢٦)، وإذا كان أدأؤه غير ذلك فيستحق الطالب المستوى الثاني أو الثالث، أما من لم يستطع الإجابة والمناقشة فيعد راسبا، وتقرر لجنة المناقشة مكافأة مالية للطلاب تتفاوت حسب الإجابة.

وكان الطالب الذي يحصل على المستوى الأول ترسل شهادته إلى الخديوي ليصدر له براءة (عريضة) متوجة بختم الخديوي، وتخلع عليه تشريفة بشريط مقصب يجعله في عمامته، ويرسل اسمه إلى الجهات الرسمية، ويكون موضع توقير واحترام، ويسافر في السكك الحديدية بنصف الأجرة، ويصبح بذلك من حملة "المراسيم" (٢٧).

أما الطالب الذي يحصل على المستوى الثاني أو الدرجة الثانية فيسمح له بتدريس الكتب المتوسطة، ومثل هذا المستوى يمنح كسوة تشریف أيضاً، ولكن خالية من المسميات حسب درجاتها ومستواها، وتمنح هذه الكسوة عندما يتم تعيينه شيخاً بمعهد أزهرى متوسط في محافظة من المحافظات بناء على قرار شيخ الأزهر في التعيين (٢٨).

أما حاملو المستوى الثالث أو الدرجة الثالثة، فإنهم يدرسون في المعاهد الأزهرية الكتب الصغيرة للمبتدئين، والطالب الذي يرسب في الامتحان يتقدم مجدداً دون التقيد بعدد مرات التقدم، فإذا اجتاز الامتحان فمن حقه أن يتقدم للحصول على الدرجة أو المستوى الأعلى (٢٩).

وكان يتم ترشيح الأزهريين الحائزين على الدرجة الأولى للسفر إلى الدول الأفريقية حيث يحمل مسمى "مبعوث شيخ الأزهر"، وكان يتم إيفاده للوعظ ونشر الثقافة، وتصرف له مكافأة سنوية قيمتها مائة جنيه، على أن يكون سفره على مسؤولية الدول الأفريقية، وفي الدرجات الأولى، ويستعمل العربات في تنقلاته (٣٠) وبهذا يستوي وضعه مع من يرسل إلى المساجد الكبرى مثل المسجد النبوي الشريف لكي يقوم بمهامه (٣١).

وقد كان هناك بعض الحالات التي تتطلب إعداد مزيد من الكساوى لشدة الحاجة إليها، وكانت الكساوى تخصم من ميزانية الأزهر على مربوط نفس السنة المالية لتكاليف عمل الكساوى المطلوب تصنيعها للمشايخ، وقد تبين أن قيمة الكسوة الواحدة خمسمائة قرش وتسعة من القروش، وكانت هذه الزيادة في الكساوى سنويا علاوة على المائة كسوة المتبعة، وتصل للزيادة أحيانا إلى ثلاث وسبعين كسوة، كان الأزهر في حاجة إليها ليوفى بتعهداته بسبب زيادة أعداد المشايخ عاما بعد عام (٣٢).

وقد كان الخديوي إسماعيل يعين في المجلس الخصوصي * اثنين من كبار علماء الأزهر للإجابة على الأسئلة المتعلقة بأمور الدين، ويتولون حصر كل علماء الأزهر المستحقين لبدل التشريفات (٣٣). على ألا يزيد عدد الكساوى على المائة، وتمنح كسوة واحدة للعالم في العلم، ويكون التوزيع بأمر من شيخ الأزهر، وذلك بالنسبة لحاملي الدرجة الأولى أو الدرجة الثانية عند توليه منصب، أو تكليفه ليعمل بأحد المعاهد الأزهرية في مصر أو خارجها، ويتم حصر جميع الكساوى وأسماء أصحابها بدفاتر الجامع الأزهر، ويعطى الأشعار لشيخ الجامع الأزهر عن كل كسوة تصرف أو تتوفر مع بيان درجتها (٣٤).

في عهد الخديوي إسماعيل نال شيخ الأزهر محمد العباسي المهدي احتراماً كبيراً ومنزلة عظمى، حيث تولى سنة ١٨٧٢م عضوية المجلس الخصوص العالي (مجلس الوزراء) للنظر فيما له مساس بالأحكام الشرعية، أي أنه صار من وزراء الدولة (٣٥)، وذلك علاوة على مشيخة الأزهر، والإفتاء.

استطاع الشيخ محمد العباسي المهدي * أن يقوم بالبدء في إصلاح الأزهر، وكانت محاولته للإصلاح تتحصر في العلوم الدراسية، وسميت علوم الأزهر

بالأحد عشر علما، وبقيت هذه العلوم تدرس بالأزهر طيلة ربع قرن، ولم يضاف إليها جديد، وكانت هذه العلوم هي السيرة النبوية، والأخلاق، وحكم التشريع، ومصطلح الحديث، والإنشاء، والإملاء، والخط، والأدب، والبحث، والميقات، وآداب اللغة. وقد لقيت هذه العلوم الاعتراض من المحافظين، بحجة أن بعض العلوم الحديثة كانت تتعرض للدين وتسبب ضعف العقيدة، وكان على رأس هؤلاء المعارضين الشيخ محمد عlish وقد ساعد على هذا الهجوم انشغال الخديوي إسماعيل بالمشاكل السياسية والاقتصادية، وبداية سيطرة النفوذ الإنجليزي على مصر (٣٦).

وبالرغم من كل هذه المحاولات الإصلاحية، ولم يستطع الأزهر أن ينهض بمناهجه العلمية لنيل شهادة العالمية، بل استمر مكتفيا بالمواد التي تدرس مما يدل على جمود الحركة العلمية، ولكن يمكن القول بأن هذه المحاولة وضعت حداً للقوضى والارتباك والتسبب الذي شاب الدراسة في الأزهر والذي استدعى تغييرات حازمة (٣٧).

وفي بعض الحالات كان يمنح الإحسان إلى أولاد مشايخ الأزهر وزوجاتهم كمعاش لأفراد أسرة الشيخ الأزهرى المتوفى، حتى تساعد وتعينهم على الحياة، وذلك تكريماً لرجل الأزهر، وعادة ما كان الإحسان يترتب بمبلغ خمسمائة قرش شهري للأسرة (٣٨).

أما علماء الأزهر الذين يتقاعدون لأسباب صحية أو جسمية أو تقدم السن، فكان خديوي مصر يربط للعالم الأزهرى مبلغ خمسمائة قرش من الرزنامة، معاشاً

شهريا يعينه على متطلبات الحياة، ويصدر بها أمر كريم، علما بأن هذا الأمر لا يصدر إلا برفع مذكرة من شيخ الأزهر بخصوص هذا الشأن (٢٩).

أما بخصوص الأقارب الذين يعولهم العالم الأزهرى، وليس لهم عائل غيره بعد وفاته، فكان المتبع أن يتقدم عشرة من العلماء من زملائه، بتقديم طلب إلى فضيلة شيخ الجامع الأزهر لتخصيص مرتب الشيخ الأزهرى المتوفى لأقاربه، الذين كان يعولهم ذكورا وإناثا، ثم يوافق عليه ويتم رفعه إلى الخديوي، الذي يأمر بقيد مبلغ سبعمائة وخمسين قرشا شهريا من الرزنامة إلى أقاربه لتساعدهم على مستوى الحياة والمعيشة الكريمة، أما إذا كان هناك أحد من أفراد أسرته أو أقاربه ممن يدرس بالجامع الأزهر فيخصص له مبلغ بدل الكسوة سنويا لتعينه على التعليم والحياة، ويقدر بدل الكسوة بمبلغ ألف وأربعمائة وسبعة عشر قرشا سنويا (٤٠).

وكان الشيخ محمد عبده يؤمن بأن تربية الأمة وتعليمها وإعدادها للرقى خير وسيلة لضمان نهضة حقيقية قوية ثابتة، ولهذا اتجه إلى إصلاح التعليم وإصلاح الأزهر، وكانت دعوته إلى الإصلاح والنهوض بالتغيير في النظم الأزهرية قد بنيت على التنديد بعيوب الأزهر أولا، مع إظهار اقتراح وسائل العلاج على أن يكون هذا الإصلاح بالتدرج (٤١)، وقد اشتمل هذا الاقتراح على:-

- تدريس المواد الحديثة التي كانت موضع جدل العلماء بالأزهر، ولا تدرس بالأزهر بحجة أنها محرمة لأنها تبعد الطالب عن العلوم الدينية.

- العناية بالشئون الصحية وهى واجبة لخدمة الطلاب، ويتم تعيين طبيب للكشف على الطلاب بالمجان والعناية بهم، وكذلك يتم إنشاء صيدلية خاصة يصرف منها العلاج للطلبة حسب ما يقرره الطبيب^(٤٢).
 - العمل على تعليم الأخلاق والنهوض بها واحترام العادات الطيبة، والعناية بالحضور والانصراف للطلبة والموظفين والمشايخ، وذلك لتنظيم العمل والنهوض به، ويتم تحديد أيام العطلات ومواعيد الامتحانات.
 - النهوض بالأجور وتثبيتها للمدرسين وتخصيص مبلغ من ميزانية الدولة وميزانية الأوقاف للأنفاق على الدراسة بالأزهر، كما نادى بعناية شئون الأزهر الإدارية بإقامة المكاتب بالقرب من الجامع الأزهر لمعاونة شيخ الأزهر، على أن يكون لشيخ الأزهر مكتب بعد أن كان يدير الأزهر من منزله^(٤٣).
 - تجديد أروقة الأزهر، وتوصيل المياه إليها، وإصلاح كافة القناديل الموجودة بالجامع، ورفع كم وقيمة الجراية التي تصرف للطلبة حتى تفي باحتياجاتهم.
 - تنظيم الأوقاف المحبوسة على الأزهر، لزيادة الإيرادات من أربعة آلاف جنيه إلى أربعة عشر ألفا وسبعمائة وخمسين جنيهاً فى العام الواحد^(٤٤).
- ولما تولى عباس حلمي الثاني حاول الشيخ محمد عبده أن يستعين به على الإصلاح، ورفع إليه تقريراً عن الأزهر، ووسائل إصلاحه وذلك عام ١٨٩٥، وقد لاقى التقرير قبولا من الخديوي، ولما تسربت آراؤه إلى بعض العلماء المعارضين رفعوا هم أيضاً عريضة للخديوي يلتمسون فيها الإصلاح، ووضع ضوابط للنهوض بالأزهر^(٤٥).

في ظل هذه الظروف تم تعيين الشيخ حسونة النواوى شيخاً للأزهر (١٨٩٦-١٩٠٠م) وهو من أصدقاء الشيخ محمد عبده ومن العلماء المجددين فكان له الفضل في إصدار قانون يتضمن كافة اقتراحات الشيخ محمد عبده، فتقدم الشيخ حسونة النواوى بمشروع الإصلاح إلى الحكومة رسمياً فشكلت لجنة ضم إليها بعض أعضاء مجلس إدارة الأزهر، وعلى رأسهم الشيخ محمد عبده، وكانت هذه اللجنة برئاسة الشيخ سليم البشري، وصدر القانون في ٢٠ من المحرم سنة ١٣١٤هـ-١٨٩٩م. وبمقتضى هذا القانون أصبح يمثل في مجلس إدارة الأزهر المذاهب الأربعة علاوة على شيخين ممثلين للحكومة هما الشيخ محمد عبده مفتي الديار المصرية، والشيخ عبد الكريم سليمان مدير الأوقاف، وكان هذا المجلس يتألف من خمسة عشر عضواً غير الرئيس، ويجتمع هذا المجلس كل خمسة عشر يوماً، ومهامه وضع الكيفية المناسبة للتدريس بالأزهر، وأصبحت مدة الدراسة في الأزهر اثنتي عشر عاماً تنقسم على مرحلتين:

المرحلة الأولى: مدتها ثماني سنوات يمنح الخريج بعدها شهادة الأهلية.

المرحلة الثانية: يقضى الطالب بها أربع سنوات يمنح بعدها شهادة العالمية^(٤٦).

وقد حدد القانون شروط الانتساب بالأزهر، وأهم هذه الشروط هي ألا يقل سن الطالب عن خمسة عشر عاماً، وأن يكون ملماً بالقراءة والكتابة، وأن يكون حافظاً لنصف القرآن الكريم على الأقل، إلا إذا كان كفيفاً فيكون حافظاً للقرآن الكريم كله^(٤٧).

ورغم ذلك المجهود الضخم الذي كلل بالنجاح بإصدار هذا القانون، إلا أنه كان له معارضون نجحوا على أن يجبروا الشيخ محمد عبده على الاستقالة من

عضوية مجلس إدارة الأزهر في ١٩ مارس سنة ١٩٠٥م، وازداد الهياج بين المشايخ، حتى اعتبر بعضهم استحداث التطوير نوعاً من الهدم للدين ولنظام الأزهر ورسالته في تعليم الشئون الإسلامية واللغة العربية، وقد نجحت هذه الحملة المعارضة في أن تعطل العمل بهذا القانون، بحجة أن العلوم الحديثة سوف تؤدي إلى ضعف الاهتمام بتدريس العلوم الدينية^(٤٨).

ويبدو أن التطوير في هذا القانون كان بعيد المدى، وتجاوز عقول الأزهريين وإدراكهم لأهميته، ومدى خطورته على تحديث أهم مؤسسة دينية علمية إسلامية، مما أخرج الأزهر طويلاً عن ركب النهضة العلمية^(٤٩).

هدأت ثورة الخديوي عباس الذي كان مؤيد الإصلاح الأزهر بعد وفاة الشيخ محمد عبده سنة ١٩٠٧م، واستغل الشيخ حسونة النواوى هذا الهدوء، ونادى بقانون جديد لتنظيم الأزهر والمعاهد الدينية، وذلك لأن تأسيس مدرسة القضاء الشرعي سنة ١٩٠٧م جعل منها منافساً خطيراً لوظائف القضاء الشرعي التي كان يتولاها الأزهريون من قبل، فدعت الحاجة الملحة لإصدار قانون جديد، حتى لا تطغى مدرسة القضاء الشرعي على خريجي الأزهر الشريف، ويسلب منهم الحق في التعيين كقضاة شرعيين^(٥٠).

وفي بداية المشيخة الثانية للشيخ حسونة النواوى التي لم تتجاوز عام واحد بأكمله، صدر القانون رقم واحد لعام ١٩٠٨م، وذلك في ٥ مارس ١٩٠٨م (الموافق ١٣٢٦ هـ)، وقد قضى هذا القانون بإنشاء المجلس الأعلى للأزهر، وصار له الإشراف على الميزانية، وعلى النواحي الإدارية بالأزهر، والمعاهد الدينية التابعة له.

وكان يرأسه شيخ الأزهر، أما أعضاؤه فهم: مفتى الديار المصرية، وهو حنفي المذهب، وشيخ المذهب الحنبلي، وشيخ المذهب المالكي، واثنان من العلماء الموظفين بالحكومة، وهما المدير العام للأوقاف، ورئيس مكتب الخديوي للشئون العربية (٥١).

ويقوم هذا المجلس بوضع ميزانية الأزهر، والمعاهد الدينية، والموافقة على الأمور المتعلقة باللائحة الداخلية، والقرارات الخاصة بنظام التدريس والامتحانات، وبمقتضى هذا القانون قسمت الدراسة إلى ثلاثة أقسام : علوم دينية، علوم عربية، علوم عقلية، وصارت الدراسة على ثلاث مراحل، مدة كل مرحلة منها أربع سنوات. فكانت المرحلة الأولى تمنح شهادة الابتدائية، والثانية تمنح الشهادة الثانوية، والثالثة تمنح الشهادة العالمية. وأما الشهادة العلمية فكانت على ثلاث درجات، أولى، وثانية، وثالثة وهى تتيح لحاملها التدريس بالأزهر، والمعاهد الدينية، ووظائف الإمامة والخطابة التدريس في المساجد، والمأذونية في القرى والبلاد، ومن يمنح الدرجة الأولى أو الثانية يكون أهلا لوظائف الإفتاء إذا كان حنفي المذهب (٥٢).

وقد أضيفت علوم أخرى مثل الإجراءات القضائية، والتوثيقات الشرعية، ونظام القضاء، والإدارة، والأوقاف، والمجالس الحسابية، والتربية، ونظام التدريس، وتقويم البلدان (الجغرافيا)، وقواعد الصحة العامة، وقد قوبل القانون بكثير من المقاومة، لكن شيوخ المعاهد الدينية أخدموها في معاهدهم قبل ظهورها، بعدما وجبوا أن الإصلاح واجب ولا بد من تنفيذه، وهكذا شق الإصلاح طريقه (٥٣).

وفي ظل مشيخة الشيخ سليم البشري (١٣٢٧هـ/١٩٠٩-١٩١٦م)

صدر القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١م الذي حدد اختصاص شيخ الأزهر وكذلك اختصاص مجلس إدارة الأزهر، وأسس هيئة كبار العلماء، وجعل لها نظاما خاصا، وجعل لكل مذهب من المذاهب الأربعة التي تدرس بالأزهر شيخا يمثلها، وبكل معهد من المعاهد مجلس إدارة، وجعل للموظفين نظاما في التعيين والترقي والتأديب، والإجازات، ووضع شروطا لقبول الطلاب، وحدودا للعقوبات والمسامحات، ونظما للامتحانات والشهادات، وأصبحت الدراسة لمدة خمسة عشر عاما يدرس فيها الطالب في المرحلة الابتدائية، والمرحلة الثانوية، العلوم المختلفة لاسيما العقلية، والطبيعية منها، إلى جانب العلوم الدينية. أما المرحلة العالية فيدرس فيها الطلاب العلوم الدينية، وقد نص القانون على جواز تعيين وكيل للجامع الأزهر (٥٤).

وقد اعتمد الخديوي عباس حلمي الثاني هذا القانون سنة ١٩١١، بعد أن صدق عليه مجلس الوزراء في نفس العام، وقد تضمن عدة مواد إدارية، أولها أن الأزهر هو الجامعة الكبرى التي تتبعها وتتفرع منها المعاهد الدينية في طنطا، ودسوق، ودمياط، والإسكندرية، وأي معهد آخر جديد، كما تتبعه مدرسة القضاء الشرعي التي أنشئت سنة ١٩٠٧م، وأن شيخ الأزهر هو الرئيس الأعلى لها جميعا، وهو المسئول عن الإشراف عليها بإدارتها، وقد جعل هذا القانون لكل قسم من الأقسام بالأزهر شيخا، ومراقبين وكتبة (٥٥).

وتم تطوير المناهج لمراحل الدراسة على الصورة التالية:

- ١- **التعليم الابتدائي (المرحلة الأولى):** حفظ القرآن وتجويده، التفسير، الحديث، الفقه، سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم، النحو، الإنشاء، تحسين الخط، الإملاء، المطالعة الحساب، الهندسة، الرسم، التاريخ، الجغرافيا، التاريخ

الطبيعي، الصحة وعلم وظائف الأعضاء. ويتم دراسة هذه المواد موزعة على السنوات الأربع المقررة للمرحلة، وفقا للمستوى والسن المقررة، وقد استعانت المعاهد الأزهرية بأساتذة بعض المواد الجديدة مثل الرسم، لانتدابهم للتعليم بالمعاهد الأزهرية، أو تعيينهم للقيام بتدريس هذه المواد (٥٦).

ولما كانت مادة الرسم قد استحدثت أخيرا ضمن المواد الدراسية للتعليم بالأزهر فقد كانت تمثل عائقا للتدريس بالأزهر من بعض فئات من مشايخ الأزهر، لما فيها من جدال كثير بين مؤيد ومعارض، ولم يكن هذا التخصص موجوداً من قبل بالأزهر، مما اضطر المعاهد الأزهرية لأن تنتدب لتدريس هذا التخصص مدرسين من المدارس الرسمية، وكان أول معهد ينتدب يقوم بهذه المهمة، هو معهد الإسكندرية، حيث انتدب للشيخ عبد التواب البربري للعمل مدرسا لفن الرسم في هذه الوظيفة الخالية بالمعهد (٥٧).

٢- التعليم الثانوي (المرحلة الثانية): الفقه، السلوك والأخلاق، فلسفة التشريع (الشرعية)، النحو والصرف، التفسير، الحديث، الجبر، تقويم البلدان، الصحة ووظائف الأعضاء، التاريخ الطبيعي.

٣- التعليم العالي:

(أ) الدين: الشريعة، فلسفة التشريع، الفقه (التفسير الحديث ومصطلحاته - العقود والمرافعات).

(ب) اللغويات: الخطابة-العروض والقوافي-الأدب العربي.

(ج) المنطق: نظم التشريع والإدارة-الأوقاف-المواريث-المحاكم الشرعية-مناهج التربية نظريا وعمليا (٥٨).

وبتدريس التاريخ، والجغرافيا، والرياضة، ومبادئ الطبيعة، والكيمياء اقتربت مناهج الدراسة بالأزهر من التعليم العام، وأفاد ذلك طلابه، إذ وسع أفقهم، وكذلك فإن إدخال المطالعة والمحفوظات والإنشاء، أوجد من أهل الأزهر عددا كبيرا من الكتاب والشعراء، ومكن لهم من القدرة على الخطابة والوعظ، وإن كان البعض يرى أن هذه الفوائد تعد ضئيلة إذا ما قيسَت بالضرر الناجم عن التطوير، فقد اضطر الطلاب من أجل النجاح في الامتحان التحريري إلى الاعتماد على الحفظ والاستظهار، وأهملت الامتحانات الشفوية بالمعاهد، مما أضعف من ملكاتهم العلمية^(٥٩).

وقد تناول قانون ١٩١١ تحديد مواعيد العطلات الدراسية، فالعطلة الصيفية تكون خلال شهري يوليو وأغسطس، وإجازة رمضان تبدأ قبله بثلاثة أسابيع وتنتهي بعده بعشرة أيام، ثم إجازة عيد الأضحى، ومنتهى عشرة أيام. وبالنسبة للالتحاق بالدراسة الابتدائية، فاشتراط ألا يقل سن للتلميذ عن عشر سنوات، وأن يلم بالقراءة والكتابة، وأن يحفظ نصف القرآن الكريم على الأقل، وأن يشهد له بحسن السير والسلوك والأخلاق، كما أجاز لمن يتم دراسته الابتدائية أن يلتحق بالمرحلة الثانوية، وأن يسمح له بتعليم الصبية، ولمن يتم دراسته الثانوية أن يلتحق بالدراسات العالية، وأن يؤذن له بتعليم القراءة والكتابة، أو بإقامة مسجد، ووعظ المصلين، أو بالعمل مأذونا لإجراء عقود الزواج والطلاق، ولمن أتم دراسته العالية الحق في التدريس، أو ولاية منصب في المحاكم الشرعية، ولا يؤذن للمدرسين والطلاب في الأزهر الاشتراك في المظاهرات السياسية^(٦٠). واشتراط القانون الانتظام في الدروس، ومجازاة المتغيبين، وعدم السماح لمدرسي الأزهر بأن يقوموا بعمل آخر دون إذن. ويعاقب الطالب بالزجر والحرمان من الحضور أو الإنذار، أو وقف الجارية، أما

المدرس فعقابه الخصم من المرتب أو خفض درجته المالية. وقد يحاكم أمام المجلس الأعلى للأزهر، وقد كان من شأن هذا النظام زيادة الإقبال على الأزهر^(١١). ولما تولى الشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوى مشيخة الأزهر (١٣٣٥-١٣٤٨هـ/١٩١٦-١٩٢٨م) سعى من أجل إصدار قانون رقم ٣٣ في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٣م، وبمقتضى هذا القانون أنشئ نظام التخصص بعد العالمية، وتم تحديد وظائف الخريجين وفقا لمجالات تخصصهم، فما أن يحصل الطالب على إجازته العلمية، حتى يتم توجيهه لميادين العمل المختلفة التي تواكب هذا التخصص ليعمل به، وقد تناول هذا القانون تحويل القضاء الشرعي إلى الأزهر، بشرط أن يدرس الطالب الدراسات المطلوبة في هذا التخصص حتى يمنح شهادة في القضاء الشرعي^(١٢).

وقد نص القانون على جعل الدراسة لمدة ستة عشر عاما علاوة على زيادة مرحلة التخصص، مما جعل هذه المرحلة بداية لإلغاء مدرسة القضاء الشرعي التي ضمت لقسم التخصص بعد العالمية، وأهم أقسام التخصص هي: قسم التفسير، وقسم الحديث، وقسم اللغة والأصول، وقسم النحو والصرف، وقسم البلاغة والأدب، وقسم التوحيد والمنطق، وقسم التاريخ والأخلاق^(١٣).

وقد شملت نظم هذه الفترة منع الشيوخ أو الطلاب من الاستغفال بأمور سياسية تلهيهم عن طلب العلم، أو تقلل من اهتمامهم بالتعليم، أو تولد اضطرابا، أو تخل بالنظام العام، أو بحرمة المساجد، أو يكون للطالب، أو الشيخ علاقة سياسية بأحد الأحزاب، أو الجمعيات السياسية، وحددت العقوبات ضد الطلاب الذين يخالفون هذه التعليمات وهي: الإنذار، والحرمان من الامتحان سنة، والطرده من

الأزهر أو المعهد لمدة لا تزيد عن سنتين، وشطب قيد الطالب نهائياً. أما العقوبات على المشايخ فكانت: الإنذار، قطع المرتب لمدة لا تزيد عن خمسة عشر يوماً، والإيقاف بلا مرتب لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر، وإنزاله من درجته إلى الدرجة التي دونها، أو الرقت من الخدمة^(١٤).

وقد أدى العمل بنظام التخصص إلى إلغاء مدرسة القضاء الشرعي، لأنها ضمت بأساتنتها وطلابها إلى قسم التخصص في القضاء، لكن الأمور لم تتحسن كثيراً، لأن طلاب الأزهر كانوا يريدون أن تفتح وزارة المعارف أبوابها أمامهم للعمل، كما تفتحها أمام طلبة دار العلوم، لأن دراستهم تكاد تتشابه مع الأزهر، بل أن طلبة الأزهر كانوا يدرسون من المواد الإسلامية أكثر من طلبة دار العلوم، وكانت هذه التفرقة بين طلاب الأزهر وطلاب دار العلوم مدعاة لمطالبة خريجي الأزهر بمساواتهم بخريجي دار العلوم. ولتفادي هذا الحدث فقد صدر قانون في ٤ مارس سنة ١٩٢٥ بتبعية مدرسة دار العلوم للأزهر موافق بقية تحت إشراف وزارة المعارف لتقوم برسالتها وفقاً للمناهج الحديثة^(١٥).

وفي السابع من شهر يونيو سنة ١٩٢٦ تقدمت وزارة زيور باستقالتها، فخلفتها وزارة عدلي بكن الائتلافية، وانتخب سعد زغلول رئيساً لمجلس النواب، واتفق سعد مع عدلي بكن في إصدار قانون يكون فيه استعمال الملك لسلطته على الأزهر والمعاهد بواسطة رئيس مجلس الوزراء، وبالنسبة لميزانية الأزهر والمعاهد وحسابها الختامي تخضع لرقابة البرلمان وموافقته، وصدر هذا القانون رقم ١٥ في مايو لسنة ١٩٢٧، في هذا الوقت انتقل إلى رحمة الله شيخ الأزهر أبو الفضل الجيزاوي*، وتولى الشيخ محمد مصطفى المراغي* مشيخة الأزهر

بالمرسوم الملكي الصادر في ٢٢ مايو سنة ١٩٢٨، وقد عزم منذ توليه على النهوض بالأزهر ليتبوأ المكانة الجديرة به في تاريخ النهضة الإسلامية، فشرع في إعداد مشروعا لاستكمال الإصلاح موجها عنايته إلى مشكلة الجراية ليضع لها نظاما ثابتة تحفظ على الطلبة والعلماء كرامتهم، وانتهى بصدر المرسوم بقانون رقم ٢ في ٣ يناير لسنة ١٩٢٩. ولكن الخلافات بين السياسيين المصريين والوزارات المتلاحقة أثرت على حماسة للإصلاح فقدم استقالته، وقبلت في أكتوبر سنة ١٩٢٩ (١٦).

وصدر المرسوم الملكي بتعيين الشيخ محمد الأحمدى الظواهرى* شيخاً للجامع الأزهر سنة ١٩٣٠، وفي عهده صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ ليصبح خطوه نحو استكمال الإصلاح بالأزهر، وقد نظم هذا القانون الدراسة في مختلف المراحل والأقسام والمواد التي تدرس لكل قسم في التعليم الأزهرى، وهى على النحو التالي (١٧):

أولاً: القسم الابتدائي (مدة الدراسة به أربع سنوات):

مواده الدراسية هي الفقه، الأخلاق العربية، التجويد، حفظ القرآن الكريم، التوحيد، السيرة النبوية، المطالعة، المحفوظات، الإنشاء، النحو والصرف، الإملاء، الخط، التاريخ، الجغرافيا، الحساب، الهندسة العملية، مبادئ العلوم، تدبير الصحة، الرسم.

ثانياً: القسم الثانوي (مدة الدراسة به خمس سنوات):

ومواده الدراسية هي الفقه، التفسير، الحديث، التوحيد، القرآن الكريم، النحو، والصرف، البلاغة (البيان والمعاني والبديع)، العروض والقافية، المطالعة، المحفوظات والإنشاء، أدب اللغة، الرياضة (الحساب والجبر والهندسة)، العلوم

(الطبيعة والكيمياء والتاريخ الطبيعي)، المنطق، التاريخ، الجغرافيا، الأخلاق،
التربية الوطنية^(١٨).

ثالثاً: القسم العالي (مدة الدراسة به أربع سنوات)

(أ) كلية اللغة العربية:

ويدرس طلاب هذه الكلية المواد الآتية: النحو، الوضع، الصرف،
المنطق، علوم البلاغة، الآداب العربية وتاريخها، تاريخ العرب قبل
الإسلام، تاريخ الأمم الإسلامية، التفسير، الحديث، الأصول، الإنشاء،
فقه اللغة.

وكان الهدف من إنشاء هذه الكلية تخريج مدرسين للغة العربية،
يقومون بالتدريس في الأزهر، ومعاهده والمدارس الحكومية
والأهلية.

(ب) كلية الشريعة:

ويدرس طلابها مواد: التفسير، الحديث، رواة الحديث، أصول الفقه،
تاريخ التشريع الإسلامي، الفقه مع مقارنة المذاهب في المسائل
الكلية، وحكمة التشريع، آداب اللغة العربية، علوم البلاغة، المنطق.
وكان الهدف من إنشائها تخريج العلماء الذين يتولون الإفتاء،
والقضاء الشرعي، والمحاماة، وتوثيق عقود الزواج والطلاق^(١٩).

(ج) كلية أصول الدين:

ويدرس طلابها مواد: التوحيد مع إيراد الحجج، ورفع الشبه،
خصوصاً الذائع منها في العصر، المنطق، المناظرة، الفلسفة، مع

الرد على ما يكون منافيا للدين منها، الأخلاق، التفسير، الحديث،
آداب اللغة العربية وتاريخها، تاريخ الإسلام، علم النفس علوم
البلاغة، وكان الغرض من إنشائها تخريج مدرسي علوم الدين،
ليعملوا في الأزهر ومعاهده الدينية، إلى جانب الوعظ والإرشاد.

(د) قسم التخصص : وهو نوعان:

١- تخصص في المهنة: والغرض منه إعداد علماء يقومون بمهنة
الوعظ والإرشاد، أو الوظائف القضائية بالمحاكم الشرعية، أو
التدريس في المعاهد الدينية والمدارس الحكومية، أو الإفتاء
والمحاماة (٧٠).

٢- تخصص في المادة: والغرض هو إعداد علماء متفوقين في
العلوم الأساسية لكل كلية من الكليات الثلاث اللغة العربية،
الشريعة، أصول الدين.

وعلى ذلك فقد ألغى هذا القانون نظام الحلقات، ونقل الدراسة إلى المباني
النظامية، وأنشئ نظام الفصول، كما في المدارس الأخرى، ونظام المحاضرات،
كما هو متبع بالكليات، كما سُمح بمقتضى هذا القانون بإنشاء أقسام غير نظامية،
أي تلقى العلوم الدراسية فقط دون القيد بسجلات كليات الأزهر، ويسمح فيها
بالالتحاق لكل من لا يتوفر فيه شروط القبول بالأقسام النظامية، وقد أطلق عليها
الأقسام العامة (٧١).

كما قضى القانون الجديد بتأليف هيئة تشريعية أزهرية لها حق النظر في اللوائح والقوانين، وتسمى "مجلس الأزهر الأعلى" مؤلفة من: شيخ الجامع الأزهر، ووكيل الجامع الأزهر، ومفتى الديار المصرية، ومشايخ الكليات الثلاث، ووكيل وزارة العدل، ووكيل وزارة الأوقاف، ووكيل وزارة المعارف، ووكيل وزارة المالية، بالإضافة إلى اثنين من كبار العلماء يعينان بأمر ملكي، واثنين آخرين يكون في وجودهما بالمجلس مصلحة للتعليم بالأزهر ويعين بأمر ملكي أيضا (٧٢).

وقد أغفل هذا القانون تنظيم الدراسات العليا مما دعا شيخ الأزهر الشيخ محمد الأحمدى الظواهرى إلى السعي لإصدار قانون مكمل للقانون الذي سبق، وقد تم التصديق عليه من قبل الملك فؤاد في ٢٩ مايو سنة ١٩٣٣ (١٣٥٢ هـ). وقضى هذا القانون بإنشاء دراسات عليا للخريجين، تقوم على التخصص العلمي، وذلك على الوجه التالي:

الفقه، وتمتد الدراسة فيه ثلاث سنوات، والوعظ والإرشاد، ومدة الدراسة فيه ثلاث سنوات أيضا، أما التربية، فإن الدراسة بها سنتان يقوم خلالها المدارس بالإلمام التام بعلوم التربية والدراسات العقلية (٧٣).

ويشترط للالتحاق بهذه الدراسات العليا أن يجتاز الطالب اختبارا شفهيًا، وآخر تحريريًا، وأن يتقدم ببحث أو رسالة مدبجة، كما أن الطالب الحاصل على شهادة العالمية يتفوق، فله الحق في الالتحاق بالدراسات العليا لمدة ست سنوات على الأقل، ليحصل على درجة أستاذ، وتعادل هذه الدرجة درجة الدكتوراه في

الجامعات الأوروبية، ولا يحق له الالتحاق بهذه الدراسات، ما لم يتم دراسة كل ما يتصل بتخصصه من الموضوعات المقررة، وأن يعتمد مجلس الأزهر الأعلى ترشيحه وقبوله، وأن يسجل اسمه للدراسة خلال السنوات الأربع التالية لحصوله على العالمية، وأن يجتاز الامتحانات بنفوق.

وقد ظهرت آثار لهذا القانون أهمها إصدار مجلة الأزهر، وإنشاء مطبعة الأزهر، التي كانت تصدر في بادئ الأمر باسم نور الإسلام، ثم صدرت باسم مجلة الأزهر^(٧٤).

الفصل الثاني

قوانين الأزهر

الفصل الثاني

قوانين الأزهر

تشكل القوانين التي صدرت بإعداد وتطوير الأزهر أمرا بالغ الأهمية، وذلك للبدء في العمل وتنظيمه داخل هذا الصرح العظيم، والتي توضح الإهتمام به كمركز إشعاع للعلم بالنسبة للإسلام والمسلمين، ودافعا لمحركات التحرير والمقاومة، ليصبح منارة يرتكز عليها الشعوب الإسلامية عند الحاجة إليه في التخصصات كافة.

ومتابعة هذه القوانين التي صدرت بغية تطوير الفكر والثقافة على مر السنين، تؤكد وجود رغبة مستمرة في ملاحقة روح العصر، ولا يتأتى هذا إلا بالإحاح مشايخ الأزهر على تطوير مؤسساتهم وإصلاحها^(١).

وتوضح هذه القوانين أيضا مدى العلاقة بين شيوخ الأزهر والحكام في مصر، كما أن دراسة قوانين الإصلاح ومتابعة تطورها، ستوضح لنا حجم الإصلاح الذي مثله قانون ١٩٦١.

من كل ما سبق يتضح لنا قوة الأزهر المرتبطة بشيخه، وبعلاقته بحاكم الدولة التي تجعل هذا الحاكم يوافق على إصدار هذا القانون أو ذاك^(٢).

وجدير بالذكر فعلاوة على قوانين الأزهر التي تنظمه، وتعمل على إصلاحه فإن هناك ما يعرف بمشروع قانون إعتقاد الحساب الختامي للجامع الأزهر والمعاهد الدينية، ففي نهاية كل سنة مالية يعد هذا المرسوم، ويوضح قيمة الإيرادات والمصروفات^(٣).

وهناك مشروع قانون الربط، وهو الذى يربط ميزانيتي الجامع ومصروفات الأزهر والمعاهد الأزهرية، ومن خلاله يتم توضيح مقررات ميزانية إيرادات الجامع الأزهر، والمعاهد الأزهرية الدينية فى بداية كل سنة مالية (٤).

ومرة ثانية، تولى الشيخ محمد مصطفى المراعى مشيخة الأزهر (١٩٣٥م- ١٩٤٥م)، وقد عقد العزم أن يكمل مسيرة الإصلاح، فسعى لإصدار مرسوم قانون جديد برقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦م.

يعد هذا القانون إدماجاً لقانوني ١٩٣١، ١٩٣٣، ويهدف هذا القانون الى جعل الدراسة بالأزهر ابتدائية، وثانوية، وعالية، ومرحلة تخصص، وقد أوضح هذا القانون إختصاصات جماعة كبار العلماء، كما أوضح العلوم التى تدرس فى كل من الكليات الثلاث، ويتم إختيار الملك لشيخ الأزهر من بين كبار العلماء ليكون مرآة للصورة المثلى لرجال الدين والشرع أينما كانوا، وحيثما يعملون (٥).

وقد حدد القانون عدد الطلاب الذين يتم قبولهم فى المعاهد التابعة للأزهر للدراسة الابتدائية والشروط الواجب توافرها فيهم، من حيث السن والصحة وحفظ القرآن، والإلمام بالقراءة والكتابة، ومبادئ الخط، والحساب، وأطلق على الشهادة التى تمنح لهم بعد أربع سنوات من الدراسة، شهادة الدراسة العالية، ليستكمل الطالب بعدها الدراسة فى التخصص فيما يعرف بإسم الشهادة العالمية مع الاجازة.

أما الشهادة العليا المعادلة للدكتوراه فهى الشهادة العالمية مع درجة أستاذ، وقد أضيفت دراسة الفلسفة الى منهج الدراسة فى كلية الشريعة، بينما أضيفت اللغة الأجنبية، واصل الفقه الى الدراسة بكلية الشريعة، بما يتيح لخريجها العمل بالمحاكم الشرعية، أو دار الإفتاء، أو المحاماة أمام المحاكم الشرعية (٦).

وقد أجزيت من خلال هذا القانون بعض اللوائح والتشريعات التى كان من أهمها:
تعديل المناهج:

فقد أضيفت الى مناهج المدارس الثانوية بعض المواد الدراسية مثل التربية الوطنية، واللغة الانجليزية، بالإضافة الى مواد المنهج الدراسى الأساسية، وهى الأدب المقارن، والفقه، وعلم الاجتماع، والتاريخ الإسلامى، وعلم المنطق، والفلسفة، والجغرافيا، والخط، والتربية الاجتماعية، بينما تم حذف مادة العروض والقوافى من المنهج، وتم إنشاء أبنية جديدة لإقامة الطلاب، وتم إلحاق مستشفى وصيدلية ومعهد دينى بالقاهرة^(٧).

ولم يقف الامام المراغى عند حدود رسالة الأزهر بل تطلع الى الدعوة العامة لإصلاح المجتمع الإسلامى، لذا عرف هذا القانون بقانون الإصلاح لما فيه من إجابة صحيحة لحل قضايا تهم الأمة الإسلامية وفى مقدمتها:

- ١- قضية الرجوع الى كتاب الله، وسنة رسوله وأعمال الراشدين.
- ٢- قضية التعليم الدينى على وجه صحيح يوافق ما أثمرته التجارب، وأخرجته العقول.
- ٣- حماية الدين من العدوان والدعوة إليه كما أمر الله.
- ٤- قضية نظام الأمم الإسلامية، وإرتباط بعضها ببعض إرتباط تعاون وتناصر.
- ٥- قضية الفقراء والضعفاء واليتامى والمساكين، وتدبير أمورهم بحيث تخفف عنهم أعباء الحياة.
- ٦- مقومات الأمم الإسلامية التى يجب أن يحافظ عليها^(٨).

ومن أهم ما أدخله هذا القانون أيضا، هو أن يحيط علماء المسلمين علما بكل ما يوجه الى الأديان عامة، وإلى الإسلام خاصة، وأن يردوا على أى طعن يوجه الى الإسلام بتزويد عقيدتهم بادلة ناصعة وأسلوب مقنع، وهذا لا يتم لهم إلا بتعلم اللغات الحية ومعرفتها، وعلى ذلك وجب على كل الدارسين بالأزهر أن ينالسوا قسما ونصيبا من تعلم هذه اللغات (١).

وفى جلسة المجلس الأعلى للأزهر المنعقدة بتاريخ ٢٤ يونيو ١٩٤٦ بحث المجلس تعديل قواعد نقل المدرسين الى الكليات بالجامع الأزهر، وقد شكلت لذلك لجنة لاختيار المدرسين المراد نقلهم من المعاهد والكليات. ويكون الاختيار بالأغلبية وأهم شروط الاختيار الخبرة، والشهادة الحاصل عليها، والترتيب والأسبقية فى التخرج، وتقوم اللجنة ببحث حاجة الكلية، ولا يتم النقل إلا إذا وجدت درجة خالية فى الكلية، ولكن يجوز النذب وتكون أقدميته فى الترقى والعلوات حسب حالته التى نقل بها، وكان لهذا التعديل فى قواعد نقل المدرسين الى الكليات اثره البالغ فى تنظيم العمل بالأزهر الشريف وكان لابد من إصدار قانون لإعتماد هذا التعديل، ولكن حالت الظروف دون إصدار هذا القانون لعدم إهتمام الملك بهذا الأمر (١٠).

وفى الثالث عشر من أغسطس سنة ١٩٤٤، صدر القانون رقم ١٠٩ بإنشاء قسم خاص للغرباء فى الجامع الأزهر، يضع المجلس الأعلى للأزهر شروط لإنتساب اليه، ومواد الدراسة فيه، ونظم إمتحاناته، وخطط الدراسة ومناهجها، وللطلبة الغرباء جميع الحقوق والمرتببات التى كانت مقررة لهم، مع أحقيتهم فى التقدم للإمتحانات لنيل الشهادات المخصصة لهم، ويخضع طلاب هذا القسم للسوائح

التي يضعها المجلس الأعلى للأزهر من اللوائح الخاصة بالغرباء كالإمتحانات، ومدة البقاء فى القسم إنتساباً، ثم الالتحاق بالأقسام النظامية.

وفى الثالث عشر من يونيو سنة ١٩٤٥، صدر مرسوم بإنشاء قسم فى كلية اللغة العربية لتدريس علم "تجويد القرآن" علماً وعملاً وما يتصل بذلك ^(١١).

وجدير بالذكر فإن الأفارقة الذين يحصلون على أى درجة من الدرجات أو مستوى من المستويات الثلاثة فإنهم يرحلون إلى بلادهم فوراً بشهادتهم الأزهرية ليبلغوا رسالة الأزهر فى حمل الثقافة الإسلامية، حاملين معهم عند الرحيل إلى بلادهم كافة الكتب التي يطلبونها، هدية من الأزهر، لتعاونهم فى أداء رسالتهم. ويعامل الأزهرى الأفريقى بنفس الامتيازات التي يعامل بها الأزهرى المصرى عند رحيله إلى أى دولة أفريقية ^(١٢).

قانون ١٩٦١م (١٣٨١ هـ):

مع قيام ثورة يوليو سنة ١٩٥٢، برئاسة جمال عبد الناصر أصبح المجال فسيحاً أمام الأزهر، إذ إنه لم يصبح هناك ما يخشاه الأزهر من سلطة للملك أو الإستعمار الإنجليزى، وحزب الوفد وتنافسهم فيما بينهم، كما أصبح المجال فسيحاً أمام الطلاب لممارسة حياتهم الدراسية دون الدخول فى مجال السياسة، كما لقى علماء الأزهر فتح الأزهر أبوابه للوافدين من الطلاب، خاصة الأفارقة لتزويدهم بالمعرفة الإسلامية وأصبح الأزهر منارة للثورة، حيث نجد إنه إبان حرب ١٩٥٦ يصعد الرئيس جمال عبد الناصر منبر الأزهر ليخطب فى الناس، وفى رمضان سنة ١٩٥٨ يؤم جمال عبد الناصر المصلين بالأزهر، وفى نهاية نفس العام حين

تمت الوحدة بين مصر وسوريا وقامت الجمهورية العربية المتحدة، نجد إن رئيس الدولتين يقومان بتأدية الصلاة بالأزهر (١٣).

وتتوالى إهتمامات الرئيس جمال عبد الناصر بالأزهر فنجده يكلف الوزير كمال الدين محمود رفعت ليعد مذكرة إيضاحية تتعلق بمشروع قانون ينظم الجامع الأزهر والهيئات التي يشملها ويحل كافة مشاكل الأزهر والأزهريين، فنجده يبعث برسالة الى مجلس الأمة في آخر جلسات دور الانعقاد العادي للمجلس وذلك في ٢٢ يونيو ١٩٦١م، ومعها مشروع قانون التطوير للأزهر الشريف، طالباً من المجلس النظر في هذا المشروع على وجه السرعة، لأنه لا يحتمل التأخير وشكلت لجنة خاصة بمجلس الأمة لبحث مشروع هذا القانون، وتمت مناقشة مواده وبنوده، مما أسفر عن الموافقة على هذا القانون وإصداره في نفس الجلسة (١٤).

لقد استهدفت ثورة يوليو بهذا القانون تمكين الأزهر من أداء رسالته، وهي “رسالة الإسلام” على أكمل وجه أصالة وعلماً وعملاً بحيث يصبح من جديد “الهيئة الإسلامية الكبرى التي تقوم على حفظ التراث الإسلامي ودراسته وتجليته ونشره وتحمل الرسالة الإسلامية الى كل الشعوب” وتعمل على إظهار حقيقة الإسلام وأثره في تقدم البشر، ورفق الحضارة، وكفالة الأمن والطمأنينة، وراحة النفس، وعلى ذلك فقد إرتكز قانون إعادة تنظيم الأزهر على مبادئ مهمة، هي مبادئ الإصلاح الذي تهدف إليه الثورة (١٥) ومن هذه المبادئ:

١- أن يبقى الأزهر ويدعم ليظل أكبر جامعة إسلامية، وأقدم جامعة في الشرق والغرب.

٢- أن يظل الأزهر - كما كان منذ أكثر من ألف سنة - حصناً للدين والعروبة، يرتقى به الإسلام ويتجدد، ويتجلى في جوهره الأصيل، ويتسع

نطاق العلم به في كل مستوى، وفي كل بيئة، ويدافع عن كل ما يشوبه، وكل ما يرمى به.

٣- أن يخرج علماء حصلوا كل ما يمكن تحصيله من علوم الدين، وتهيئوا بكل ما يمكن من أسباب العلم، والخبرة، والعمل والإنتاج.

٤- أن تتحطم الحواجز والسدود بينه وبين الجامعات، ومعاهد التعليم الأخرى، وتزول الفوارق بين خريجه في كل مستوى، وتتكافأ فرصهم جميعاً في مجالات العلم ومجالات العمل.

٥- أن يتحقق قدر مشترك من المعرفة والخبرة بين المتخرجين في جامعة الأزهر، والمعاهد الأزهرية، وبين سائر المتعلمين في الجامعات الأخرى، مع الحرص على الدراسات الدينية والعربية التي يمتاز بها الأزهر منذ كان، ليتحقق لخريجي الأزهر الحديث وحدة فكرية ونفسية بين أبناء الوطن، ويتحقق بهم للوطن والعالم الإسلامي نوع من الخريجين مؤهل للقيادة والريادة في كل مجال من المجالات الروحية والعلمية.

٦- أن توحّد الشهادات الدراسية والجامعية في كل الجامعات، والمعاهد التعليمية في الجمهورية العربية المتحدة^(١٦).

والحقيقة فإن المذكرة الإيضاحية المقدمة لمجلس الأمة لإصدار قانون التطوير^(١٧) لقانون الأزهر بمثابة بلاغة مدونة في وثيقة تاريخية تسجل أهمية الأزهر الإسلامية، وتحمله أمانة الرسالة الإسلامية، وإظهار حقيقة الإسلام، وأثره في تقدم البشر ورفق الحضارة، وكفالة الأمن والطمأنينة، وقد بدأت المذكرة بذكر دور الأزهر في تاريخ العلم، وتاريخ الإسلام، وتاريخ العروبة، وتاريخ

الكفاح القومي على توالى العصور، وتم الإيضاح بأن التقاليد العلمية فى الأزهر هى أسناس النظام والتقاليد الجامعية فى شتى جامعات الدنيا، بالرغم من إنها أقدم جامعة عالمية، وقد كانت علوم الأزهر لها القدرة على إشعاع نور الإسلام فى كثير من البلاد الأفريقية، والآسيوية، وإزدياد عدد المسلمين لعشرات الملايين، أما بعونه فقد كانت سببا فى توطيد وتوثيق علاقة مصر ببلاد وشعوب كثيرة مما جعله يكتسب قدسيه، كما اكتسب المنتسبون اليه إحتراما، وأصبح رأيه هو الأرجح فى كل ما يتعلق بالعقيدة والشريعة، كما أصبح الأزهر هو الجامعة الإسلامية الكبرى لتعلم علوم الإسلام، ثم أوضحت المذكرة المفاجأة فى التطوير لتواكب العصر، فأوضحت إن الإسلام فى حقيقته الأصيلة لا يفرق بين علم الدين وعلم الدنيا، لأنه دين إجتماعى ينظم سلوك الناس فى الحياة ليحيوا حياتهم فى حب الله عاملين مؤثرين فى المجتمع، فى ظل طاعة الله سبحانه وتعالى، ولأن الإسلام يفرض على كل مسلم أن يكون رجل دين ورجل دنيا فى نفس الوقت، والله فى يقين المسلم أقرب اليه من حبل الوريد، فهو يجيب دعوته إذا دعاه، وليس فى حاجة إلى شفيع أو وسيط يقربه إليه^(١٨).

هكذا كانت العبارات السابقة بمعانيها تعد الإنطلاقة الحقيقية والمؤشر الواضح على إرادة الثورة فى التغيير الشامل الذى ينادى ويحلم به كثير من الأزهريين على مر العصور^(١٩).

كما أوضحت المذكرة إن العالم الإسلامى قد اتسع نطاقه، وأطل على آفاق فكر جديد مما جعل الأزهر يمر بموضع الإختبار فى مجالات شتى، ففى نفوس أهله آمال ضخمة لاستكمال أسباب تحرره، ونهضته، والإرتقاء والرقى بمستواه، لأن الثقافة الإستعمارية تحاول على مر السنين الاستعمارية الماضية والتى سيطر

خلالها الإستعمار على الدول الإسلامية أن يغير أفكار المسلمين، وعقائدهم، ولكن كانت النفوس عامرة بالإسلام، ولم تستطع المحاولات المتتالية الإستعمارية أن تغير من المسلمين، ثم كانت النقطة الثانية في هذه المذكرة وهي مدى احتياج المسلمين إلى هذا التغيير، فأوضحت أن الشعوب الإسلامية بدأت في التخلص من الاستعمار، وترغب هذه الدول في التخطيط والبناء والعمل والإنتاج في مجالات الصناعة، والتجارة، والتعدين، والتعليم، والصحة، وغيرها من أسباب النهوض، وحين تلتمس النهوض لا تجد سوى الأجنبي الذي لديه الخبرة والمعرفة للإستفادة منه، ولكن الأزهر الذي يحرص المسلمون على تعليم أبنائهم فيه على مر العصور، فقد يختلف تماما عند التطوير لأن العالم الإسلامي كله سوف يتسابق ليوفد أبنائه ليتعلم العلوم الحديثة الى جانب العلوم الدينية، وليعدوا أبنائهم المسئوليات، وليصبحوا خبراء مستكملين لكل العناصر التي تهيؤهم لحمل أعباء النهضة في بلادهم^(٢٠).

ومن البديهي أن هذا القانون قد أعطى للأزهر فرصة أوسع لخدمة الدعوة الإسلامية^(٢١)، وقد تشكل من التنظيم المقترح لتطوير الأزهر عدة هيئات وإدارات هي:-

١- المجلس الأعلى للأزهر.

٢- مجمع البحوث الإسلامية.

٣- إدارة الثقافة والبعوث الإسلامية.

٤- جامعة الأزهر.

٥- المعاهد الأزهرية^(٢٢).

وقد أمر القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بتعيين وزير لشئون الأزهر، أما شيخ الأزهر فهو الإمام الأكبر وصاحب للرأى وله الرئاسة والتوجيه فى الأزهر^(٢٣)، ويرأس المجلس الأعلى للأزهر، ويختار هيئة مجمع البحوث الإسلامية، والأزهر أصبح شخصية معنوية، عربية الجنس، ويكون له الأهلية الكاملة للمقاضاة وقبول التبرعات، ويكون للأزهر وكيل يتم إختياره من هيئة مجمع البحوث الإسلامية، ويعين بقرار من رئيس الجمهورية ليعاون شيخ الأزهر، ويحل محله وقت غيابه، كما يضم الأزهر خمس هيئات، مجلس يسمى المجلس الأعلى للأزهر، يختص بالنظر فى كافة الأمور المتعلقة بالأزهر، ولهذا المجلس أمين عام يعين بقرار رئيس الجمهورية، ويرأس جهازا يتابع تنفيذ قرارات المجلس^(٢٤).

أما مجمع البحوث الإسلامية، فهو الهيئة العليا للبحوث الإسلامية الى تعمل على تجديد الثقافة الإسلامية، ويتألف المجمع من خمسين عضوا من كبار علماء الإسلام، وقد أوضح هذا القانون الشروط التى يعين بموجبها أعضاء المجمع، والذين يصدق رئيس الجمهورية على تعيينهم، ويرأس هذا المجمع شيخ الأزهر، ويجتمع هذا المجلس مرة كل شهر، وله أمانة عامة دائمة، وبه إدارة للثقافة والبعوث الإسلامية تعمل على النشر والترجمة والعلاقات الإسلامية، أما جامعة الأزهر فهى التى تختص بالتعليم والبحوث، وتقوم بحفظ التراث الإسلامى، وتتكون الجامعة من ست كليات هى:

كليات الدراسات الإسلامية، كليات للدراسات العربية، كلية المعاملات والإدارات، كلية الهندسة والصناعات، كلية الزراعة، كلية الطب، ويجوز إنشاء كليات أو معاهد عالية أخرى بقرار من رئيس الجمهورية، وقد أوضح القانون أهمية كل

كلية، ونظم الدراسة بكل كلية لطلاب البعوث، وأوضح القانون القائمين على إدارة الجامعة، وعمل كل مسئول بها، ومجلس الجامعة وعملها، وإختصاص مجلس الجامعة فى اثنين وعشرين بنداً^(٢٥)، ثم أوضح أن الجامعة يرئسها تتبع شيخ الأزهر، وعلى رئيس الجامعة أن يقدم فى نهاية كل عام دراسى تقريراً مفصلاً عن الجامعة لشيخ الأزهر، كذلك فقد أوضح القانون تعيين عمداء الكليات ومجالس إدارات الكليات، وفوض لهم النظر فيما يتعلق بكل كلية وحدد أعضاء هيئة التدريس، ثم جاء بالموظفين وكل ما يتعلق بهم، وكانت قوته قد تركزت على أن لمجلس الجامعة الحق فى تطبيق القواعد المالية المعمول بها فى حق أعضاء هيئة التدريس والموظفين، دون الرجوع لوزارة الخزانة^(٢٦)، كذلك فقد بين القانون إختصاصات مدير الجامعة، ثم تناول ما يتعلق بالطلاب من درجات علمية، وشروط النجاح والمقررات، وكيفية قيدهم، والمناهج التى يدرسونها، ثم أدخل على الأزهر المعاهد الأزهرية، وبين كيفية نشأتها والغرض منها وتبعيةها للأزهر، ومدة الدراسة بها، ومعادلتها بالمعاهد الأخرى غير الأزهرية، والإدارات التابعة لهذه المعاهد، ومساواة هؤلاء الطلاب بخريجي المدارس الإعدادية، والثانوية^(٢٧).

والحقيقة فإن قانون ١٩٦١ يعد من القوانين المهمة فى تاريخ الأزهر الشريف، فقد شمل كل نواحى التطور والتقدم والنهوض بهذا الصرح الإسلامى الكبير^(٢٨).

تضاربت الأقوال بعد إعلان إنشاء جامعة الأزهر حول إغلاق الجامع الأزهر وتعطيله عن أداء رسالته، ولكن سرعان ما علمت شعوب الدنيا بأن الأزهر لن يتخلى عن رسالته، بل إنها تتجدد، وتتسع، وتشتد، وتقوى، وقد وقف الأستاذ أحمد

حسن الباقورى مدير جامعة الأزهر فى حفل الافتتاح يقول “أحمد الله اليكم أيها الزملاء، وأيها الأبناء، إنه ليسعدنى أن أعلم من طلائع اليمن بين يدى إنتخاب الرئيس جمال عبد الناصر رئيسا لجمهوريتنا العزيزة، أن يؤذن بعودة الدراسة العربية الإسلامية فى الجامع الأزهر الشريف، بعد أن كان هذا الجامع قد أقفر من حلق الدرس زمنا كان أنقل على صدور المسلمين من الليل الطويل على صدر الخائف المكروب، ولقد قلت من قبل أن الجامع الأزهر وهو أبو جامعة الأزهر، والجامعة بغير الجامع جامعة يتيمسة، فأما اليوم وقد أذن لأبيها أن يحيا من جديد، فإنها لاريب تجد ريح السعادة من كل مكان، هكذا إكتمل بناء الإصلاح وصار الجامع القديم العريق يعمل مع الجامعة الحديثة المتطورة ويمدها بما يسندها ويدفع بها إلى الحياة الجديدة التى ننشدها ونبغيتها .“

ولما كانت مكانته عند المسلمين بهذه المثابة فإنه فى مصر بمثابة القلب من كيانها العربى والإسلامى، وعادت الدراسة القديمة إلى الجامع الأزهر الشريف، وأصبح هذا المسجد العتيق، بمثابة البيت والدار التى تطمئن إليه نفوس المسلمين على إختلاف ألوانهم ومواطنهم (٢٩).

إن الثورة - إيماننا منها بالأزهر وقيمته، وبالدور الذى قام به فى ماضيه، والذى يمكن أن يقوم به كذلك فى مجتمعا الحاضر، سواء فى الجمهورية العربية المتحدة، أو فى الوطن العربى، والعالم الإسلامى الكبير، أقدمت جادة على تطوير الأزهر وتمكينه من أن يؤدى رسالة الإسلام فكرا، وبحثا، وعلما، وعملا، ليشمل كل نواحي الحياة (٣٠).

وقد كانت الكلمات المعبرة عن هذا القانون في أسمى معانيها حينما قالها بعض أبناء أفريقيا بالأزهر بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر فقالوا لو كانت مصر عندنا شخصا، فهي جمال عبد الناصر، ولو كانت عقيدة فهي الإسلام، ولو كانت مؤسسة فهي الأزهر الشريف، وبذلك تتضح مسئولية الأزهر لممارسة التطوير، ففي مبناه تضم الأروقة والمدارس، وفي علومه يضم الجديد إلى الأصل، وفي رحابه يلتقي أبناء العالم الإسلامي، وتتساقط دونهم حجب التفرقة العنصرية، والعصبية الإقليمية، والفروق الاجتماعية والاقتصادية، وفي ثقافته يبتكر الفكر الذي يلتقى بالحياة، ويعتبر تطوير الأزهر على يد الرئيس عبد الناصر بحق عملا ذا أهمية كبرى إذ تحقق من خلاله المحافظة على القديم، بإعتباره أزهر المعز، وكذلك مساهمة روح العصر والتجديد ليصبح جامعة الأزهر، يؤيد هذا إنتقال الجامعة إلى مدينة نصر في أواخر شهر أكتوبر عام ١٩٦٥ حيث كانت أولى البنايات التي تم إعدادها لهذا المشروع^(٣١).

فبعد رحيل القائد جمال عبدالناصر يظهر تطوير الأزهر، وإنشاء مجمع البحوث الإسلامية، ودوره من أجل ربط الدين بالحياة، وكان ذلك بعض غرسه، وبفضل الله سبحانه وتعالى وعلى يد عبد الناصر إرتفعت ميزانية الأزهر من ٩، مليون جنيه قبل الثورة مباشرة إلى ١,٣ مليون جنيه في مطلعها، ثم إرتفعت ميزانية الأزهر إلى ٧,٣ مليون جنيه في عام ١٩٧٠. وعلى الصعيد الجامعي الأزهرى زاد عدد الطلاب من ثلاثة آلاف طالب إلى أربعة وعشرين ألف طالب، وإزدادت الكليات من ثلاث كليات إلى ثلاث عشرة كلية، وقد تم إنشاء مدينة ناصر للبحوث الإسلامية، لتتسع لأكثر من ثلاثة آلاف من طلاب العلم، يمثلون نحو سبعين دولة، ويعيشون الإخاء والسماحة والمحبة^(٣٢).

القرار الجمهورى رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥

أصدرت اللائحة التنفيذية بقرار رئيس جمهورية مصر العربية، برقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥، بغرض تفسير مواد القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١، والمعروف بقانون تطوير الأزهر، والذي يحوى ٣٩٥ مادة، توضح تنظيم الأزهر والهيئات التى يشملها، وكذلك تنظيم الجامعات، وتطبيق المرتبات المعمول بها بقانون الجامعة، ويوضح هذا القرار تنظيم وزارة شئون الأزهر، وتحديد مسئوليتها، وقد جاء هذا القرار لتحقيق رغبة المجلس الأعلى للأزهر، وقد تم عرض مقترحات المجلس الأعلى للأزهر على مجلس الدولة، ثم كانت موافقة رئيس مجلس الوزراء، وقد عرضت هذه الموافقات بإقتراحات على رئيس الجمهورية، على هيئة بنود ومواد، إصدار هذا القرار من رئاسة الجمهورية فى ٦ ربيع الاول سنة ١٣٩٥هـ (١٩ مارس سنة ١٩٧٥م) موقع من رئيس الجمهورية أنور السادات.

ويؤكد القرار الجمهورى فى مضمون مواده أن شيخ الأزهر هو الإمام الأكبر وصاحب رأى فى كل ما يتصل بالشئون الدينية، والمشتغلين بالقرآن، وعلوم الإسلام، وله الرئاسة والتوجيه فى كل ما يتصل بالدراسات الإسلامية، والعربية فى الأزهر، وهيئاته، والعاملين بها (٣٣).

أما جامعة الأزهر فليس للوزير إختصاصات مقررّة سوى أن يقترح تولى رئيس الجامعة، الذى يقدم له فى كل نهاية سنة جامعية تقريراً عن شئون التعليم، والبحوث العلمية، وسائر نواحي الأنشطة الأخرى بالجامعة (٣٤).

وللأزهر ميزانيته المستقلة ضمن موازنة الدولة، وتتفق السنة المالية للأزهر وهيئاته فى بدايتها ونهايتها مع السنة المالية للدولة، وينشأ جهاز إدارى ومالى مركزى لهيئات المجلس الأعلى للأزهر، ومجمع البحوث الإسلامية والمعاهد الأزهرية تحت

إشراف الأمين العام للمجلس الأعلى للأزهر، وتعد كل هيئة من هيئات الأزهر ما يخصها من مشروعات، ويتولى الأزهر وهيئاته إقامة مبانيها ومنشأتها ويقوم بالاعمال اللازمة لصيانتها وترميمها، وتحدد كافة المرتبات والمكافآت لكل درجات الأزهر وجامعة الأزهر حسب جدول يوضح ذلك (٣٥).

وكان القرار يوضح من لهم مسئولية معاوني شيخ الأزهر، فالوكيل يقوم مقامه في غيابه ويفوض في ممارسة بعض إختصاصاته، ويقوم شيخ الأزهر بدعوة المجلس الأعلى للأزهر إلى الإجتماع مرة على الأقل كل شهرين، ويقوم الأمين العام للمجلس الأعلى للأزهر بأمانة المجلس، والإشراف على تحرير محاضر جلساته، وإثباتها في سجل خاص يوقعه شيخ الأزهر، ويقترح الأمين العام على شيخ الأزهر تكوين جهاز المجلس الأعلى للأزهر من الأقسام الفنية والإدارية والمالية وغيرها، ويكون الأمين العام مسئولا عن تنفيذ القوانين واللوائح في حدود إختصاصاته (٣٦).

أما مجمع البحوث الإسلامية فإن واجباته تنحصر في نشاطه لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في القانون، كالبحث وتجديد الثقافة الإسلامية، وتوسيع نطاق العلم، وتحقيق التراث الإسلامى، ونشره وإيضاح الرأى فى المشكلات، والدعوة الى سبيل الله، وتتبع ما ينشر عن الإسلام، والتراث الإسلامى فى الداخل والخارج، ورسم نظام بعوث الأزهر، والمعاونة فى توجيه الدراسات الإسلامية العليا، وتنظيم المسابقات والمنح العلمية والجوائز التى تمنحها الدولة لتشجيع الدراسات الإسلامية (٣٧).

ويؤلف مجلس المجمع من بين أعضائه لجانا تختص بالبحوث فى مجال الثقافة الإسلامية، ويقرر تفرغ بعض أعضائه ويجوز له إنهاء التفرغ قبل إنتهاء مدته إذا رأى وجها لذلك، ويبين قرار التفرغ المهام العلمية التى يكلف بها العضو المتفرغ، وعلى العضو أن يقدم تقارير دورية بنتيجة أبحاثه الى مجلس المجمع ولا يجوز له مباشرة أى نشاط خارجى أيا ما كانت صورته خلال تفرغه، ويتابع العضو غير المتفرغ حضور الجلسات وإذا تخلف عن الحضور خمس جلسات يعتبر العضو مستقيلا (٢٨).

وشيخ الأزهر هو رئيس المجمع وهو الذى يدعو الى إجتماعات المجلس، ويضع المجلس خطة زمنية للأبحاث ويضع أيضا خطة لتنفيذ قراراته، وقرارات مؤتمر المجمع، ومشروعاته، ويجوز للمجلس أن يقرر تعطيل جلساته شهرين أثناء فصل الصيف من كل عام ويضع لائحة بالنظام الداخلى لهيئات المجمع، واللجان، والاروقة، وتنظيم العلاقة بينها، ويعقد مؤتمره العادى فى شهر ذى القعدة من كل عام ويجوز تعديل الموعد، أو الدعوة له بناء على إقتراح شيخ الأزهر، ويعد مقرر كل لجنة تقريراً عما يتم من اعمال لجنته، يكون للأمانة جهاز للشئون الفنية والمالية والادارية (٢٩).

أما عن الجهاز الفنى لمجمع البحوث الإدارية فهو إدارة الثقافة والبعوث الإسلامية ومديره هو الأمين العام للمجمع، وتباشر هذه الإدارة إختصاصاتها فى إدارة البحوث والنشر التى تقوم بمراجعة المصحف الشريف وفحص المؤلفات والمصنفات الإسلامية، وتتبع ما يكتب عن الإسلام فى الداخل والخارج وترجمة المؤلفات التى تكتب باللغات الأجنبية عن الإسلام فى الخارج، ومراجعة الترجمات لمعاني القرآن الكريم، ونشر البحوث التى تعالج أدواء المجتمع وتفقّه المسلمين فى

أمور دينهم، ونشر بحوث ودراسات مجمع البحوث الإسلامية، وإعداد البيانات والدراسات اللازمة لمجمع البحوث الإسلامية والعمل على نشر الثقافة الإسلامية عن طريق المجلات والكتب^(٤٠).

أما إدارة البحوث الإسلامية وهى الإدارة الثانية التابعة لإدارة الثقافة والبعوث الإسلامية فهى تتولى الإشراف على الطلاب الوافدين، وتأهيلهم لغويا وعلميا وإيفاد البعوث من المدرسين والوعاظ الى الخارج وتأهيلهم لهذا العمل ومتابعة نشاطهم بالخارج، والإشراف على طلاب الأزهر الموفدين للدراسة فى الخارج ورعايتهم وتوجيههم، وتقوم هذه الإدارة بإعداد المناهج الدراسية والكتب التى تدرس فى العالم الإسلامى باللغات المحلية^(٤١).

أما الإدارة الأخيرة التابعة لإدارة الثقافة والبعوث الإسلامية هى إدارة الدعوة والإرشاد وتقوم بالعمل على نشر الدعوة الإسلامية فى كل المستويات والبيئات، وتبصير الناس بواجبهم الدينى والوطنى والعمل على إقامة مجتمع سليم خلقيا واجتماعيا^(٤٢).

ويتم تنظيم العمل بإدارات الثقافة والبعوث الإسلامية بقرار من شيخ الأزهر بناء على إقتراح من مدير الثقافة والبعوث الإسلامية^(٤٣).

وتتبع المعاهد الأزهرية الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية وهى نوعان: معاهد أزهرية عامة بمراحلها الثلاث ابتدائية^(٤٤)، وإعدادية، وثانوية. معاهد أزهرية خاصة تشمل معهد البحوث الإسلامية وهو الذى يعد الطلاب الوافدين لتلقى العلوم الدينية والعربية، ومعاهد القراءات وهى التى تعد حفاظ القرآن الكريم لإختبار إدائه^(٤٥).

وقد اشتمل القرار على خمس وخمسين مادة إبتداء من المادة الرابعة والأربعين الى المادة مائة وواحد، وتشتمل هذه المواد على أنواع المعاهد وشروط القبول بها والمواد الدراسية بها ونظام الإمتحانات وكيفية إنشاء المعاهد ومدة الدراسة بكل معهد والنظام الإجتماعي للطلاب، والنظام النأدي للطلاب، والإدارات المعنية بشئون الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية، ومسئوليتها واللجنة المشتركة بين الأزهر ووزارة التربية والتعليم ثم ضوابط لميزانية المعاهد وتحديد نصاب المدرس في كل مرحلة وكيفية تعديل مواد الدراسة في كل مرحلة، وكيفية التقدم للإمتحان من الخارج^(٤٦).

أما جامعة الأزهر فكان لها نصيب كبير من مواد قرار رئيس الجمهورية بشأن اللائحة التنفيذية حيث بدأت من المادة "١١١" الى نهاية القرار بالمادة "٣٩٥" وقد تضمنت كليات القاهرة بنين ثم بنات^(٤٧)، وفروع الجامعة بأسبوط، وطنطا^(٤٨)، والمنصورة^(٤٩)، والزقازيق^(٥٠)، والاسكندرية^(٥١)، والمنوفية^(٥٢)، والبحيرة^(٥٣)، وسوهاج^(٥٤).

وقد أوضحت هذه اللائحة الإختصاصات ونظام العمل في الجامعة بالنسبة لمجلس الجامعة، ورئيس الجامعة، وكلاء الجامعة، ثم الأمين العام للجامعة^(٥٥). أما عن الكليات فوضعت ضوابط لإختصاصات مجلس الكلية، ووكيل الكلية، ومجالس الأقسام، ورئيس مجلس القسم، كما أوضحت مهام وأعمال شئون أعضاء هيئة التدريس والقائمين به في الجامعة، وكيفية التعيين والشروط الواجب توافرها، وشروط تعيين الأساتذة، وشروط النقل والندب والإعارة، مع العلم بأن شيخ الأزهر هو الذى يعين أعضاء هيئة التدريس بناء على طلب مجلس الجامعة^(٥٦).

وقد أوضحت اللائحة الأجازات العلمية والإعتيادية والمرضية، وواجبات هيئة التدريس، وإنهاء الخدمة لأعضاء هيئة التدريس وإجازة تعيينهم بمكافأة كأستاذة متفرغين لمدة سنتين قابلة للتجديد، وإنهاء الخدمة إذا بلغ عضو هيئة التدريس خمسا وستين، أو بالنسبة لغيرهم ستين سنة (٥٧)، ثم ينظم عمل الاساتذة غير المتفرغين، وأعضاء هيئة التدريس والعاملين الأجانب، والمدرسين المساعدين والمعيدين. وتوضح اللائحة نظام الدراسة والإمتحانات وشئون الطلاب والدراسات العليا، كقبول الطلاب، وبداية الدراسة والعطلات، ولجان الإمتحانات (٥٨).

وقد أضيفت فقرة فى هذه اللائحة تنص بأن لا يجوز للطلاب أن يبقى بالفرقة أكثر من سنتين، ويجوز لمجلس الكلية للترخيص لهؤلاء الطلاب بالتقدم إلى الإمتحان من الخارج فى السنة التالية فى المقررات التى رسبوا فيها (٥٩).

أما عن نظام الدراسات العليا فقد تناول مقررات دبلومات الدراسات العليا ومدتها وشروطها، وكذلك الدرجات العلمية التى تشمل درجة التخصص "الماجستير"، ودرجة العالمية "الدكتوراه"، وقد تم توضيح الضوابط الخاصة بالتحويل والنقل للقيد بين كليات جامعة الأزهر أو بينها، وبين الكليات فى الجامعات الأخرى، ثم أنتقل القرار الى من يرغب الى الإستماع فى الدراسة دون الحصول على شهادة، وكذلك برامج التدريب، والندوات والمحاضرات لمن أراد من المصريين أو الأجانب الحضور، أو الإشتراك فيها ممن يحصلون على درجات عليا (٦٠).

وبوضح هذا القرار الجمهورى الإشراف على المدن الجامعية، وتم إنشاء مراقبة عامة للشئون الطبية تتولى الوقاية الصحية وتوفير العلاج لطلاب الجامعة (٦١)، وأنشأ بالجامعة صندوق للخدمة الإجتماعية الغرض منه مساعدة الطلاب

المحتاجين بمعرفة الأخصائيين الإجتماعيين^(٦٢)، وتم إنشاء مكتبة بكل كلية للطلاب تحوى المؤلفات العامة والنتخصصة التى يرجع الطالب اليها^(٦٣)، ولم ينس هذا القرار نظام تأديب الطلاب فقد أوضح أنواع المخالفات التأديبية والعقوبات التأديبية عليها، والهيئات المختصة بتوقيع العقوبات^(٦٤)، والقرارات التى تصدر من الهيئات المختصة بتوقيع العقوبات التأديبية، ومجلس التأديب الأعلى^(٦٥).

وقد بين القرار الجمهورى الدرجات العلمية والدبلومات والشروط الواجب توافرها فى الطالب لنيل هذه الدرجات بكليات أصول الدين، والشريعة والقانون، والدراسات العربية، والمعاملات والإدارة (التجارة)، والهندسة، والزراعة والطب بتخصصاتها فى الطب البشرى، والصيدلية، وطب الأسنان، وكذلك كلية العلوم، وكلية التربية، وكلية البنات الإسلامية، وكلية الدراسات الإسلامية والعربية، وكلية اللغات والترجمة^(٦٦).

أما عن النظام المالى للجامعة فلرئيس الجامعة الإختصاصات المقررة للوزير، ولوكيل الجامعة الإختصاصات المقررة لوكيل الوزارة، وأمين عام الجامعة وعمداء الكليات والمعاهد والوحدات الفرعية ومن يفوض رئيس الجامعة كل فى دائرة إختصاصه جميع الإختصاصات المالية المقررة لوكيل الوزارة وكذلك الأمين العام المساعد ورؤساء الأقسام إختصاصات رؤساء المصالح والمراقبين العاملين بالأمانة العامة للجامعة وبالكليات والمعاهد كل فى دائرة إختصاص إختصاصات رؤساء المناطق والفروع، وقد بين القرار ميزانية الجامعة من الإيرادات والرقابة على تنفيذها^(٦٧).

وعن الحسابات بالجامعة وإجراءات الصرف، فإن الحساب يتضمن بيانات مفصلة كل شهر عن تقديرات الإيرادات وإعتماد المصروفات وما تم تحصيله وما

صرف فعلا، وتبلغ بصورة من كل منهما لوزارة المالية والجهاز المركزى للمحاسبات، ويضع المجلس الأعلى للأزهر بنساء على إقتراح الجامعة تنظيمًا للحسابات ومستنداتها وسجلاتها بحيث يحقق الرقابة^(٦٨) على الصرف وتوضع الأموال بالبنك المركزى. وفى هذا الإطار تم إيضاح شروط الشراء والبيع لمهمات الجامعة وشراء الكتب والمجلات العلمية، وكذلك القواعد التى يتم على أساسها بيع وتشغيل منتجات الورش، والمزرعة، وغيرها من الوحدات التابعة للجامعة، أو كلياتها، وكذلك إجراءات الصيانة والإصلاح.

أما عن المخازن والعهد فإنه يتم تنظيم المستندات، والسجلات وحسابات المخازن تخزينًا، وصرفًا وارتجاعًا، وطريقة استخدام هذه المستندات، وجرّد المخازن والرقابة عليها، وتحديد السلطة المختصة فى شئون المخازن والورش والمعامل^(٦٩).

ولم ينس القرار الجمهورى نظام العمل فى بعض وحدات الجامعة، كنظام العمل فى المستشفيات الجامعية، وفى حسابات البحوث، وكذلك نظام العمل فى محطات التجارب الزراعية، والورش، ومراكز الحساب العلمى، وغيرها من الوحدات ذات الطابع الخاص بالجامعة^(٧٠).

أما عن التأمينات، ورسوم الخدمات للطلاب، فقد تم توضيحها، وبالنسبة لمصروفات الدراسة للطلبة الوافدين على غير منح، وأوضح القرار رسوم القيد بالنسبة للمرحلة الجامعية الأولى ثم مرحلة الدراسات العليا وكذلك مصروفات رسم المكتبة والخدمات الطبية والتأمين ضد الحوادث^(٧١).

وجدير بالذكر أن شيخ الأزهر يعامل معاملة رئيس الوزراء من حيث المرتب، وبديل التمثيل، والمعاش، ويمكن ترتيبه في الأسبقية قبل الوزراء مباشرة (٧٢).

أما وكيل الأزهر فإنه يتقاضى المرتب وبديل التمثيل والمخصصات المقرره للوزير (٧٣). وبالنسبة لرئيس الجامعة، ونائب رئيس الجامعة، وعميد الكلية، ووكيل الكلية، والأستاذ، والأستاذ المساعد، والمدرس، والمدرس المساعد، والمعيد، تسرى في شأنهم جميع الأحكام والقواعد المقررة أو التي تقرر خاصة بالمرتبات، والعلاوات، والبدلات التي تستحق لنظرائهم بالجامعات المصرية الأخرى، وطبقا لنفس الشروط والأوضاع وكل من أمين عام المجلس الأعلى للأزهر، وأمين عام مجمع البحوث الإسلامية، وأمين عام جامعة الأزهر، ومدير عام الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية، يعاملون معاملة وكلاء الوزارة من حيث المرتب، وبديل التمثيل، والمعاش (٧٤).

مقارنة بين القانون ١٠٣ واللائحة التنفيذية

إحتياجات شيخ الأزهر والوزير المختص بشئون الأزهر

أولا - بالنسبة لشيخ الأزهر:

١- / الأزهر:

لقد منح قانون التطوير لشيخ الأزهر كافة الصلاحيات التي يحتاجها فقد جعله صاحب الرئاسة والتوجيه في كل ما يتصل بالدراسات الإسلامية في الأزهر الشريف وكافة هيئاته، وله رئاسة المجلس الأعلى للأزهر، ويلاحظ أن هذه الصلاحيات قد أكسبت شيخ الأزهر قوه وحرية التصرف في كل ما يتعلق بشئون الأزهر (٧٥).

ولقد أكد قانون التطوير مكانه وهيبه شيخ الأزهر مؤكدا أنه هو الشخصية الوحيدة التي تمثل الأزهر الشريف في كل ما يتعلق بالأزهر داخليا وخارجيا^(٧٦).
أما في ظل اللائحة التنفيذية فقد أوضحت أن كافة إختصاصات الوزير المختص بشئون الأزهر المقرره في كافة القوانين واللوائح بالنسبة للأزهر وهيئاته وللعاملين بهم تكون ضمن إختصاصات شيخ الأزهر ما عدا جامعة الأزهر، له كافة الإختصاصات المقررة المنصوص عليها فقط في قانون ١٠٣ واللائحة التنفيذية^(٧٧).

كذلك فقد إختصت اللائحة التنفيذية شيخ الأزهر بإصدار اللائحة الداخليه للإدارة الهندسية لهيئات الأزهر بعد موافقة المجلس الأعلى للأزهر، أما ما يتعلق بجامعة الأزهر فيكون بعد موافقة مجلس الجامعة وشيخ الأزهر تحديد مكافآت أعضاء وهيئة التدريس الذين يشتركون في أعمال الإدارة الهندسية بعد موافقة المجلس الأعلى للأزهر^(٧٨).

ب- المجلس الأعلى للأزهر

يوضح قانون التطوير مدى زيادة الصلاحيات والسلطات لشيخ الأزهر داخل المجلس الأعلى للأزهر فبالإضافه الى رئاسة المجلس الأعلى للأزهر، وله حق تعيين أربعة أعضاء من مجمع البحوث الإسلامية في المجلس الأعلى للأزهر يختارهم أعضاء المجمع لمدة سنتين وكذلك تعيين وكلاء وزارات الأوقاف والعدل والتربية والتعليم وشئون الأزهر والمالية ليكونوا أعضاء في المجلس الأعلى للأزهر بناء على ترشيح^(٧٩).

ولما كان المجلس الأعلى للأزهر هو صاحب القرار فيما يعرض إليه من كافة أمور تتعلق بالأزهر والإسلام، فإن من سلطات شيخ الأزهر أن توضح له كل هذه الأمور قبل عرضها على المجلس الأعلى للأزهر^(٨٠).

أما في ظل اللائحة التنفيذية فقد أوضحت صلاحيات شيخ الأزهر بدعوة المجلس الأعلى للأزهر للإجتماع، وإصدار قرارات المجلس الأعلى للأزهر التي تتخذ في الإجتماع^(٨١)، وحول محاضر جلسات المجلس فإن شيخ الأزهر هو صاحب الحق في اعتماد الجلسات^(٨٢).

أما الأقسام الفنية والإدارية والمالية التي يتكون منها المجلس الأعلى للأزهر، فقد خولت له اللائحة التنفيذية إصدار قرار تحديد هذه الأقسام^(٨٣).

ج- مجمع البحوث الإسلامية:

أما عن مجمع البحوث الإسلامية فقد أكد له قانون التطوير حق رئاسة مجلس مجمع البحوث الإسلامية^(٨٤)، وقد أزداد القانون في صلاحيات شيخ الأزهر لهذا المجلس حق إقتراح دعوة مؤتمر المجمع الى إجتماع غير عادي^(٨٥).

وعن قيادات المجمع فقد منح القانون لشيخ الأزهر الحق في الموافقة على تعيين الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية^(٨٦)، وعن عضوية مشايخ الأروقة واللجان الباحثين والخبراء بمجلس المجمع، فقد أوضح القانون حق شيخ الأزهر في اعتماد هذه العضوية^(٨٧)، ولم يترك القانون المجلس هكذا بل جعل رئاسة المجلس من إختصاصات شيخ الأزهر^(٨٨).

أما عن اللائحة الداخلية بالنظام الداخلى لهيئات المجمع واللجان والأروقة، فقد منح القانون لشيخ الأزهر الحق في إصدار اللائحة ولكن بعد موافقة مجلس

المجمع^(٨٩)، وبالنسبة لمواعيد انعقاد مؤتمر المجمع إذا كان هذا الانعقاد لإجتماع عادى أو غير عادى فهذا أيضا من إختصاصات شيخ الأزهر^(٩٠).

أما عن الشئون الداخلية للأمانة العامة للمجمع، فإن القانون وافق لشيخ الأزهر على إصدار القرارات الخاصة بتحديد الأجهزة الفنية والمالية والإدارية وغيرها من الأجهزة الخاصة بأمانة المجمع^(٩١)، وبالنسبة للمكافآت فشيخ الأزهر هو الشخصية الوحيدة التى كفلها القانون بإعتماد مكافآت الأبحاث المقدمة للمجمع من غير أعضائه والتى تكون داخلة فى خطة أبحاثه المعتمدة^(٩٢)، وعن قرارات تنظيم العمل فى إدارة الثقافة والبعوث الإسلامية فإن لشيخ الأزهر سلطة إصدار مثل هذه القرارات كما نص عليها القانون^(٩٣).

د- المعاهد الأزهرية:

أما بالمعاهد الأزهر فقد استمر العمل للمعاهد فى ظل هذا القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١، ولم يكن بينه وبين اللائحة التنفيذية إختلاف أو تعديل أو حذف بل كان هناك إضافة بعض النقاط التى أعطت صلاحيات لشيخ الأزهر بالمعاهد وهى كما يلى:

هذه الصلاحيات التى توضح علاقة العمل المشترك بين شيخ الأزهر، والوزير المختص بشئون الأزهر، وبإلحاح أن المجلس الأعلى للأزهر هو السلطة العليا فى إتخاذ كافة القرارات التى تقتضيها حاجة المعاهد الأزهرية، وبموجب قرارات المجلس يتخذ شيخ الأزهر الإجراء المناسب، ومعظم هذه الإجراءات طلب من الوزير المختص بشئون الأزهر لإصدار قرار يؤكد قرار المجلس فنجد أن اللائحة قد أوجبت طلب شيخ الأزهر فى إستصدار قرار من الوزير المختص بشئون الأزهر بالشروط الواجب توافرها فى مدارس ومكاتب تحفيظ القرآن الكريم لمعاملتها معاملة المعاهد الخاصة، وذلك بعد موافقة المجلس الأعلى للأزهر^(٩٤).

أما بالنسبة للقواعد الخاصة بالقبول في الصف الأول الابتدائي فلشيخ الأزهر سلطة القرار في هذه القواعد بعد موافقة المجلس الأعلى للأزهر^(٩٥)، وبالنسبة لتحديد الأجازات التي تقتضيها ظروف خاصة أو عامة للمعاهد الأزهرية فيحدد شيخ الأزهر هذه الأجازات^(٩٦).

وبالنسبة لإنشاء معاهد تجريبية أو نموذجية ابتدائية لتحفيظ القرآن الكريم، يكون ذلك عن طريق طلب من شيخ الأزهر إلى الوزير المختص بشئون الأزهر بعد موافقة المجلس الأعلى للأزهر^(٩٧)، وشيخ الأزهر هو صاحب القرار في منح شهادة الإعدادية الأزهرية^(٩٨).

أما عن تحديد مواد إمتحان مسابقة القبول في الصف الأول الإعدادي لبند الحاصلين على شهادة الدراسة الابتدائية، فيصدر بقرار من الوزير المختص بشئون الأزهر بناء على طلب من شيخ الأزهر بعد موافقة المجلس الأعلى للأزهر^(٩٩).

كذلك فإن قواعد إمتحان القبول في غير الصف الأول الإعدادي يصدر به قرار من الوزير المختص بشئون الأزهر عن طلب شيخ الأزهر وذلك بعد موافقة المجلس الأعلى للأزهر^(١٠٠).

وتتوالى مواد اللاتحة التنفيذية بشأن إختصاصات شيخ الأزهر بالنسبة للمعاهد الأزهرية، وتأتي بخصوصية محددة تنحصر في طلب يتقدم به شيخ الأزهر بناء على موافقة مسبقة من المجلس الأعلى للأزهر لوزير شئون الأزهر لإصدار القرارات اللازمة لسيير العمل، والتي تحدد مواد إمتحان ونظام مسابقة القبول ونظام أولوية القبول بالصف الأول الثانوي للحاصلين على الإعدادية العامة^(١٠١)، وكذلك قواعد إمتحان القبول من غير الصف الأول الثانوي

(١٠٢)، وإنشاء معاهد ثانوية فنية (تجارية أو زراعية أو صناعية أو غيرها من المعاهد) (١٠٣)، والمناهج الخاصة لمعهد البحوث الإسلامية (١٠٤)، ومناهج الدراسات الخاصة في العلوم الدينية والعربية للطلاب الوافدين (١٠٥)، واللائحة الداخلية بمعهد البحوث الإسلامية (١٠٦)، وتنظيم إمتحانات النقل، والشهادات العامة الأزهرية (١٠٧)، وتحديد مواعيد الإمتحانات في المعاهد الأزهرية (١٠٨)، وتنظيم شئون إتحاد طلاب المعاهد الثانوية الأزهرية (١٠٩)، وكذلك كيفية تأديب طلاب المعاهد الأزهرية (١١٠)، وتعيين المدير العام للمعاهد الأزهرية (١١١).

وتنظيم الأجهزة التابعة للإدارة العامة للمعاهد الأزهرية، وتحديد إختصاصاتها (١١٢)، وإنشاء معاهد أزهرية داخل مصر وخارجها (١١٣)، والشروط الخاصة لإخضاع المعاهد تحت الإشراف الفني للإدارة العامة للمعاهد الأزهرية (١١٤)، وكذلك الشروط والمواصفات والإجراءات الواجب توافرها في إنشاء المعاهد (١١٥)، والترخيص النهائي بفتح المعهد أو التوسع فيه (١١٦)، وإختيار ممثلى الأزهر فى اللجنة المشتركة بين الأزهر ووزارة التربية والتعليم (١١٧)، وتنظيم خطط الدراسة أو المناهج فى جميع مراحل المعاهد الأزهرية (١١٨)، وإنشاء معاهد تدريبية أو نموذجية، ونظام العمل بها (١١٩)، التجاوز عن سن القبول فى المعاهد الأزهرية (١٢٠)، وشروط قبول وتحديد مستويات الطلاب الوافدين الذين يرغبون فى إتمام دراستهم العالية بالكلية العمالية الأزهرية (١٢١)، ونظام

الدراسة والإمتحان الذى يلائم المكفوفين فى المعاهد الأزهرية^(١٢٢)، وتعديل مواد الدراسة فى جميع مراحل التعليم^(١٢٣).

هـ- جامعة الأزهر:

يوضح مرتبة شيخ الأزهر وسمو مكانته فى إقتراحه بتعيين رئيس الجامعة^(١٢٤)، وتزداد هذه المكانة والمرتبة العليا لشيخ الأزهر حينما منحه القانون حق الموافقة على تعيين نواب رئيس الجامعة^(١٢٥)، وخول له القانون أن يعرض على مجلس الجامعة ما يشاء عرضه من الموضوعات^(١٢٦)، كافة القرارات الخاصة بالأزهر وشئونه التى تعرض على مجلس الجامعة ويتم التصديق عليها من شيخ الأزهر^(١٢٧). أما فى حالة تعيين عمداء الكليات لابد من موافقة شيخ الأزهر على تعيينهم^(١٢٨).

ولشيخ الأزهر كافة السلطات والإختصاصات المقرر لوزير شئون الأزهر، فيما يخص العاملين بالأزهر وهيئاته فيما عدا جامعة الأزهر له الإختصاصات التى قرارها القانون واللائحة التنفيذية^(١٢٩).

ثانيا - بالنسبة للوزير المختص بشئون الأزهر:

تعد إختصاصات الوزير المختص بشئون الأزهر ما هى إلا إختصاصات سياسية تتفق مع النهج السياسى التى تتبعه الدولة، فرغم إن هذه القرارات سياسية إلا إنها تدعم قوة قرارات المجلس الأعلى للأزهر، وكذلك طلب شيخ الأزهر، أى أن هذه القرارات تترجم للقرارات بنص المجلس الى

قرارات إدارية يوجب بمقتضاها التنفيذ، وعلى ذلك فإن إختصاصات الوزير المختص بشئون الأزهر بالنسبة للأزهر فى ظل قانون التطوير هو صاحب إصدار قرارات المجلس الأعلى للأزهر فيما يحتاج منها الى قرار فى ظل اللائحة التنفيذية^(١٣٠)، ومن ثم يعرض مشروعات موازنات هيئات الأزهر على الجهات المختصة^(١٣١).

وإذا كان القانون قد خول لشيخ الأزهر دعوة مؤتمر المجمع الى إجتماع عادى أو غير عادى فقد خول القانون لوزير شئون الأزهر الموافقة على دعوة مؤتمر المجمع فى حالة الإجتماع الغير عادى^(١٣٢).

ويعرض الوزير على رئيس الجمهورية ترشيح تعيين الأمين العام لمجمع البحوث^(١٣٣)، ويعتمد عضوية الأعضاء المرسلين بالمجمع^(١٣٤)، أما فى حالة إقتراح مؤتمر المجمع لمنح لقب العضوية الفخرية على رئيس الجمهورية فيقوم الوزير بعرض هذا الإقتراح^(١٣٥)، ولا يتم دعوة الأعضاء المرسلين أو الفخريين الى جلسات المجمع إلا بموافقة الوزير^(١٣٦).

وفى أى ظروف قد تطرأ على عضو المجمع فللوزير حق إعتداد سقوط هذه العضوية^(١٣٧)، ويعرض على رئيس الجمهورية موافقة المجمع على تعيين الأعضاء، وبدلاً من العضويات الشاغرة^(١٣٨)، أكدت اللائحة التنفيذية ما ورد بالقانون بحق الوزير فى إعتداد عضوية الأعضاء المرسلين بالمجمع^(١٣٩).

وكذلك دعوة مؤتمر المجمع لإجتماع غير عادة بناء على إقتراح شيخ الأزهر (١٤٠).

وفى ظل قانون التطوير تأكيد لصلاحيات الوزير المختص لشئون الأزهر بالنسبة لجامعة الأزهر، فهو يحدد الأقسام العلمية بكليات الجامعة (١٤١)، وينشأ المعاهد التابعة للكليات (١٤٢)، ويعرض للوزير على رئيس الجمهورية ترشيح تعيين رئيس الجامعة (١٤٣)، وترشيح تعيين نواب رئيس الجامعة (١٤٤)، وتعيين الأمين العام للجامعة (١٤٥)، ويصدر وزير شئون الأزهر قرار تعيين ثلاثة أعضاء من مجمع البحوث الإسلامية بناء على ترشيح المجمع فى مجلس الجامعة (١٤٦)، وهو صاحب القرار فى إحالة الموضوعات الى مجلس الجامعة (١٤٧)، ويصدق على قرارات مجلس الجامعة فيما يحتاج الى تصديق (١٤٨)، ويصدر قرارات تعيين عمداء الكليات (١٤٩).

وفى مجلس الكليات يضم عضوا أو عضوين من الخارج ممن لهم دراية خاصة فى المواد التى تدرس بها (١٥٠)، ويعين مسلمين من مواطنى الجمهورية العربية المتحدة فى هيئة التدريس (١٥١)، ويطلب تقرير عن التحقيق مع أحد أعضاء هيئة التدريس إذا نسب لأحدهم ما يوجب التحقيق معه (١٥٢)، ويوافق على قبول إستقالة أعضاء هيئة التدريس (١٥٣)، ويعرض على رئيس الجمهورية التعديل فى الدرجات العلمية بالإضافة أو بالحذف بعد أخذ رأى مجلس الجامعة وموافقة المجلس الأعلى للأزهر، وذلك لإصدار قرار بشأنها (١٥٤).

ويصدر وزير شئون الأزهر قرار إنشاء المعاهد الأزهرية بعد موافقة المجلس الأعلى للأزهر^(١٥٥). وتتضح مهام وزير شئون الأزهر كعمل سياسى وإدارى، ويتحدد إختصاصاته بإصدار القرارات الواجب تنفيذها كما ذكرنا من قبل فى إختصاصات شيخ الأزهر.

إختصاصات رؤساء الهيئات بالأزهر:

(١) وكيل الأزهر:

له كافة الإختصاصات المقررة لوكيل الوزارة فى كافة القوانين واللوائح بالنسبة لهيئات الأزهر وللعاملين بها- عدا جامعة الأزهر^(١٥٦)، ويعاون شيخ الأزهر، ويقوم مقامه فى حالة غيابه^(١٥٧).

(٢) رئيس جامعة الأزهر:

له كافة الإختصاصات المقررة للوزير فى كافة القوانين واللوائح بالنسبة لأجهزة الجامعة وللعاملين بها من غير أعضاء هيئة التدريس^(١٥٨)، وله الإختصاصات المقررة فى القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ولائحته التنفيذية فى إدارة شئون الجامعة العلمية والإدارية والمالية^(١٥٩)، وإقتراح تعيين نواب رئيس الجامعة^(١٦٠)، وإيداء رأى فى تعيين الامين العام للجامعة^(١٦١)، وترشيح عمداء ووكلاء الكليات^(١٦٢)، وتعيين أساتذة ومدرسو لغات وموظفين فنيون مسلمون من غير مواطنى جمهورية مصر العربية لمدة معينة^(١٦٣)، وإحالة أعضاء هيئة التدريس للتحقيق^(١٦٤)، وتوجيه التنبيه وتوقيع عقوبتى الإنذار واللوم وطلب النقل خارج نطاق الأزهر^(١٦٥)، كذلك فهو صاحب القرار فى دعوة مجلس الجامعة فى

الإنعقاد^(١٦٦)، وتنفيذ قرارات مجلس الجامعة وإبلاغها الى شيخ الأزهر والوزير المختص بشئون الأزهر^(١٦٧)، كذلك له حق تتحية رئيس مجلس القسم^(١٦٨)، وجواز الإعلان عن وظائف هيئة التدريس^(١٦٩)، وتحديد الأجازات الاعتيادية^(١٧٠)، والترخيص لأعضاء هيئة التدريس بالأجازات الخاصة^(١٧١).

الفصل الثالث

المؤسسات الأزهرية المعنية بالأفارقة

الفصل الثالث

المؤسسات الأزهرية المعنية بالأفارقة

تعد المؤسسات الأزهرية وحدة واحدة مترابطة يكمل بعضها البعض، تعمل للوصول إلى الهدف المرجو وهو النهوض والرفق لأسمى الدرجات التعليم الديني لصالح مصر والشعوب الإسلامية.

لم يكن بالأزهر مؤسسات تعمل على التنظيم قبل قانون التطوير، فكانت كافة الموضوعات تعرض على المجلس الأعلى للأزهر برئاسة شيخ الأزهر، يقرر في جلسته ما يكون بشأن هذه الموضوعات، وتكررت محاولات تجديد وإصلاح الأزهر مع الاحتفاظ بطابعة وخصائصه، لكن هذه المحاولات لتنظيم الدراسة وإيضاح اختصاصات جماعة كبار العلماء، واختيار شيخ الأزهر من بين كبار العلماء (١).

وبعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، وصدر قانون التطوير ١٩٦١، كانت المؤسسات هي وليدة هذا القانون، فلقد استحدثت كل مؤسسة للعمل على تنظيم هدف واضح تتطلبه المصلحة العامة للأزهر في إطار الأهداف التي تعمل الدولة على تحقيقها، سواء كانت أهداف تعليمية أو دينية أو سياسية، والتي كانت تعمل على مواكبة المتغيرات التي حدثت من قيام ثورة يوليو، ثم كانت اللائحة التنفيذية التي صدرت بقرار رئيس الجمهورية عام ١٩٧٥ تتضمن التفصيلات التي توضح تنفيذ قانون التطوير (٢).

والمؤسسات الأزهرية التي يوضحها الهيكل التنظيمي بالأزهر الشريف جاءت جميعها في مواد قانون التطوير المعنية بشئون الأفارقة وهي:

أولاً: المجلس الأعلى للأزهر:

يتكون هذا المجلس من العناصر الرئيسية والقيادية لكل مؤسسات الأزهر، والتي لها دور فعال في خدمة الإسلام والمسلمين، وتعمل جاهدة على رفع مكانة الأزهر، وخدمة طلابه من كافة أنحاء العالم الإسلامي، وخاصة الطلبة الأفارقة الذين يعمل الأزهر جاهداً على الارتقاء بهم وتعليمهم لأنهم يستحقون الرعاية الكاملة لكون بلادهم دولا فقيرة، نالت استقلالها حديثاً، بعد عصر طويل من سيطرة الاستعمار عليها^(٣).

واقترح الأزهر هذه البلاد لمواجهة التبشير المسيحي بها، وبهذا فقد رأت هذه الشعوب بفكرها المستنير أن ترسل شبابها إلى الأزهر الشريف، ليأخذ بأيديهم، ويوضح لهم حقيقة الإسلام، ويعلمهم أمور دينهم وديانهم^(٤).

ويتكون المجلس الأعلى للأزهر من شيخ الأزهر، وله رئاسة المجلس، وكيل الأزهر، ورئيس جامعة الأزهر، وعمداء الكليات بجامعة الأزهر، وأربعة أعضاء من مجمع البحوث الإسلامية، ووكلاء وزارات الأوقاف والتعليم والعدل والخزانة، ومدير الثقافة والبعوث الإسلامية، ومدير المعاهد الأزهرية، وثلاثة من نوى الخبرة بشئون التعليم الجامعي، ويكون واحد منهم عضواً بالمجلس الأعلى للجامعات، ومدة عضوية المجلس سنتان^(٥).

ويكون للمجلس الأعلى الأزهر أمين عام يصدر قرار بتعيينه من رئيس الجمهورية^(٦)، ويدعو شيخ الأزهر المجلس الأعلى للأزهر إلى الاجتماع مرة واحدة على الأقل مرة كل شهرين، كما يدعو إلى الاجتماع بناء على طلب أغلبية أعضائه بكتاب مسبب.

ولوزير شئون الأزهر حضور اجتماعات المجلس الأعلى للأزهر، وفي هذه الحالة تكون له رئاسة المجلس. وقد درجت الأمور إن منصب وزير شئون الأزهر يتولاه رئيس مجلس الوزراء، منذ صدور اللائحة التنفيذية لقانون التطوير عام ١٩٧٥، ليصبح صاحب القرار في تحقيق أهداف وزارته في كل ما يتعلق في كافة الأمور التعليمية، والدينية، والسياسية، وأول رئيس وزراء تولى هذا المنصب هو الدكتور فؤاد محي الدين بقرار من رئيس الجمهورية، واستمر هذا الوضع حتى وزارة الدكتور عاطف عبيد (٧).

ويكون الاجتماع صحيحاً بحضور أغلبية أعضائه، وتصدر القرارات بأغلبية الأعضاء الحاضرين، فإذا تساوت الأصوات، يرجح الجانب الذي منه رئيس المجلس، ويصدر شيخ الأزهر قرارات المجلس الأعلى للأزهر، وتبلغ هذه القرارات إلى وزير شئون الأزهر خلال ثمانية أيام من تاريخ صدورها (٨).

ويقوم الأمين العام للمجلس الأعلى للأزهر بأمانة المجلس، والإشراف على تحرير محاضر جلساته، وإثباتها في سجل خاص، يوقعه ويعتمده من شيخ الأزهر بعد توقيعه شخصياً عليه. كما يقوم الأمين العام بتبليغ قرارات المجلس إلى الجهات المختصة لاتخاذ اللازم. ويدير الأمين العام تحت إشراف شيخ الأزهر المجلس الأعلى للأزهر بكل أقسامه وإداراته الفنية والإدارية والمالية، ويكون مسئولاً عن تنفيذ اللوائح في حدود اختصاصاته المقررة لرؤساء المصالح في كافة اللوائح والقوانين، فهو يحدد اختصاصات هذه الأقسام والإدارات وينظم العمل بها (٩).

ويكون للمجلس الأعلى للأزهر بالنسبة لجامعة الأزهر كافة الاختصاصات المقررة للمجلس الأعلى للجامعات بالنسبة للجامعات الأخرى في القوانين واللوائح المنظمة لها، فهو السلطة العليا التي تنظر في كافة الموضوعات المتعلقة بالتدريس، والمناهج العلمية، واعتماد الدرجات العلمية، وتعيين أعضاء هيئة التدريس والإعارات، والمنح، والوفود، والميزانية، وكل ما يتعلق بالجامعة في شتى المجالات (١٠).

ويختص المجلس الأعلى للأزهر بالنظر في الأمور الآتية:

- ١- التخطيط ورسم السياسة العامة للأزهر لخدمة الفكرة الإسلامية الشاملة.
- ٢- التخطيط للسياسة التعليمية في كافة المراحل التعليمية الأزهرية، وإقرار المناهج الدراسية التعليمية.
- ٣- مناقشة ميزانية هيئات الأزهر، وإعداد الحساب الختامي، وإرساله إلى وزير شؤون الأزهر، ليتولى عرضه على الجهات المختصة في المواعيد المقررة، علماً بأن السنة المالية للأزهر وهيئاته، تتفق في بدايتها ونهايتها مع السنة المالية للدولة (١١).
- ٤- النظر في اقتراح وإقرار تأسيس الكليات، والمعاهد، والأقسام بمختلف مراحل التعليم بالأزهر.
- ٥- قبول التبرعات عن طريق الوقف والوصايا والهبات، بشرط ألا تتعارض مع أغراض الأزهر.
- ٦- مناقشة كل مشروع قانون أو قرار جمهوري يتعلق بشؤون الأزهر.
- ٧- إقرار منح العالمية الفخرية لجامعة الأزهر، أو إحدى كلياتها بناء على الاقتراح المقدم من أحدهم.

- ٨- تشكيل اللجان الفنية من بين الأعضاء لبحث الموضوعات التي تدخل في اختصاصه.
- ٩- تدبير أموال الأزهر واستثمارها وإدارتها.
- ١٠- النظر في كافة القوانين والقرارات واللوائح التي تدخل في اختصاصه^(١٢).

ثانيا: مجمع البحوث الإسلامية:

من المؤسسات الأزهرية التي بزغ نور عملها بصدر قانون التطوير، فهو الهيئة العليا للبحوث الإسلامية، يقوم بإعداد البحوث الثقافية، والدينية، ورعاية الثقافات الإسلامية والتعليق بعين ثاقبة بعيدة عن التعصب على البحوث التي يصدرها البعض، وتجريدها من الفضول والشوائب، والعمل على نشر الدعوة إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة، وتنظيم بعوث الأزهر من وإلى العالم الإسلامي، ويتعاون المجمع مع كافة المؤسسات التعليمية الأزهرية في توجيه المناهج للدراسات الإسلامية، وخاصة الدراسات العليا بكليات جامعة الأزهر، وبذلك يعد هو المرشد والموجه للوافد المسلم، يوفر له التوعية الدينية، والثقافة الإسلامية، والدراسة التعليمية^(١٣).

ولكي يحقق المجمع أهدافه عليه أن يباشر نشاطه وعلى الأخص فيما يلي:

- ١- البحث العميق الواسع في الفروع المختلفة للدراسات الإسلامية.
- ٢- العمل على تجديد الثقافة الإسلامية، وتجريدها من الفضول والشوائب، وتجليتها في جوهرها الأصيل الخالص.

- ٣- توسيع نطاق العلم بالإسلام والثقافة الإسلامية لكل مستوى وفي كل بيئة.
 - ٤- تحقيق التراث الإسلامي ونشره.
 - ٥- بيان الرأي فيما يجد من مشكلات مذهبية أو اجتماعية أو اقتصادية.
 - ٦- حمل تبعية الدعوة إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة.
 - ٧- تتبع ما ينشر عن الإسلام والتراث الإسلامي من بحوث ودراسات في الداخل والخارج للانتفاع بما فيها من رأى صحيح، أو مواجهتها بالتصحيح والرد.
 - ٨- رسم نظام بعوث الأزهر إلى العالم والبعوث الوافدة من العالم إليه.
 - ٩- المعاونة على توجيه الدراسات الإسلامية العليا لدرجتي التخصص والعالمية في جامعة الأزهر والإشراف على هذه الدراسات والمشاركة في امتحاناتها.
 - ١٠- العمل على تنظيم القواعد وتوحيد الأسس التي تقوم عليها المنح العلمية، والجوائز التي تمنحها الدولة، لتشجيع الدراسات الإسلامية، وإجراء المسابقات.
- وللمجمع في سبيل تحقيق أهدافه وفي حدود اختصاصه، أن يصدر توصيات إلى العاملين في مجال الثقافة الإسلامية في الهيئات العامة والخاصة والأفراد^(١٤).
- ويتألف المنجم من خمسين عضواً، يمثلون المذاهب الأربعة، وبينهم عدد لا يزيد عن عشرين من خارج جمهورية مصر العربية، معظمهم من الدول العربية، والأفريقية، والإسلامية، ويرأس هذا المجمع شيخ الأزهر ويعين الجميع بقرار من

رئيس الجمهورية، بناء على عرض الوزير المختص باقتراح من شيخ الأزهر (١٥).

ويشترط في عضو المجمع ألا يقل سنه عن أربعين سنة، وأن يكون معروفاً بالتقوى والورع في ماضيه وحاضره، وأن يكون حائزاً لأحد المؤهلات العليا من الأزهر أو إحدى الكليات أو المعاهد العليا التي تهتم بالدراسات الإسلامية، وأن يكون له إنتاج علمي بارز في الدراسات الإسلامية، أو اشتغل بالتدريس لمادة من مواد الدراسات الإسلامية في كلية أو معهد من معاهد التعليم العالي، أو شغل إحدى الوظائف الإسلامية في القضاء أو الإفتاء أو التشريع، لمدة أديها خمس سنوات (١٦).

أما عن الهيكل الإداري لمجمع البحوث الإسلامية التي تعمل على تصريف كافة الأمور المتعلقة باختصاصاته فهو يتكون من (١٧):

(أ) مجلس المجمع: ويتألف من الرئيس، والأعضاء المنقرخين، والأعضاء غير المنقرخين من مواطني جمهورية مصر العربية، والأمين العام للمجمع، ويجتمع المجلس مرة كل شهر على الأقل، ولا يكون اجتماعه صحيحاً إلا بحضور أكثرية أعضائه، ويختص مجلس المجمع، في نطاق أغراض الأزهر، بمناقشة كل ما يتصل بالنشر، والترجمة، والتأليف، والبعوث، والدعاة، والطلاب الوافدين، وغير ذلك من العلاقات الإسلامية. وتتولى إدارات المجمع تنفيذ مقرراته، ونشر بحوثه، ودراساته، وإعداد ما يلزم من هذه البحوث والدراسات (١٨). وجعلت شروط العضوية في هذا المجمع تضم أصلاً العناصر لأداء مهامه.

ب- مؤتمر المجمع: الهدف من هذا المؤتمر هو توثيق العلاقات بين مصر والدول الإسلامية، وتوكيد البعد الإسلامي في سياسة مصر الخارجية^(١٩)، ويتألف المؤتمر من كل أعضاء المجمع، ويجتمع المؤتمر اجتماعاً عادياً مرة في كل سنة في شهر ذي القعدة، وتستمر دورة اجتماعه أربعة أسابيع للنظر في جدول أعمال السنة، ويجوز أن يدعى المؤتمر إلى اجتماع غير عادي، إذا اقتضت الظروف، وذلك بموافقة الوزير المختص، وبناء على اقتراح من شيخ الأزهر. ويكون اجتماع المؤتمر صحيحاً في الحالتين بحضور أكثرية أعضائه، بشرط أن يكون من بينهم ربع الأعضاء غير المواطنين على الأقل^(٢٠). ويختار مؤتمر المجمع بالأغلبية المطلقة، بناء على ترشيح اثنين من الأعضاء، أعضاء مراسلين من جمهورية مصر العربية أو من غيرهم، ممن يرى أعضاء المجلس الاستعانة بهم في تحقيق أغراضه، ويصدر باعتماد عضويتهم قرار من الوزير المختص^(٢١).

ج- الأمانة العامة للمجمع: يكون للمجمع أمانة عامة دائمة، يرأسها الأمين العام، ويشغل هذا المنصب مدير الثقافة والبعوث الإسلامية، بشرط إن تتحقق فيه شروط العضوية، ويصدر بتعيينه قرار من رئيس الجمهورية، بناء على عرض الوزير المختص، وموافقة شيخ الأزهر^(٢٢).

وتتألف الأمانة العامة للمجمع من الأمين العام، وأمين مساعد أو أكثر، وعدد من الموظفين اللازمين لتصريف الشؤون الفنية والإدارية للمجمع ومباشرة تنفيذ قراراته. ويكون للأمانة العامة جهاز للشؤون الفنية والإدارية والمالية والكتابية، وتحدد الإدارات والأقسام الرئيسية ومسئوليتها وأعمالها بقرار من شيخ الأزهر، بناء على اقتراح الأمين العام. وتقوم الأمانة العامة بإرسال الدعوة للأعضاء

مصحوبة بجدول الأعمال قبل موعد الاجتماع بأسبوعين على الأقل^(٢٣)، ولأمين العام جميع الاختصاصات المقررة لرؤساء المصالح في كافة القوانين واللوائح، ويتولى على وجه الخصوص ما يلي:

- ١- القيام بأعمال الأمانة في كل من مجلس المجمع والمؤتمر والإشراف على تدوين محاضر جلساتها في سجل خاص يوقعه مع رئيس المجلس.
- ٢- تنفيذ قرارات مجلس المجمع والمؤتمر وموافاة كل منهما بنتائج المتابعة.

٣- معاونة اللجان والأروقة في القيام بأعمالها.

٤- القيام على نشر مطبوعات المجمع ونشرايته الدورية وغير الدورية.

٥- توفير المراجع والإحصائيات والبيانات والتقارير التي تمكن المجمع من القيام بواجبه.

٦- الإشراف على الجهاز الفني والإداري للأمانة العامة وتوجيهه بما يكفل العمل على تحقيق أهداف المجمع.

٧- إعداد تقرير سنوي عن نشاط المجمع وهيئاته، يقدم لرئيس المجمع ولمؤتمره السنوي، ويخطر شيخ الأزهر ووزير شئون الأزهر بصورة منه^(٢٤).

وقد تولى أمانة المجمع منذ إنشائه علماء أجلاء مخلصون وهم:

- فضيلة المرحوم الدكتور / محمود حب الله^(٢٥).

- فضيلة المرحوم الدكتور / عبد الحليم محمود^(٢٦).

- فضيلة المرحوم الدكتور / محمد عبد الرحمن بيصار^(٢٧).

- فضيلة المرحوم الدكتور / محمد حسين الذهبي^(٢٨).

- فضيلة المرحوم الشيخ / خلف السيد على عبد الله^(٢٩).

د- مدينة البعوث الإسلامية:

وهي التي تستقبل الوافدين من الدارسين الطلاب (٣٠).

ثالثاً: إدارة الثقافة والبعوث الإسلامية:

تعد هذه الإدارة هي الجهاز الفني لمجمع البحوث الإسلامية، ومديرها هو أمين عام المجمع، ويتم تنظيم العمل في إدارة الثقافة والبعوث الإسلامية، وتحديد الاختصاصات بقرار من شيخ الأزهر بناء على اقتراح مدير الثقافة والبعوث الإسلامية (٣١).

تختص إدارة الثقافة والبعوث الإسلامية بكل ما يتصل بالنشر والترجمة والعلاقات الإسلامية من البعوث والدعاة واستقبال طلاب المنح وغيرهم من ذوى العلاقة في نطاق أغراض الأزهر، وعليها تنفيذ مقررات المجمع ونشر بحوثه ودراساته وتجميع ما يلزمه من البيانات لهذه الدراسات (٣٢). وتباشر هذه الإدارة اختصاصاتها عن طريق الإدارات الآتية:

أ- إدارة البحوث والنشر: وتتولى هذه الإدارة الأعمال الآتية:

مراجعة المصحف الشريف، والتصريح بطبعه وتداوله، وفحص المؤلفات والمصنفات الإسلامية، أو التي تتعرض للإسلام، وإبداء الرأي فيما يتعلق بنشرها أو تداولها أو عرضها، وتتبع كل ما يكتب عن الإسلام في الداخل والخارج، والزرد على ما يمسه، ترجمة المؤلفات والدراسات الجادة التي تكتب باللغات الأجنبية عن الإسلام، ومراجعة الترجمات الموجودة لمعاني القرآن الكريم واختيار أحسنها، ولفت أنظار المسلمين إلى الانتفاع بها، ونشر البحوث المتعلقة بالموضوعات الفقهية والعقلية والاجتماعية التي تعالج مشاكل المجتمع وتثقف المسلمين في أمور

دينهم، مع الاستعانة بوسائل الأعلام المختلفة، ونشر بحوث ودراسات مجمع البحوث الإسلامية، وإعداد الدراسات والبيانات اللازمة لمجمع البحوث الإسلامية، والعمل على نشر الثقافة الإسلامية عن طريق المجلات والكتب (٣٣).

ب- إدارة البحوث الإسلامية: وتتولى هذه الإدارة المهام الآتية:

الإشراف على الطلاب الوافدين للدراسة بالأزهر واستقبالهم وإسكانهم وتسهيل إحقاقهم بالمعاهد والكلية الأزهرية، وتأهيل الطلاب الوافدين لغويا وعلميا، وإعدادهم للالتحاق بالفرق المناسبة لهم في المعاهد والكلية الأزهرية، وإيفاد البحوث من المدرسين والوعاظ إلى الخارج لنشر الثقافة الإسلامية والعربية، وتأهيل المرشحين للبعوث تمهيدا لإيفادهم إلى الخارج، والإشراف على طلاب الأزهر الموفدين للدراسة في الخارج ورعايتهم وتوجيههم، ومتابعة النشاط الخاص بالمبعوثين بالخارج، وإعداد المناهج الدراسية والكتب التي تدرس في العالم الإسلامي باللغات المحلية (٣٤).

ج - إدارة الدعوة والإرشاد: وتتولى هذه الإدارة ما يأتي:

العمل على نشر الدعوة الإسلامية في كل المستويات والبيئات، وتبصير الناس بواجبهم الديني والوطني، والعمل على إقامة مجتمع سليم خلقيا واجتماعيا (٣٥)، إضافة إلى ذلك فقد كان هناك جهاز يتعاون مع إدارة الدعوة والإرشاد، ويساعدها، رغم أنه لم يكن ضمن إطار الهيكل التنظيمي للأزهر، إلا أنه متداخل مع كافة أجهزة، لذلك يجب أن نتناوله لأنه جهاز قوى بوسائل اتصالاته، وقوة وبقاء أثره، ودوره في الدعوة الإسلامية في مختلف بقاع العالم، ألا وهو المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

ويقوم هذا الجهاز بمتابعة نشاط الثقافة والفكر الديني والتعليمي والإعلامي من خلال اثنتين وعشرين لجنة علمية متخصصة، منذ تشكيل عام ١٩٦٠م، وذلك بفضل قيام الثورة التي أدركت أهمية توثيق الروابط بين المسلمين في العالم.

وقد أمر الرئيس جمال عبد الناصر بتأسيس هذا المجلس، وأستمر يرعاه، ويشجع جهوده معنويا وماديا، ويتابع إنتاجه وأثاره، ويعهد إليه بكثير من شئون العالم الإسلامي، وقد منح الرئيس جمال عبد الناصر هذا المجلس من الإمكانيات ما جعله قادرا على البدء فورا في أي مشروع يخدم الدعوة الإسلامية، على المستوى الدولي، وكأنما شأئت عناية الله سبحانه وتعالى أن يحقق الرئيس جمال عبد الناصر دعوته بنفسه في مجال الدعوة الإسلامية، وأن يشهدها عملا ناجحا مثمرا ينمو مع الأيام نموا مطردا (٣٦).

رابعا: جامعة الأزهر:

تبدأ العملية التعليمية في الأزهر في جميع المراحل التعليمية معا، لكل مرحلة تعليمية منهجها التعليمي، ولكن النظام التعليمي وأحد أكوته يعمل لصالح الدين والدنيا معا، وقد بدأ هذا النظام وفقا للأقسام الفقهية الخاصة بالمذاهب الأربعة، فكل مذهب شيخ له مكان معين بجانب عمود من أعمدة الأزهر. (٣٧)

وجامعة الأزهر هي الامتداد الطبيعي للأزهر الشريف أقدم دور علمية إسلامية واشهرها في العالم كله على الإطلاق، وقد ظل لأكثر من ألف عام كعبة المسلمين الثقافية فهي مفتوحة الأبواب للطلاب المسلمين الذين يطلبون العلم والمعرفة في كافة التخصصات، وكذلك الراغبون في دراسة الدين الإسلامي دراسة

متعمقة وواعية، وتعمل جامعة الأزهر على تحقيق نوع من الوحدة الفكرية بين أبناء العالم الإسلامي، ودعم تماسكهم، وتنمية انتمائهم للإسلام^(٣٨).

فهي تعنى في مناهجها وبرامجها التعليمية بكل ما يقوى الروح الإسلامية وينمى الشعور القومي، وإن تظل كما كانت منارا للإسلام وحصنا للمسلمين تغرس في النفوس تعاليم هذا الدين، وتحفظ لغته، تخدم أهدافه، وتجدد تراثه، وتغمره نورا وهداية للعالمين، وبذلك تؤدي الرسالة العظيمة التي تكفل الأزهر دائما على امتداد التاريخ بها، والتي تحفظ لمصر دورها القيادي والريادي بين المسلمين، بحكم ما تقدم من علماء وخبراء متخصصين وذوى ثقافة دينية وإسلامية، ومؤهلين لخدمة مجتمعاته والمشاركة في بنائها، وقادرين على اقتحام العمل في شتى مجالاته، وقيادة مواطنيهم إلى الإنتاج المثمر القائم على ركائز وطيدة من العلم والإيمان، كما توفر للأجيال القادمة ما تحتاج إليه من القيادات العلمية الرائدة وتهيئ للمستقبل كل ما يتطلبه من ذوى الكفاءات النادرة والتخصصات الدقيقة في كل مجالات العلم والعمل، تتطلبها الحياة في جانبها الروحي والمادي، بدعم الدراسات العليا والتنوع في التخصصات الدقيقة، وإيفاد البعثات لتوفير الخبرات النادرة لمصر والمسلمين^(٣٩).

وقد عنيت جامعة الأزهر بقضية علاقة الجامعة بالطلاب الأفارقة، والوافدين من غير الأفارقة، فكل مسئول بالجامعة حسب اختصاصه يقدم العون للوافد الأفريقي، وهذا يعنى أن هذه الاختصاصات تدخل ضمن مساعدة الوافد الأفريقي، لأن الجامعة بكلياتها المتعددة لا تفرق بين طالب

مصري أو أفريقي أو أي وافد من دولة إسلامية، فالجميع طلبة مقيدون بكلياتها، ويتلقون نفس المناهج الدراسية وبنفس الساعات الدراسية، ولا فرق بينهم، إلا في المراحل التمهيدية والتأهيلية، فالقرارات والقوانين التي تنظم الجامعة والدراسة بكلياتها تنطبق على كل الدارسين^(٤٠).

وتقوم جامعة الأزهر بالوظيفتين الرئيسيتين التاليتين:

١- وظيفة تعليمية حضارية: تتمثل في التعليم العالي بكليات الجامعة، وحفظ التراث الإسلامي، ونشره، وبعث الحضارة العربية، وتأهيل العلماء والباحثين للمشاركة في كل أنواع النشاط والإنتاج، وعلماء الدين للمشاركة في الدعوة إلى سبيل الله.

٢- وظيفة خاصة بالدعوة وتتمثل في تزويد العالم الإسلامي والعربي بالعلماء من أجل القيام بخدمة الدعوة الإسلامية^(٤١).

إن الأزهر جامعة، وجامع، وجمعية: جامعة للعلم والتتقيف، وجامع للعبادة والتربية، وجمعية للدعوة والإصلاح، ورسالة الجامعة الأزهرية لا تقتقد روح الجامع الأزهر ولا طبيعة الجمعية الشعبية^(٤٢).

وتعتبر جامعة الأزهر جامعة المسلمين في كل أنحاء العالم، فهي تسوى بين الطلاب الوافدين وبين أبناء جمهورية مصر في فرص القبول بها وفي التعليم المجاني، وفي الحقوق والواجبات وأحياناً تحدد نسبة محددة لقبولهم بكل كلية قد تكون ١٠ % من الطلاب المصريين المقبولين أو أكثر أو أقل حسب قدرة الكليات

على الاستيعاب، مع ملاحظة الاستمرار الدائم في التوسع للجامعة الأزهرية سواء في مقرها المركزي أو فروعها المختلفة^(٤٣).

وإذا تمت المقارنة بين عدد الطلاب الوافدين بكل كلية وعدد الطلاب المصريين الموجودين معهم بنفس الكلية نجد أن الوافدين يحتلوا جزءا كبيرا وأعدادا هائلة بالكليات، فالأزهر بذلك يشجع الوافدين ويترك لهم الأماكن الشاغرة التي يلتحقوا بها. أما فيما يتعلق بأعداد الطلبة الأفارقة في جامعة الأزهر فيلاحظ أنهم يمثلون نسبة كبيرة من الوافدين يرجع إلى حرص الأزهر على رسالته الأساسية في نشر الإسلام الصحيح، واللغة العربية في جميع أنحاء العالم الإسلامي، وقلة فرص التعليم للطلاب الأفارقة في بلدانهم، وبخاصة في المرحلة الجامعية، كما أن الأزهر يخفف شروط الالتحاق من حيث تحديد السن، وتوفير الرعاية الشاملة للطلاب من حيث الإقامة، والتغذية، والتعليم، وممارسة الأنشطة المختلفة^(٤٤).

وتعقد بين جامعة الأزهر وغيرها من جامعات الدول الأفريقية اتفاقيات ثقافية وعلمية متنوعة من أهم أهدافها:

تبادل الأساتذة والطلاب، وتبادل المنح الدراسية للحصول على مؤهلات علمية عالية، والتعاون العلمي والثقافي بين مراكز الدراسات الإسلامية، وتبادل الكتب والمطبوعات والدوريات والمؤلفات والأفلام الثقافية والتربوية، وتبادل إقامة المعارض والفنون الإسلامية^(٤٥).

يتولى إدارة جامعة الأزهر:

أولاً: رئيس جامعة الأزهر:

ويكون تعيينه بقرار من رئيس الجمهورية، بناء على ترشيح الوزير المختص واقتراح شيخ الأزهر، ويشترط فيه أن يكون قد شغل أحد كراسي الأستاذية بجامعة الأزهر أو بإحدى الجامعات في جمهورية مصر العربية وتسرى عليه جميع الأحكام التي تطبق على رؤساء الجامعات في جمهورية مصر العربية، ويتولى رئيس الجامعة إدارة شؤون الجامعة العلمية والإدارية والمالية، في حدود السياسة التي يرسمها المجلس الأعلى للأزهر، ومجلس الجامعة، وهو الذي يمثلها أمام الهيئات الأخرى، وهو المسئول عن تنفيذ القوانين واللوائح في الجامعة وقرارات مجلس الجامعة، ويقدم رئيس الجامعة لشيخ الأزهر في نهاية كل سنة جامعية تقريراً عن شؤون التعليم والبحوث العلمية، وسائر نواحي الأنشطة الأخرى بالجامعة^(٤٦).

ويكون لرئيس الجامعة بالنسبة لأجهزة الجامعة وللعاملين بها من غير أعضاء هيئة التدريس جميع الاختصاصات المقررة للوزير في كافة اللوائح والقوانين، دون الرجوع لوزارة الخزانة أو الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، للمرونة في العمل وسرعة الإنجاز.

وتتمثل اختصاصات رئيس جامعة الأزهر في الإشراف على إعداد الخطة التعليمية والعلمية للجامعة، وعلى جميع الأجهزة الفنية والإدارية بالجامعة، واستكمال حاجة الجامعة من هيئات التدريس، والفنيين والفئات المساعدة، ورفع

مستواهم، وكذلك المنشآت والتجهيزات والأدوات وغيرها، ومراقبة شئون العمل في الجامعة من النواحي العلمية والتعليمية والإدارية والمالية، وتنفيذ قرارات مجلس الجامعة والمجلس الأعلى للأزهر، وإعداد تقرير في نهاية كل عام جامعي عن شئون الجامعة العلمية والتعليمية والإدارية والمالية، وأوجه نشاطها وما حققتها، والرأي في مستويات العاملين في الجامعة، وشئون الدراسة والامتحانات ونتائجها، وبيان العقبات التي ثارت في التنفيذ، وعرض المقترحات بالحلول الملائمة، لتلافي العيوب، وتذليل العقبات، ويعرض هذا التقرير على مجلس الجامعة لإبداء الرأي (٤٧).

ثانياً: وكلاء الجامعة:

يكون لجامعة الأزهر أربعة نواب لرئيس الجامعة يعاونوه في إدارة شئونها العلمية والإدارية والمالية ويقوم أقدمهم مقامه عند غيابه، ويختص أحد نواب رئيس الجامعة بشئون الدراسة والتعليم وشئون الطلاب الثقافية والرياضية والاجتماعية، ويختص النائب الثاني لرئيس الجامعة لشئون الدراسات العليا والبحوث وتوثيق الروابط الثقافية والعلمية بين الجامعة والجامعات الأخرى والمعاهد والهيئات العلمية، ويختص النائب الثالث بمعاونة رئيس الجامعة في إدارة شئون فروع الجامعة بالمحافظات، ويختص النائب الرابع بمعاونته في إدارة فرع جامعة الأزهر للبنات. ويتم تعيين نائب رئيس الجامعة بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض الوزير المختص واقتراح رئيس الجامعة وموافقة شيخ الأزهر، ويشترط فيه أن يكون قد شغل كراسي الأستاذية في جامعة الأزهر، ويكون تعيينه

لمدة أربعة أعوام قابلة للتجديد، ويعتبر خلال مدة تعيينه شاغلا وظيفه أستاذ على سبيل التذكار، فإذا تجددت مدته، أو ترك منصبه قبل نهاية المدة، عاد إلى وظيفة أستاذ التي كان يشغلها من قبل، إذا كانت شاغرة، فإذا لم تكن شاغرة شغلها بصفة شخصية إلى أن تخلو^(٤٨).

ويتم تفويض وكلاء الجامعة ببعض اختصاصات رئيس الجامعة كل في حدود اختصاصه بالنسبة للعاملين بالجامعة من غير أعضاء هيئة التدريس الاختصاصات المقررة لوكيل الوزارة في اللوائح والقوانين. ويختص وكيل الجامعة لشئون الدراسات العليا والبحوث بما يأتي:

- إعداد خطة الدراسات العليا والبحوث العلمية في كليات الجامعة بناء على اقتراحات الكليات واللجان.
- متابعة تنفيذ هذه الخطة حتى يتحقق.
- الإشراف على شئون النشر العلمي في الجامعة وكلياتها وتنفيذ السياسة المرسومة في هذا الشأن والإشراف على شئون المكتبة العامة واقتراح الخطة لتزويدها بالكتب والمراجع والدوريات.
- اقتراح تنظيم المؤتمرات والندوات العلمية والمحاضرات العامة في الجامعة.
- الإشراف على شئون العلاقات العلمية والثقافة الخارجية.
- الإشراف على شئون الطلاب بالدراسات العليا والبحوث العلمية.
- دراسة تقارير الكليات وتوصيات مؤتمراتها العلمية بالنسبة للدراسات العليا والبحوث العلمية.

- اقتراح نظام لتوفير الأجهزة والمواد اللازمة للدراسات العليا والبحوث واقتراح النظام الذي يكفل التعاون بين الكليات في هذه الشؤون خاصة بالنسبة للاستفادة من الأجهزة النادرة على أكمل وجه^(٤٩).
ويكون لوكيل الجامعة لشئون فروعها بالمحافظات كافة الاختصاصات المقررة للوكيلين^(٥٠).

ثالثا: أمين عام الجامعة:

ويعين بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض الوزير المختص بعد استطلاع رأى رئيس الجامعة، ويدير الأمين العام للجامعة الأعمال المالية والإدارية بالجامعة وفقا للقرارات والقواعد التنظيمية التي يصدرها مجلس الجامعة ورئيسها، وتحت إشراف رئيس الجامعة ووكيلها، ويكون مسؤولا عن تنفيذ القوانين واللوائح وتنسيق العمل بينها وفقا لما يرد في النظام الداخلي للجامعة، ويجوز أن يعاونه أمين مساعد وأحد أو أكثر ويقوم أقدمهم مقام الأمين العام عند غيابه، ويكون للأمين العام بالنسبة لأجهزة إدارة الجامعة والعاملين بها من غير أعضاء هيئة التدريس جميع الاختصاصات المقررة لرئيس المصلحة المنصوص عليها في كافة القوانين واللوائح^(٥١).

رابعا: مجلس الجامعة:

يتكون مجلس جامعة الأزهر على الوجه الآتي:

رئيس الجامعة وله رئاسة المجلس، ووكلاء الجامعة، عمداء الكليات، ممثل لوزارة التربية والتعليم يختاره الوزير من كبار موظفيها، ثلاثة أعضاء على الأكثر من بين أعضاء مجمع البحوث الإسلامية يرشحهم المجمع ويصدر بتعيينهم قرار من الوزير المختص، وذلك لمدة سنتين، وثلاثة أعضاء على الأكثر من ذو الخبرة

في شئون التعليم الجامعي والشئون العامة المتعلقة به، ويعينون بقرار من الوزير المختص وذلك لمدة سنتين (٥٢).

ويختص مجلس جامعة الأزهر بالنظر في الأمور الآتية:

وضع خطط الدراسة التعليمية، ووضع النظام العام للدروس والمحاضرات والبحوث والأشغال العلمية وتوزيع الدروس والمحاضرات بالكليات، وتحديد مدة الدراسة ومدة الامتحان ومدة العطلة، وتحديد شروط قبول طلاب في الجامعة ونظام تأديبهم، وتحدد المكافآت والإعانات المالية على اختلاف أنواعها، وإدارة حركة الامتحانات وتشمل مدة اشتغال الممتحنين ولجان الامتحان ومقدار مكافآتهم وكيفية تعيينهم وواجباتهم، ومنح الدرجات العلمية والشهادات، وتنظيم الشئون الاجتماعية للطلاب، ووضع اللوائح الخاصة بالمناحف والمكتبات ومساكن الطلاب وغيرها من المنشآت الجامعية، وتتبع النشاط العلمي للكليات والمعاهد والتنسيق بين الدراسات والبحوث القائمة بها.

وتنظيم البحث العلمي وتوفير الإمكانيات اللازمة له، وإنشاء كراسي الأستاذية، وتعيين أعضاء هيئات التدريس بالجامعة ونقلهم وإيفادهم في المهمات العلمية، وندب أعضاء هيئة التدريس وإعارتهم، وإعداد مشروعات الميزانية والحساب الختامي، وإقامة أبنية الجامعة وترميمها، ومنح العالمية الفخرية للجامعة أو إحدى كلياتها بناء على اقتراح مجلسها وبموافقة المجلس الأعلى للأزهر، ويصدر بذلك قرار من رئيس الجمهورية، وإبداء الرأي فيما يتعلق بجميع مسائل التعليم في درجاته المختلفة، والترخيص لرئيس الجامعة في إجراء التصرفات القانونية، ووقف الدراسة بالكليات ومعاهد الجامعة، والنظر في الموضوعات التي

بحيلها عليه الوزير المختص أو شيخ الأزهر، وبحث الموضوعات التي تتصل باختصاص الجامعة من خلال لجان فنية دائمة أو مؤقتة من أعضاء هيئة التدريس المختصين (٥٣).

ولمجلس الجامعة الحق في إلغاء القرارات الصادرة من مجلس الكليات أو المعاهد التابعة للجامعة إذا كانت مخالفة للقوانين واللوائح، أو القرارات التنظيمية التي تعمل بها الجامعة، ولا تنفذ قرارات مجلس الجامعة إلا بعد تصديق من شيخ الأزهر أو من الوزير المختص، وإذا لم يصدر قرار في شأنها خلال الستين يوماً التالية لتاريخ وصولها إلى مكتبه تكون نافذة (٥٤).

وتختص جامعة الأزهر بكل ما يتعلق بالتعليم العالي في الأزهر والبحوث التي تتصل بهذا التعليم أو تترتب عليه، وتقوم على حفظ التراث الإسلامي ودراسته وتحليله ونشره، وتؤدي رسالة الإسلام إلى الناس، وتعمل على إظهار حقيقته وأثره في تقدم البشر وكفالة السعادة لهم في الدنيا والآخرة، كما تهتم ببعث الحضارة العربية والتراث العلمي والفكري والروحي للأمة العربية، وتعمل على تزويد العالم الإسلامي بالعلماء العاملين الذين يجمعون إلى الإيمان بالله والثقة بالنفس وقوة الروح والتفقه في العقيدة والشريعة ولغة القرآن، كفاية علمية وعملية ومهنية لتأكيد الصلة بين الدين والحياة، والرباط بين العقيدة والسلوك كما تعنى بتوثيق السروابط الثقافية والعلمية بين الجامعات والهيئات العلمية الإسلامية والعربية والأجنبية (٥٥).

وحتى بداية التسعينات أصبح عدد كليات الجامعة المنتشرة بكل أنحاء الجمهورية ستة وأربعين كلية، أربعة عشر كلية للبنين بالقاهرة، ستة كليات للبنات بالقاهرة، واثنين وعشرين كلية للبنين بالأقاليم، وأربعة كليات للبنات بالأقاليم (٥٦).

خامسا : المعاهد الأزهرية :

الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية، وهى إدارة مستقلة لها حق الإشراف على المعاهد الأزهرية، ويتولى التدريس فيها علماء من الأزهر، وهى الإدارة المسؤولة عن إعداد الطلاب على درجة عالية من الثقافة الإسلامية العربية، إلى جانب الخبرات والمعارف التي يتزود بها نظراؤهم في مدارس الدولة^(٥٧)، ونتيح لهم الحصول على الشهادة الإعدادية ثم الشهادة الثانوية، على أن تهيأ لهم فرصة متساوية مع غيرهم من الطلاب في مدارس وزارة التربية والتعليم فإن شاعوا خرجوا للحياة للعمل والكسب وإن شاعوا استمروا في الدراسة بكلية جامعة الأزهر أو غيرها من الجامعات والمعاهد العليا الأخرى في الدولة^(٥٨). وقد جعل قانون التطوير الدراسة بالمعاهد الأزهرية على ثلاث مراحل هي :

المرحلة الأولى "الإبتدائية"^(٥٩)، ونواة هذه المرحلة هي مدارس تحفيظ القرآن الكريم وجمعياته المنتشرة في أرجاء الجمهورية وقارة أفريقيا، والمرحلة الثانية هي "الإعدادية" ثم المرحلة الثالثة وهى "الثانوية" ، ولكل من هذه المراحل الثلاثة إدارة عامة للتعليم، وكل مرحلة تختص بتوزيع المناهج والموضوعات الدراسية والخطة والتوجيهات الفنية والعلمية والمدة الزمنية لدراسة كل مادة لكل صف دراسي وتتحد كل الإدارات التعليمية الأزهرية لقطاع واحد هو قطاع المعاهد الأزهرية^(٦٠).

والهدف من المعاهد الأزهرية العامة هي تزويد الفتى المسلم بتربية روحية وخلقية وعقلية واجتماعية وقومية ، والكشف عن قدراته واستعداداته وميوله وتوجيهاته وتنميتها بما فيه صلاحه وصلاح العالم الإسلامي والوطن، وتزويده بالقدر الكافي من العلوم الدينية والعربية، وتدعيم نشأته من ناحية الكفاية الشخصية

والقوة الروحية لتهيئته لدوره المنتظر في المستقبل بعد التخرج ليشق طريقه في الحياة (١١).

ويشترط لقبول الطالب في المعاهد الأزهرية ما يأتي :

- أن يكون الطالب مسلماً، وأن يكون قد أتم دراسته في مدارس تحفيظ القرآن الكريم في أي معهد أو مكتب أزهرى وأن يكون متحدثاً للعربية وملماً بالعلوم الدينية ويؤدى الطالب بنجاح امتحان المسابقة ليلتحق بالمرحلة الإعدادية، أما بالنسبة للمرحلة الثانوية فلا بد أن يكون الطالب حاصلاً على الشهادة الإعدادية بالإضافة إلى تأديته الامتحان الذي يحدد مستواه الديني واللغوي وحفظه للقرآن الكريم.

- لا يقل سن الطالب المتقدم للدراسة بالإعدادية عن ١١ سنة ولا يزيد عن ١٦ سنة وأن يكون لائقاً طبياً.

- يجوز قبول طلاب مكفوفين بكل الشروط المطبقة على المبصرين.

- يجوز قبول طلاب مسلمين وافدين على أن يجتاز الطالب امتحان معادلة تجرى بمعرفة الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية في القرآن الكريم والعلوم الدينية والعربية (١٢).

والمعاهد الأزهرية القائمة ثلاث أنواع : معاهد أزهرية عامة، ومعاهد أزهرية خاصة، معاهد أزهرية بالخارج :

أ: المعاهد الأزهرية العامة:

وتنقسم إلى :

- مدارس وجمعيات تحفيظ القرآن الكريم، وهى التي نص عليها القانون على أنها نواه المعاهد الابتدائية وهى فئتان :

الأولى: مدارس وجمعيات نقلت تبعيتها من إشراف وزارة التربية والتعليم إلى الأزهر، وهذه المدارس ينفق عليها من ميزانية الأزهر، ويوفر لها ما تحتاجه من مدرسين وموظفين وأدوات مدرسية، وكتب دراسية، ووجبات غذائية.

الثانية: مدارس وجمعيات يشرف عليها الأزهر إشرافاً فنياً ويمدها بالكتب وتصرف إعانة سنوية للقائمين على أمرها، ويزداد عددها عام بعد آخر.

- معاهد رسمية عامة وميزانية الأزهر مسئولة عنها مسئولية كاملة وهي المعاهد الأساسية به، وهذا النوع هو الإعدادي والثانوي.

- معاهد حرة عامة وهي معاهد أسستها جمعيات تحفيظ القرآن الكريم أو الهيئات المعنية، فأقامت لها المباني اللازمة، واستكملت منشأتها وأشرف عليها الأزهر فنياً وأمدّها ببعض حاجتها من المدرسين والكتب الدراسية، كما يمدّها أيضاً بمبلغ من المال سنوياً يساعدها على أداء رسالتها، وهذا النوع من المعاهد إعدادي فقط وطلاب هذه المعاهد يعاملون معاملة طلاب المعاهد الرسمية في كل ما يتعلق بالمنهج الدراسي (٦٣).

ب: المعاهد الأزهرية ذات الطابع الخاص :

المقصود من هذه المعاهد أن تصبح معاهد تجريبية للخطط والمناهج والوسائل التعليمية لتحقيق الغاية المطلوبة للتربية الإسلامية ديناً وعلماً فهي تفسح

المجال أمام الأجيال القادمة ليجدوا في رحاب الأزهر ألواناً متعددة من التنقيف والتعليم بجانب العلوم الدينية والعربية، وهذه المعاهد هي :

١- المعهد النموذجي:

وهو المعهد الذي يمثل التجربة الحقيقية للتطور لأنه حقلاً علمياً للتجارب التربوية الهادفة التي تعمل جاهدة للوصول إلى خير الخطط والمناهج وأفضل طرق التربية والتعليم واقتباس ما يثبت صلاحيته من نظم ومناهج وخطط للتطبيق في المعاهد الأزهرية المناظرة، والدراسة بالمعهد دراسة ابتدائية مدتها ست سنوات ثم إعدادية أربع سنوات، ثم ثانوية خمس سنوات، وشروطه أن يكون التلميذ مسلماً، وعمره لا يقل عن ست سنوات ولا يزيد عن ثمان سنوات ويجتاز اختبارات شخصياً للتحقيق من سلامة نطقه وحواسه، ويجوز التحاق الطلبة الوافدين بالقسم الثانوي في هذا المعهد بعد اختبار شخصي وامتحان معادلة للالتحاق بالإعدادية الأزهرية^(١٤).

ويتم اعتماد كافة البيانات حول الطلاب المستجدين في كافة المراحل والأقسام بالمعاهد الأزهرية بمذكرة تتقدم بها إدارة المعاهد الأزهرية الذي يبحثها ويقدم بعرضها على مجلس إدارة الأزهر ليقر اعتمادها. كما توضح المذكرة أسماء وإعداد الطلبة الناجحين في كل مرحلة دراسية من مراحل التعليم بالمعاهد الأزهرية، وقد كان هذا النظام متبعاً قبل قانون التطوير الذي أتاح لإدارة المعاهد الأزهرية أن تعرض كافة أمورها ومذكراتها على مجلس إدارة الأزهر مباشرة وليس على شيخ الأزهر^(١٥).

٢- معهد الدراسات الخاصة:

وسوف نتناول الحديث عنه بالتفصيل في الفصل الثالث.

٣- معهد البحوث الإسلامية:

لقد عرف هذا المعهد قبل التطوير باسم القسم العام، وكان طلابه خليطاً من المصريين والوافدين، يتلقون العلم في حلقات الجامع الأزهر، وكان طلابه من الذين لم تؤهلهم أعمارهم للالتحاق بالمعاهد الأزهرية النظامية، وحينما صدر قانون التطوير فقد عني بالطلاب الوافدين إلى الأزهر لتلقى العلم فأنشأ لهم معهداً خاصاً بهم يسمى “معهد البحوث الإسلامية”.

يتبع قطاع المعاهد الأزهرية^(٦٦)، وهو مقام لاستقبال الطلبة الوافدين من جميع البلاد الإسلامية، وإذا كان الطالب لا يتقن اللغة العربية فيتم إحاقه بقسم الدراسات الخاصة بالأزهر قبل قيده بمعهد البحوث الإسلامية الذي يتضمن مرحلتَي التعليم الإعدادي والثانوي، ثم بعد ذلك يلتحق الطالب بإحدى كليات جامعة الأزهر^(٦٧).

وبعد صدور قرار رئيس الجمهورية بشأن اللائحة التنفيذية المنظمة لقانون تطوير الأزهر عام ١٩٧٥، فإن رئيس مجلس الوزراء بصفتَه وزيراً لشئون الأزهر له كافة الاختصاصات في إصدار القرارات التي يطلب المجلس الأعلى للأزهر تغييرها أو تعديلها في نظام التعليم بمعهد البحوث الإسلامية لمواكبة سير الناحية التعليمية والدينية من خلال الخطط الموضوعة للتعليم والمناهج الدراسية لكل صف دراسي بمراحل التعليم بالمعهد^(٦٨).

٤- معهد القراءات: ترتبط علوم التجويد والقراءات بحفظ القرآن الكريم بهذا المعهد، ليصبح الركيزة الأساسية التي يتم فيها تعليم هذه العلوم علميا وعمليا للمحافظة على علوم القراءات والمعرفة بالقراءات المتواترة والشاذة^(٦٩).

ج: المعاهد الأزهرية الخاصة في الخارج :

لم تكن المعاهد الأزهرية بالدول الأفريقية قبل التطوير، بل كانت جمعية أو كتاب في مسجد يؤدي دورة الديني والتعليمي، ورغم هذا كان من الصعب إنشاء مثل هذه المساجد بالدول الأفريقية، وعندما تتاح فرصة الإنشاء يقوم الأزهر على الفور بالمساعدة، ويقبل التبرعات من أهل الخير لهذا الغرض، وهذا ما حدث لمسجد وكتاب مدينة جوبا الذي بني على مساحة ٣٠٠٠ متر مربع جنوب السودان، فتم جمع تبرعات بلغت ١٠٠٠ جنيه (١٠٠ جنيه من الأمير محمد علي، ١٠٠ الأمير عمر طوسون، ٢٥٠ جنيه من وزارة الأوقاف، ٢٠٠ جنيه من الجمعية الزراعية الملكية، ١٩٨,٨ جنيه من وزارة الداخلية، ٥٠,٧ جنيه من إبراهيم عامر باشا، ٣٠ جنيه من فؤاد أباطة باشا، ٢٥ جنيه من محمد حسين الرشيدي أفندي، ٢٥ جنيه من مصطفى أبو علا أفندي، ١٠ جنيه من محمد عبد الرحيم سماحة أفندي، ١٠ جنيه من شيخ محمد أحمد البربر، نصف جنيه من محمد أحمد سنو أفندي). وأرسل هذا المبلغ مرفقا معه رسم للمسجد وملحقاته إلى بنك باركليز بالخرطوم باسم حضرة صاحب العزة عبد القوى أحمد بك مفتش عموم الري المصري بالسودان. ثم أرسل الأزهر من ميزانيته في أول نوفمبر عام ١٩٣٨ مبلغ ٢٠٠ جنيه لاستكمال تكاليف تشييد هذا المسجد، وأرسل الشيخ العوضي محمد سمساعة من علماء الأزهر المتخصصين ليكون إماما ومرشدا لهذا المسجد لإحياء شعائر الدين ونشر الثقافة الإسلامية^(٧٠).

أما بعد قانون التطوير فقد اختلف الوضع تماما فأصبحت المعاهد الأزهرية الخاصة في الخارج هي التي تخضع للإشراف الفني للأزهر الشريف، ويرخص بإقامتها بقرار من شيخ الأزهر إذا اكتمل بها كافة الشروط والمواصفات والإجراءات المنصوص عليها في نطاق الاتفاقيات الثقافية والعلمية التي تعقد بين حكومة جمهورية مصر العربية وبين حكومات الدول التي تقام بها المعاهد، وتهدف هذه المعاهد إلى تحفيظ القرآن الكريم وتحصيل علوم القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وعلوم اللغة العربية، ويكون موقع المعهد ومبناه وتجهيزاته مناسبة لمقتضيات رسالته ومطابقا للمواصفات التي تحددها الإدارات الفنية بالأزهر الشريف بموافقة شيخ الأزهر (٧١).

وبعد جهود شاقة لشيخ الأزهر الراحل جاد الحق، استطاع أن يحقق حلمه الذي طالما عاش من أجله وهو السعي وراء إصدار قرار من رئيس الوزراء بصفته وزيرا لشئون الأزهر يوضح فيه نظام العمل في المعاهد الأزهرية الخاصة بالخارج (٧٢) ويحتوى القرار على ست وعشرين مادة توضح هذه المواد كيفية إنشاء هذه المعاهد، وتوضح أيضا الدراسة ونظامها والامتحانات في هذه المعاهد، وتوضح اللاتحة الداخلية التي تنظم العمل بالمعاهد، وأهداف هذه المعاهد وكيفية إنشاء المعاهد بالدول الأجنبية، والشروط التي يجب توافرها في هذه الدول التي تطلب إنشاء المعاهد بها، ويكون للمعهد شيخ يختاره شيخ الأزهر، ولشيخ المعهد اختصاصات تتعلق بانتظام العملية التعليمية والتربوية بالمعهد بما يكفل تحقيق الأهداف التي من أجلها أنشئ المعهد، ويكون اختيار وتعيين مدرسي المواد الثقافية والاجتماعية بالمعهد وفق قواعد يضعها مجلس إدارة المعهد بشرط أن تتوفر فيهم المؤهلات التربوية والعلمية اللازمة لتدريس هذه المواد وفق القواعد المعمول بها

بالمعاهد المتناظرة لها في الدولة المقام بها المعهد، وينظم هذا القرار كافة النظم المتبعة في إدارة الشؤون المالية لموازنة المعهد وتقديرها السنوي لها، ويعد مشروعه المدير الإداري للمعهد، ويكون للمعهد حساب ختامي يعد مشروعه المدير الإداري للمعهد أيضا ويرسله إلى شيخ الأزهر ليتم عرضه على المجلس الأعلى للأزهر لإقراره ثم يرسل نسخة من هذا الحساب الختامي إلى الجهة التي أقامت المعهد لتتخذ قراراتها ومسئوليتها وشؤونها (٧٣).

وقد تم في فترة مشيخة الإمام الراحل الشيخ جاد الحق على جاد الحق إنشاء ثلاثة معاهد أزهرية بنشاد، وثلاثة معاهد أزهرية بنيجريا، ومعهد أزهرى واحد بجيبوتي، ومعهد أزهرى واحد بالنيجر، ومعهد آخر تحت الإنشاء بالنيجر أيضا، ومعهد أزهرى بجنوب أفريقيا تحت الإنشاء، ومعهدان للأزهر بالصومال، ومعهد أزهرى واحد في كل من تنزانيا، وكينيا، وإريتريا، ويعمل كل معهد من هذه المعاهد بمستوى المراحل التعليمية الأزهرية الثلاث الابتدائية والإعدادية والثانوية (٧٤).

سادسا : مكتبة الأزهر :

تعد المكتبة الأزهرية من المؤسسات العلمية الأزهرية المعنية بالأفارقة، وقد أنشأت قبل صدور قانون التطوير، وحظيت بنصيب كبير ضمن تطوير الأزهر لما لها من أهمية كبيرة في الحقل العلمي للباحثين، وتؤدي مكتبة الأزهر هذا الدور الذي تلعبه المكتبات العامة، بل تزيد في التبصير بالفكر والتعمق لما فيها من مخطوطات وكتب نادرة، لذلك فإن مكتبة الأزهر تؤدي دورها للباحثين لينهلوا من هذا العلم ويرتقوا بفكرهم، وتفتح المكتبة أبوابها إلى كل من يريد أن يستزيد من الثقافة فهي لم تقتصر على علماء وطلاب الأزهر فقط بل تفتح أبوابها إلى

كل طالب علم وثقافة، وهناك مستوى خاص من المثقفين والباحثين الذين يترددون على المكتبة وهم الغالبية التي تريد الثقافة والاطلاع والبحث العميق في المصادر النادرة التي تحتويها المكتبة لصعوبة وجود هذه المصادر في المكتبات الأخرى، وأشهر ما في المكتبة المخطوطات النادرة التي بلغت مجملها حوالي أربعة وثلاثين ألف مخطوط يرجع تاريخها إلى القرن الثالث الهجري وما بعده، والمصاحف المنسوخة بخطوط الكوفي والثلاث، والفارسي، والنسخ، والمعناد، والمحلاة بماء الذهب، وبعض الصور والرسوم الإسلامية (الزخارف الإسلامية)، وتحتوى أيضا على كتب القراءات، وكتب التفسير، وكتب الحديث، وكتب الفقه، وكتب التاريخ، وكتب النحو، وكتب الأدب والكتب جميعها تعد من النواذر التي يصعب الحصول عليها (٧٥).

أ- مكتبة الأزهر قبل قانون التطوير:

يرجع تاريخ مكتبة الأزهر إلى عام ٥١٧هـ حينما أمر الحاكم الفاطمي بنقل نصف الكتب التي كانت بدار الحكمة إلى الجامع الأزهر، وبذلك أصبحت مكتبة الأزهر تحتوى على أكثر من خمسين ألف كتاب (٧٦)، وكان هذا بمثابة إنشاء مكتبة داخل جامع الأزهر عرفت بخزانة الكتب، بالإضافة إلى مكتبات الأروقة، وازدادت العناية بهذا التراث العلمي، الأمر الذي أدى إلى إسناد الإشراف على خزانة الكتب بمكتبة الجامع الأزهر إلى شخصية لها قدرها فهو داعي الدعاة (خطيب الأزهر)، وهو الرئيس الديني بعد قاضى القضاة مما يدل على أن هذه الكتب ذات شأن عظيم لما فيها من نفائس ونسوانر المخطوطات والكتب والمجلدات (٧٧).

ومكتبة الأزهر تعد المكتبة الثانية بعد دار الكتب في الشرق، وقدرت ما تحتويه المكتبة سنة ١٩٤٣م على أربعة وعشرين ألف مجلد من المخطوطات، ويرجع الفضل في تعمير وازدهار المكتبة الأزهرية العامة إلى الشيخ محمد عبده، الذي فكر في ضرورة جمع الكتب المتفرقة من مكاتب الأروقة لحفظ ما بقي من التراث العلمي لعلماء الأزهر، وفي عام ١٩٥٠ تم فهرست هذا التراث على أجزاء ليكون دليلاً لكل باحث، وبخاصة بعد أن ظهر إن كثيراً مما كانت تضمه الأروقة من نفائس الكتب تسرب إلى أيدي العلماء الأوربيين عن طريق سماسة الكتب، كما ضاعت كتب كثيرة، وأتلفت الحشرات قدراً كبيراً، وتقطعت جلود كتب كثيرة مما غاب عنها معرفتها، وبعض الكتب كانت في عهدة أشخاص لا أمانة لهم، فباعوها بثمن بخس، ولم يكتف الإمام محمد عبده من تكوين وجمع المكتبة من الأروقة بل دعا العلماء والمتقنين إلى المشاركة في تكوين هذه المكتبة لتتخذ وتبقى من بعدهم وتكون صدقة لهم، وبذلك فقد تلقت المكتبة كثيراً من المكاتب التي وقفها الخيرون من العلماء وطلبة العلم استجابة لدعوة الإمام مثل الشيخ حسونة النواوي شيخ الأزهر الذي وهب مكتبته الخاصة وكذلك ورثة المرحوم سليمان باشا أباطة وهي موضوعة في خزانة خاصة بمكان خاص لأنها أنفس المكاتب الخاصة بالمكتبة الأزهرية، حتى أصبح عدد مجلدات مكتبة الأزهر يبلغ أكثر من ثمانين ألف مجلد (٧٨).

وقد كانت مكتبة الأزهر تشغل ستة أماكن متفرقة داخل الجامع الأزهر هي المدرسة الأقبغاوية، والمدرسة الطيبرسية، والرواق العباسي، ورواق الأثرak، ورواق المغاربة، ورواق الشوام، وكل هذه الأماكن مليئة بمختلف أنواع الكتب والعلوم التي ضاقت بها، وتعد المدرسة الأقبغاوية الآن هي

مكتبة الجامع الأزهر^(٧٩)، والتي تعد من أغنى المكتبات العامة لاحتوائها على نفائس المخطوطات والمجلدات إذ يوجد بها حوالي (١٥٤٠٠) خمس عشر ألفاً وأربعمائة مؤلف تصل بأجزائها إلى ما يزيد عن مائتين وخمسين ألف كتاب، وكذلك فإن بالمكتبة خمسة وعشرين ألف مخطوط بعضها نادر ولا يوجد في غيرها ولا في دار الكتب العمومية، وهذه الكتب جديرة بأن تحظى بمكان أكثر اتساعاً حيث أن مكانها الحالي مكتظ بالكتب والموظفين ولا بد من تنظيمه فلا يجد الباحثون فرصتهم للاطلاع فترة طويلة لضيق المكان^(٨٠).

ومكتبة الأزهر من أشهر المكتبات في العالم فيعرفها أهل العلم بالكتب والباحثون عنها من الشرقيين والغربيين، ويشيرون إلى ما فيها من نفائس المخطوطات في مؤلفاتهم عن الكتب والمكتبات، وقد اهتم القائمون على المكتبة في مختلف العصور بأن تكون هذه المكتبة بمثابة الأم لمكتبات الكليات والمعاهد في القاهرة، والأقاليم، فهي تغذيهم بالكتب والمراجع والمخطوطات اللازمة لهم في جميع مجالات العلوم المختلفة وبخاصة الكتب التي نفذت طبعاتها أو تعسر شراؤها لندرة وجودها في المكتبات التجارية، كما أنها تمد لجنة الفتوى بالأزهر ومجلة الأزهر بالمراجع اللازمة لها في عملها، وتمد لجان الامتحانات بالكليات والمعاهد ولجان امتحانات المسابقات بالكتب اللازمة لوضع الأسئلة^(٨١).

ب- مكتبة الأزهر بعد التطوير:

فقد حظيت مكتبة الأزهر باهتمام بالغ بعد صدور قانون التطوير، ففي ١٩٦٢ صدر الجزء السابع للنهرس التفصيلي للمكتبة، وهو ملحق

للجزئين الثاني والثالث، وصدر الجزء الثامن وهو ملحق للجزء الخامس سنة ١٩٧٨م، وتقع هذه الأجزاء في ٤٦٥٠ صفحة، وقد أهدى الجامعات العلمية المختلفة في مصر والجامعات العربية والأوربية والأمريكية نسخة من هذه الفهارس لتكون بمثابة دليل في مكتبات الجامعات المختلفة، ومكتبة الأزهر ما هي إلا مؤسسة أزهرية إسلامية كبرى تستقبل العلماء والباحثين والطلاب من البلاد الإسلامية والعربية والأجنبية، وتقدم لهم كل ما يحتاجون إليه من المراجع التي تقتضيها أبحاثهم^(٨٢).

وفي عهد الثورة كان لتطوير الأزهر أكبر الأثر في تنشيط الطلاب، وتضاعف عدد المطالعين كما تضاعف عدد الكتب المعارة إلى الضعف سنة ١٩٥١م إلى ٩٥٠٠ مجلد معار وفي سنة ١٩٨٣م نحو ١٣٠٠٠ مجلد، وقد اهتمت حكومة الثورة بمشروع بناء مكتبة للأزهر على أحدث النظم الحديثة وأدرجت هذا المشروع ضمن مشروع مباني المدينة الأزهرية، وقد أصبح هذا المبنى الخاص بالمكتبة ضمن التخطيط الذي أعدته لمباني جامعة الأزهر في حديقة الخالدين بالدراسة بجوار ضريح الشيخ صالح الجعفرى، والمشروع قائم على أحدث النظم العالمية في إنشاء المكتبات ليحتوى على كافة الكتب الموجودة بالأروقة للحفاظ عليها، وقد أخذ طريقه إلى الانتهاء^(٨٣).

وبكليات الأزهر ومعاهده مكتبات كبيرة، وقد روعي أن توضح اللائحة التنفيذية لقانون التطوير إنشاء مكتبة الطالب في كل كلية لتحوى المؤلفات العامة التي لا غنى للطالب عن الرجوع إليها، ويكون للمكتبة لائحة بالأحكام التي يقرها مجلس الجامعة من حيث أهداف المكتبة، والدور المطلوب منها، واختصاصات الإدارة العامة للمكتبات والإدارات التابعة لها كإدارة المكتبة



المركزية وإدارة التوثيق والرسائل الجامعية وإدارة التزويد والفهرسة، وإدارة شؤون مكتبات الكليات، وإدارة الخدمات المالية والإدارية للمكتبات بجامعة الأزهر^(٨٤).

وتتكون المكتبة المركزية لجامعة الأزهر من :

١ - مكتبة جامعة الأزهر بأقسامها:

وقد أنشئت سنة ١٩٦٤م ويضم القسم العربي بها على (١٣٤٤٢) اثنين وأربعين وأربعمائة وثلاثة عشر ألف مجلد عربي بالإضافة إلى الكتب المهداة والمشتراة كل عام، أما القسم الإفرنجي فيحتوى على (٢٠٠٦) ستة وألفي كتاب إفرنجي بالإضافة إلى الكتب المهداة والمشتراة كل عام، وأنشئ القسم الخاص بالرسائل العلمية الجامعية سنة ١٩٧٨م ليضم رسائل الماجستير والدكتوراه التي بوقشت بجامعة الأزهر أو المهداة إليها ويحتوى القسم العربي على (١٦٤٤) أربع وأربعين وستمائة وألف رسالة ماجستير ودكتوراه أما القسم الإفرنجي يضم (٢٩٣٣) ثلاثاً وثلاثين وتسعمائة وألفي رسالة ماجستير ودكتوراه^(٨٥).

٢ - مكتبات المؤتمر الإسلامي:

وهي تضم مكتبات شخصية مهداه من علماء مصريين بالإضافة إلى المكتبة الرئيسية بها التي تضم (٤٧٤٥) خمسة وأربعين وسبعمائة وأربعة آلاف مجلد بالإضافة إلى (٤٨٥١) واحد وخمسين وثمانمائة وأربعة آلاف مجلد مخزون بملحق بالمكتبة الرئيسية، أما القسم الإفرنجي فيحتوى على (٢١٣٤) أربعة وثلاثين ومائة وألفي مجلد.

ومكتبات العلماء المصريين هي: مكتبة المرحوم الأستاذ الدكتور عبد المجيد سليم وتحتوى على (١٩٦٢) اثنين وستين وتسعمائة وألف مجلد بالإضافة إلى تسعين مخطوطاً. ومكتبة المرحوم الأستاذ الدكتور أحمد أمين وتحتوى على

(٣٨٥٣) ثلاثة وحسين وثمانمائة وثلاثة آلاف مجلد عربي. (٨٩٥) وثمانمائة وخمسة وسعين مجننا إفريقيا بالإضافة إلى أربعة وستين مخطوطا عربيا (٨٦).
 ٣- مخزون كتب التبادل والإهداء (من مطبوعات المؤتمر الإسلامي وجامعة الأزهر):

وقد بدأ المخزون عند نقله للجامعة سنة ١٩٦٥م بستة وستين وتسعمائة وواحد وثلاثين ألف مجلد أضيف إليه بعد ذلك مطبوعات الأزهر لتزويد مكاتب جامعة الأزهر للإهداءات. ويتبع المكتبة المركزية لجامعة الأزهر قسم الوسائل السمعية والبصرية لخدمة الطلاب المكفوفين (٨٧).

كما سبق يتضح لنا أن المؤسسات الأثرية المعنية بشئون الأفارقة هي المجلس الأعلى للأزهر، ومجمع البحوث الإسلامية، وإدارة الثقافة والبعوث الإسلامية، وجامعة الأزهر، والمعاهد الأثرية، ومكتبة الأزهر، وهذا ما يجعلنا أن نعالج المناهج الدراسية الأثرية للوفدين الأفارقة في الفصل التالي .

الفصل الرابع

المنهج الدراسي الأزهرية للوافدين الأفاقية

الفصل الرابع

المناهج الدراسية الأزهرية للوافدين الأفارقة

ظل الأزهر منذ إنشائه مركزاً عظيماً للثقافة الإسلامية والعربية، يدرس علومها ويدرس علومها غيرها، ويؤلف رجاله في هذه وفي تلك مؤلفات عظيمة القدر، ويستقى من ينابيعه الطلاب من مصر ومن غير مصر، ويتصدر للتدريس به علماء من مصر ومن غيرها، فلا تخلف ولا جمود، ولا معاناة للتفكير، ولا معارض للتقدم^(١).

أولاً: المناهج الدراسية الأزهرية للوافدين الأفارقة قبل التطوير:

تتضمن العلوم الدراسية التي تدرس للأفارقة والأجانب بكافة أروقة الأزهر: الفقه، أصول الفقه، التفسير، الحديث والمصطلح، التوحيد، الأخلاق الدينية، النحو، الصرف، الوضع، العروض والقافية، علوم البلاغة، أدب اللغة العربية، الإنشاء، الخط، الإملاء، المنطق وآداب البحث، التاريخ الإسلامي، الحساب. ومدة الدراسة اثني عشر سنة دراسية موزعة على ثلاث مراحل، وكل مرحلة أربع سنوات يتم فيها إختيار الكتب التي تدرس في كل مرحلة مع مراعاة أن زمن الحصّة في علوم الشريعة واللغة لا تقل عن ساعة ونصف ساعة، وأن يحضر الطالب ثلاث حصص في اليوم على الأقل ماعدا يوم الخميس فإنه يكفي فيه حصتان، ويمتحن الطالب للنقل من سنة لأخرى كل آخر عام إمتحاناً شفوياً فهما وتحصيلاً في مقرر السنة ماعدا الإنشاء والإملاء والخط والحساب فإن الإمتحان فيها يكون تحريراً^(٢).

وإمتحان شهادة العالمية يكون شفويا فى مقرر جميع المواد الدراسية ما عدا مواد الفقه والنحو والتاريخ الإسلامى فإن الإمتحان فيها يكون تحريريا، أما فى السنة الرابعة تكون مواد الإنشاء والإملاء والخط والحساب تحريرى أيضا، وقد أضيف فى بداية العام الدراسى ١٩٤٧م علوم تجويد القرآن الكريم والجغرافية لكل مراحل التعليم مع مراعاة المدة الزمنية لحصص علوم الشريعة واللغة، ويمتحن الطالب فى نهاية كل عام دراسى إمتحانا شفويا فهما، وتحصيلا فى مقرر السنة عدا الإنشاء والإملاء والخط والحساب والتاريخ والجغرافية فإن الإمتحان فيها يكون تحريريا فقط^(٣).

أما فى شهادة العالمية يكون الإمتحان شفويا فى جميع مقررات المواد الدراسية ما عدا الإنشاء والإملاء والخط والحساب والتاريخ والجغرافية فإن الإمتحان فيها يكون تحريريا فقط، وفى كل مرحلة من المراحل الثلاثة للتعليم يعقد إمتحان تحريرى فى الفقه والنحو فى مقرر السنة الرابعة^(٤).

ويلاحظ أن كلا من كليتى اللغة العربية والشريعة كانتا تبادران بإرسال الخطابات إلى الإدارة العامة للأزهر للإدراج فى الميزانية ثمن الكتب اللازمة لطلبة الكليات ومن الملاحظ أنه قد تم الإدراج بميزانية سنة ١٩٤٦م المتداخلة فى سنة ١٩٤٧م المالية مبلغ ٣٦٧٢ (ثلاثة آلاف وستمائة واثنين وسبعين جنيها لا غير) من مبلغ ٤١٠٠ (أربعة آلاف ومائة جنية) كانت كليتا اللغة العربية والشريعة تتطلبهم فى موازنتيهما، وتم صرف المبلغ الذى تم إدراجه بالموازنة على وجه السرعة لشراء كتب ضرورية للطلبة تصرف لهم بالمجان لحين شراء الكتب

المتبقية الأخرى وتعد هذه الكتب للمراجعة لطلبة الكليات الثلاث ليتم الإرتباط مع أصحاب العطاءات بالتوريد على وجه السرعة للضرورة الملحة في وجود هذه الكتب بأيدي الطلبة للرجوع إليها في دراساتهم، وأهم هذه الكتب هي كتابي القاموس المحيط، والأشمونى بحاشيته، وكتاب تصريف الأفعال وكتاب القول الفصل لمؤلفهما الشيخ عبد الحميد عنتر، وكتاب تصريف الأسماء، وكتاب نشأة النحو لمؤلفهما الشيخ محمد طنطاوى. وفيما يلي إجمالى بثمن ماخص كل كلية من الكتب التى تم الإرتباط بشرائها:

البيان	القيمة	
	جنيه	مليم
ثمن الكتب الخاصة بكلية اللغة العربية .	١٩٨٠	٨٠٠
ثمن الكتب الخاصة بكلية أصول الدين وهي تطلب كتب أخرى موضوعها تحت النظر .	١٠٩٨	—
ثمن الكتب الخاصة بكلية الشريعة وهي تطلب كتب أخرى موضوعها تحت النظر .	٥٩٣	٢٠٠
المجموع الكلى لثمن الكتب التي تم الإرتباط بشرائها لطلبة الكليات الثلاث بالمجان (٠٠)	٣٦٧٢	—

وقد أدخلت مادة التدريب العسكرى منذ عام ١٩٤٦م لطلاب الأزهر لمن يكون لائقا طبيا، وعلى ذلك فلم تكن هذه المادة لكل طلاب الأزهر، ولكنها كانت للشباب الأصحاء وقد عرفوا بالضباط الإحتياط، ومن الملاحظ ان عدد الطلبة الذين وجدوا لائقين طبيا للإلتحاق بفصول إعداد الضباط الإحتياط الذين تم إعدادهم فى العام الدراسى ١٩٤٧م قد قدروا بسنة وتسعين طالبا، وهذه المادة العملية التدريبية كانت لكل الدارسين بالأزهر ولم يكن هناك فرق بين مصرى وأفريقى، ويمنح الطالب أو الضابط الإحتياط اعانة سنوية كمنحة له يستعين بها على شراء بدلة رسمية يرتديها وقت الخروج، وفى بعض المناسبات، وذلك لرفقة حال الطلاب فى الأزهر، وضرورة ظهورهم بالمظهر اللائق بهم فى هذا المعسكر أمام اخوانهم من طلاب الجامعات الأخرى، وقد قدرت المنحة السنوية التى يحصل عليها الطالب بسبعة جنيهات فى العام الدراسى^(١).

ثانيا: المناهج الدراسية الأزهرية للأفارقة بعد التطوير:

تعد المناهج الدراسية الأزهرية للمصريين والأفارقة بعد التطوير ماهى إلا اضافة مواد متطورة تواكب العصر ومتطلباته، هذه المواد تعطى امتزاج دينى وعلمى فى وقت أصبحت الحاجة والضرورة لهذا الإمتزاج لكى تعطى للأزهر رونق جديد وتطور حديث بعد أن منحه قانون التطوير منسح فى كافة المجالات للنهوض المستمر كباقي المؤسسات التعليمية، وأصبح ذا ثوب جديد يختلف عن الجامعات الأخرى التى تعمل للصالح الدنيوى فقط، ولكن جامعة الأزهر تعمل للدنيوى والدينى معا، وعلى مرور الوقت بدأت المناهج الدراسية الأزهرية ترتدى ثوبها الجديد وهو العلم المتطور الذى تمثل فى إنشاء آلاف المعاهد الأزهرية بمختلف مراحلها التعليمية فى كل ربوع مصر، وإنشاء العشرات من هذه المعاهد

بالدول الأفريقية بالإضافة إلى المعاهد الأزهرية الخاصة بالأفارقة والوافدين فى مصر (٧).

معظم المناهج التى توضع للكليات والمعاهد بمختلف مراحل التعليم، وترتبط بلوائح وبنود، تتطور بالتطور العالمى للتعليم، وعادة يكون هذا التطوير من داخل الجهة العلمية بالتعاون مع المسؤولين عن الناحية التعليمية، وتصدر الجهة المختصة ما يؤكد هذا التطوير (٨).

المرحلة الابتدائية وتطورها فى ظل قانون ١٩٦١:

كانت الكتاتيب وجمعيات المحافظة على القرآن الكريم تعد هى بداية المسار التعليمى الذى كان يبدأ الطالب منه أولى خطواته نحو التعليم والتعلم، وقد أطلق على هذه المرحلة بالمرحلة الإلزامية لكل طالب يريد أن يتعلم بالأزهر، ومدة هذه المرحلة ست سنوات دراسية، قد تزيد أو تقل على حسب المؤهلات الدراسية للطالب الوافد الأفريقى، فيظهر مدى إستيعابه، وفهمه ومدى تقبله للدراسة التعليمية بالأزهر. فإذا ما أجاد القراءة والكتابة العربية وتلاوة القرآن الكريم فيلتحق بالمعاهد الأزهرية ثم أحدى الكليات الثلاثة (أصول الدين- الشريعة- اللغة العربية). وفى ظل قانون التطوير فقد اختلف هذا النظام نهائياً، وأصبح ما يعرف بالمعاهد الأزهرية لتحل محل الكتاتيب وجمعيات المحافظة على القرآن الكريم (٩).

ونعد المعاهد الأزهرية هى بداية المسار الموصل لجامعة الأزهر، فهى الهيئة الخامسة التى أقرها قانون التطوير رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١، وألحقت بالمعاهد الأزهرية مكاتب تحفيظ القرآن الكريم لأنه من الضرورى أن لايجعل خريجوا الأزهر علوم الدين واللغة العربية، ومن أجل ذلك كان حرص الأزهر الشديد على أن يكون طلابه وعلماءه من حفظة القرآن الكريم، وتؤهل هذه المكاتب الطالب

للالتحاق بالمعاهد المتقدمة إبتدائية، وإعدادية، وثانوية، وتقدم هذه المكاتب للطلاب بالإضافة إلى حفظ القرآن الكريم دراسة علوم الدين والإملاء والخط والحساب^(١٠).

ولما كان معظم الأفارقة لا يتكلمون العربية فقد أعد الأزهر الشريف بعد قانون التطوير لهؤلاء الوافدين معهدا أزهريا له نفس هذه الخاصية ليتعلم فيه الأفارقة اللغة العربية والقرآن الكريم وعلوم الدين، وقد عرف هذا المعهد بالمعهد النموذجي بمدينة نصر بالقاهرة على أن تكون الدراسة فترة مسائية للطلاب الأجانب الوافدين، واستمرت الدراسة بهذا المعهد حتى تم بناء معهد مستقل لهذا الغرض لتحل مشكلة كان يحلم بها شيخ الجامع الأزهر المرحوم الشيخ جاد الحق على جاد الحق وتم افتتاح هذا المعهد، والعمل والدراسة به فور إفتتاحه عام ١٩٩٤، وقد عرف هذا المعهد باسم المعهد الأزهرى لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها. وشهرته معهد الدراسات الخاصة^(١١).

وقد سمي بهذا الاسم لان الطالب يأتيه أعجميا لينطق اللغة العربية، وفي هذا المعهد أو كما يسمونه بالدار نسبة إلى الترابط بين الطلاب والأساتذة كمثّل الترابط بين أفراد الأسرة الواحدة، وقد يعجب المرء الذى يزور هذه الدار من قوة التماسك والترابط بين أفراد هذا المعهد سواء كانوا طلبة أو مدرسين أو مدير لهذا المعهد، والغرض من إنشائه هو إجراء تجربة قياسية فى طريق التعليم لتساعد على النهوض بالتربية فى الأزهر^(١٢).

فالمدرسين لا يرتبطون بسن معين، فنلاحظ أن طلابه ما بين العشر سنوات والخمسين سنة من العمر، ويتولى تعليم الطلاب نخبة من المدرسين المتخصصين

فى اللغة العربية والمتخرجون فى جامعة الأزهر من كليات اللغة العربية والتربية قسم اللغة العربية، ويقومون بتعليم اللغة العربية للوافدين، والنطق الصحيح لها، وحفظ القرآن وعلومه، ويجرى له إمتحان فى آخر العام يؤهله أن ينتقل إلى المستوى الثانى أو الثالث حسب قدرته فى الإجابة فى الإمتحان، ثم يعقد إمتحان القبول لجميع الطلاب الوافدين، رغم إختلاف جنسياتهم، وتشرف عليه إدارة المعاهد الأزهرية تحت إشراف "منطقة القاهرة الأزهرية"، ويمكن للطلاب الناجح الإلتحاق بمعهد البحوث الإسلامية التابع للأزهر الشريف فى مراحل المختلفة حسب الدرجات الدراسية العلمية التى حصل عليها الطالب من بلاده، فإذا كان حاصلا على الابتدائية تم إلحاقه الى القسم الإعدادي، وكذلك فإذا كان حاصلا على الإعدادية، فيتم إلحاقه على القسم الثانوى، ويمكنه أن يلتحق بمعهد القراءات، ويكون مثل الطالب العربى الذى يدرس فى معاهد الأزهر، يأخذ طريقه فى العلم، حتى يعود إلى بلاده عالما متخصصا فى علوم الشريعة الإسلامية واللغة العربية وأدائها (١٣).

ونظام الدراسة فى هذا المعهد يقوم على المحاضرات اليومية، المحاضرة الأولى فى الصباح من الساعة الثامنة صباحا حتى العاشرة صباحا، يدرس الطالب من خلال هذه الفترة محاضره فى العلوم الشرعية من فقه، توحيد، تفسير، حديث نبوى شريف وقبل البدء فى شرح أحد هذه العلوم لابد من تلاوة القرآن الكريم وتحفيظه قبل أى شىء. والمحاضرة الثانية إبتداء من العاشرة والرابع حتى الثانية عشر ظهرا يدرس الطالب خلالها اللغة العربية من الأساتذة المتخصصين، ويتخلل

هاتين المحاضرتين ربيع ساعة راحة للطالب، يشاركه فيها زملائه وأساتذته (١٤).

وتستمر هذه الدراسة حتى يحدد الإمتحان للطالب مستواه وقدرته على تعلمه اللغة العربية والمواد الشرعية. فعند حضور الطالب للتعلم يعقد له إمتحان لتحديد مستواه ومدى تأهيله لدخول هذا المعهد بأى مستوى يدخله. ومدة الدراسة فى هذا المعهد ثلاث سنوات دراسية. وبعد هذه الدراسة يلتحق الطالب ليكمل دراسته فى المستوى الأعلى لشهادته (١٥).

ويتخرج الطالب من هذا المعهد وقد استفاد ما ينفعه فى دينه ودنياه ليعلم أبناء بلده باسم الإسلام ثم باسم الأزهر الشريف الذى عاش فى رحابه الطيبة بين أيدى علمائه المخلصين. وتتنفع معظم الدول الأفريقية بالدراسة لابنائها فى هذا المعهد إذ يبلغ عدد الدول الأفريقية المنتفعة تسعة وثلاثين دولة أفريقية، ويتراوح عدد الطلاب الأفارقة الدارسين مابين مائتين إلى ثلاثمائة طالب سنويا (١٦).

يعد هذا المعهد بمثابة مركز يحدد مستوى الطالب اللغوى والدينى، فقد يلحق الطالب لمدة عام واحد على الأقل، ولا تزيد مدة إحقاقه على ثلاثة سنوات، وجدير بالذكر فإن بعض الطلاب صغيرى السن لا يحملون أى شهادات من بلادهم، وحينما يأتون للدراسة فى هذا المعهد ويجتازوا إتمام دراستهم فى السنوات الثلاثة فإنهم يلتحقون بعد ذلك بأحد معاهد التعليم الإبتدائى الأزهرى ليدرس منهج الصفين الخامس والسادس الإبتدائى ليتم بذلك تعليمه وإتمامه المرحلة الإبتدائية (١٧).

معاهد البحوث الإسلامية:

منذ صدور قانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١م بشأن إعادة تنظيم الأزهر، والهيئات التى يشملها، إنفرد الأزهر بإنشاء معاهد البحوث الإسلامية، نظرا لعدم وجود مثيل

لها فى أى دولة عربية أو إسلامية، وبالطبع فإن هذه المعاهد للأجانب من مختلف بلاد العالم الإسلامي غير الناطقين باللغة العربية، ولديهم الرغبة ليتزودوا بالمعرفة وشئون دينهم من خلال تعلمهم ودراساتهم للمواد الإسلامية واللغة العربية لتحقيق الهدف الذى يشدو إليه الأزهر وهو التعليم الإسلامي ديناً وعلماً^(١٨)، وتعرف هذه المعاهد بأسماء متعددة منها "المعاهد الحرة" أو "المعاهد النموذجية" ولكن اسم "البعوث الإسلامية" هو الاسم الرسمي الذى يعبر عن حقيقة هذه المعاهد، وهى

نوعان :

أ-معهد القراءات :

ويعد معهد القراءات من أولى المعاهد الأزهرية التى أنشأها الأزهر الشريف سنة ١٩٤٤م، وكان قسم ملحق بكلية اللغة العربية، وتتمثل وظيفته فى المحافظة على دراسة العلوم الدينية، وتحفيظ القرآن الكريم للإرتباط الوثيق بمعرفة التجويد علمياً، وعملياً، ومعرفة القراءات المتواتره والشاذه، وتراجم القراء والرواه، وغير ذلك من علوم القرآن الكريم^(١٩).

وكانت مدة الدراسة ثمان سنوات على ثلاث مراحل، المرحلة الأولى مدتها عام يحصل الطالب فيها على إجازة حفص، والمرحلة الثانية مدتها ثلاث سنوات، يحصل الطالب فيها على عالية القراءات، والمرحلة الثالثة مدتها أربع سنوات، يحصل الطالب فيها على تخصص القراءات، والحاصل على هذه المرحلة يمكنه العمل بتدريس القراءات فى المعاهد الأزهرية المختلفة^(٢٠).

وظل هذا المعهد يقوم بوظيفته حتى بعد صدور قانون التطوير، فقد تم الإبقاء عليه لرسائله السامية، وتخصصه النادر، ولرفعة مكانته، وقد تم المحافظة عليه على أن يتبع الإدارة العامة لشئون المعاهد الأزهرية، ومنذ سنة ١٩٦٣م بدأ

الأزهر فى التوسع فى هذه المعاهد، للإقبال عليها حتى بلغ عددها تسعة عشر معهدا، تدرس علوم القرآن، والعلوم الشرعية والعربية، والعلوم الحديثة (٢١).

ويحق للطالب الوافد الأفريقى وغير الأفريقى أن يلتحق بمعهد القراءات بعد أن يتم دراسته بمعهد تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، ويحصل على إتمام الدراسة الابتدائية بأحد المعاهد الأزهرية الابتدائية أو يكون حاملا لما يعادل هذه الشهادة من بلاده، وبذلك يمكن قبوله للإلتحاق بمعهد القراءات الذى يصرف لطلابه الدارسين بمختلف جنسياتهم المكافآت الشهرية ويقدم لهم وجبة غذائية حرصا منه على الإنتشار لإداء رسالته الجليلة، وتشجيعا للطلاب على الإلتحاق به، ومدة الدراسة لهذا المعهد ثمانية أعوام تدرس على ثلاثة مراحل دراسية كل مرحلة تعادل شهادة دراسية تعادل مثيلتها بالمعاهد الأخرى الحكومية، والمراحل الدراسية هى (٢٢):

١- مرحلة إجابة حفظ القرآن "مرحلة التجويد" ومدتها سنتان وتعادل الشهادة الإعدادية:

ويدرس الطالب فى كل عام دراسى تسع عشرة مادة دراسية يوزع تدريس كل مادة فى الأسبوع على النحو التالى:

المواد الدراسية (المتون - غريب القرآن - الحديث - السيرة - التوحيد - الإنشاء - المطالعة والمحفوظات - الإملاء - الخط - التربية الفنية - التربية الرياضية).

كما تدرس المواد الدراسية (التجويد علميا - تسميع القرآن الكريم - المواد الاجتماعية - الحساب - العلوم والصحة)، بالإضافة إلى تدريس (الفقه - النحو) (٢٣).

وتطبق هذه المواد الدراسية على المصريين والمكفوفين على السواء فيما عدا الحساب والخط والإملاء والتربية الفنية والرياضة فلا تطبق على المكفوفين ولكن تضاف مادة الكتابة البارزة للمكفوفين ^(٢٤).
٢- مرحلة الإجازة العليا “مرحلة القراءات العامة العالية” ومدتها ثلاث سنوات وتعادل الدبلوم الفنى، وتختلف الدراسة إلى حد ما فى كل عام دراسى عن العام الآخر وتوزع كالتالى:

السنة الأولى: تدرس فيها خمسة عشرة مادة دراسية هي :

المتون، الحديث، الصرف، الإنشاء، المطالعة والنصوص والمحفوظات، التوحيد، وتدرس المواد الدراسية، تسميع القرآن الكريم، التفسير، المواد الاجتماعية، الحساب، العلوم والصحة، كما تدرس المواد الدراسية القراءات علمياً، الفقه، النحو، بالإضافة إلى تدريس مادة القراءات عملياً ^(٢٥).

السنة الثانية : يدرس الطالب فيها سبعة عشرة مادة دراسية هي :

المتون، الحديث، الصرف، الإنشاء، المطالعة والنصوص والمحفوظات، العروض، التوحيد، العلوم والصحة .

وتدرس المواد الدراسية رسم القرآن الكريم، تسميع القرآن الكريم، التفسير، المواد الاجتماعية ، الحساب، كما تدرس المواد القراءات علمياً، الفقه، النحو، بالإضافة إلى مادة القراءات عملياً .

السنة الثالثة: ويدرس فيها الطالب سبعة عشرة مادة دراسية هي:

المتون، الفواصل، الحديث، الصرف، الإنشاء، المطالعة والنصوص، والمحفوظات، العروض، العلوم والصحة .

والمواد الدراسية رسم القرآن الكريم، وتسميع القرآن الكريم، التفسير، المواد الاجتماعية، الحساب، وكذلك المواد الدراسية القراءات علمياً، الفقه، والنحو، بالإضافة إلى مادة القراءات عملياً.

ويطبق المنهج الدراسي على المبصرين والمكفوفين على السواء فيما عدا الحساب فلا تطبق على المكفوفين، وتضاف مادة الكتابة البارزة على المكفوفين (٢٦).

٣- مرحلة التخصص ومدتها ثلاث سنوات: وتعادل شهادة دبلوم إعداد الفنيين: وتدرس في هذه المرحلة المواد الدراسية المواد الدراسية في كل عام دراسي على النحو التالي:

السنة الأولى: وتدرس فيها تسعة عشرة مادة دراسية .

المواد الدراسية المتون، الفواصل، علوم القرآن، الحديث، المصطلح، الصرف، الإنشاء، المطالعة، المنطق، التربية العلمية، وكذلك المواد الدراسية تسميع القرآن الكريم، رسم القرآن، التفسير، النحو، التاريخ الإسلامي، والقراءات علمياً مع التوجيه، الفقه، البلاغة والأدب والنصوص، بالإضافة إلى مادة القراءات عملياً (٢٧).

السنة الثانية: ويدرس الطالب بها عشرون مادة دراسية هي:

المتون، الفواصل، علوم القرآن، الحديث، المصطلح، الصرف، الإنشاء، المطالعة، التاريخ الإسلامي، المنطق، التربية التطبيقية، التربية العلمية، وكذلك تسميع القرآن الكريم، رسم القرآن، التفسير، النحو، والقراءات علمياً مع التوجيه الفقه، البلاغة والأدب والنصوص، بالإضافة إلى مادة القراءات عملياً (٢٨)

أما في السنة الثالثة فيدرس الطالب فيها عشرون مادة دراسية هي :

المواد الدراسية

المتون، القرآن الكريم، علوم القرآن، التراجم تاريخ المصحف، الحديث، الصرف، الإنشاء، المطالعة، التربية التطبيقية، التربية العلمية، المجتمع الإسلامي، وكذلك تسميع القرآن الكريم، التفسير، النحو، والقراءات علمياً مع التوجيه، الفقه، البلاغة والأدب والنصوص بالإضافة إلى القراءات عملياً .

ويطبق هذا المنهج على المبصرين والمكفوفين على السواء ، ومن الطبيعي أن الطالب الذي يجتاز الإمتحان في المراحل الثلاثة على مدار السنوات الثمانية يلتحق بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بالقاهرة أو يلتحق بكلية القرآن وعلوم القرآن بطنطا حسب رغبته. وتعد معاهد القراءات من المعاهد التي يلتحق بها الطلبة الأفارقة منذ إنشائه حتى الآن بأعداد ضئيلة جداً لا تتعدى ما بين خمس أو سبع طلاب بالمرحلة الواحدة في كل عام (٢٩).

٢- معهد البحوث الإسلامية :

من المعاهد التي أثمرها قانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١، وأقر منهجها قرار رئيس الوزراء رقم ٤٢٥ لسنة ١٩٨٥ لتقديم الرعاية الكاملة والشاملة للوافدين المسلمين من أفريقيا وكافة شعوب العالم الإسلامي ، وقد عرف في أول عهده باسم “القسم العام” نسبة إلى الطلاب الوافدين المسلمين الذين يأتوا لتلقى العلم في حلقات الجامع الأزهر بالقسم العام، وقد عنيت الثورة بهؤلاء الطلبة وأنشأت لهم مهداً يجمعهم سوياً ، وعرف باسم “معهد البحوث الإسلامية” (٣٠).

ومدة الدراسة بمعهد البحوث الإسلامية سبع سنوات دراسية، ثلاث سنوات للدراسة الإعدادية، وأربعة سنوات لإتمام الدراسة الثانوية، على أن يكون الطالب الملتحق بهذا المعهد حاصلاً على أجازة تحديد المستوى من المعهد الأزهرى لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها، وتقوم الدراسة بهذا المعهد على النحو التالى :

أولاً: بالنسبة لمن لا يتكلمون باللغة العربية: وقد سبق الإشارة إليهم .

ثانياً: بالنسبة لمن يتكلمون اللغة العربية: يعقد لهم اختبار فى اللغة العربية والمواد الدينية ، بمعهد تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها، أو بالإدارة العامة للوافدين بمدينة نصر، وإذا نجح الطالب فى الإمتحان يلحق بالمستوى المناسب له لإتمام دراسته وتعليمه، ومراحل التعليم بالمعهد هى :

أ- مرحلة تأهيلية :

وهى المرحلة الأولى للطالب الوافد حيث يتم الإختبار له، ويتم تحديد مستواه وقد سبق الإشارة إليها عند تعرضنا للمعهد الأزهرى لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها.

ب- المرحلة الإعدادية:

بعد إجازة الطالب لإمتحان المرحلة التأهيلية يلتحق بمعهد البحوث الإسلامية بالمرحلة الإعدادية، ومدة الدراسة بها ثلاثة أعوام دراسية، ويدرس فيها :

١- مواد شرعية: وتنقسم الى:

- العلوم الأساسية: وأساس هذه العلوم القرآن الكريم، الفقه بمذاهبه الثلاثة حنفى، مالك، شافعى، ولا يدرس المذهب الحنبلى لقلة مريديه، تفسير، حديث، سيرة، توحيد.

الفصل الرابع - المدهج الدراسية الأزهرية للوافدين الأفارقة

- العلوم العربية: وهى نحو، صرف، مطالعة ونصوص، إملاء، إنشاء، خط (٣١).

٢- مواد ثقافية: وتشمل مواد العلوم ، المواد الاجتماعية ، الحساب.

وبهذا نجد أن الطالب الوافد الأفريقى أو غيره من الوافدين يدرس بالمرحلة الإعدادية ثلاثة عشرة مادة دراسية فى كل عام دراسى بمعدل ٣٥ حصة فى الأسبوع متساوية بين السنوات الدراسية الثلاثة ولكنها مختلفة فى المنهج الدراسى الذى يدرس فى كل عام وهى:

مادة حفظ القرآن الكريم، والفقه، النحو، والصرف، والإملاء والخط ، و المطالعة والنصوص، والحساب، والتوحيد، والإنشاء، والتاريخ الإسلامى، والتفسير، ومواد الحديث، والسيرة النبوية، الجغرافية . (٣٢).

ج- المرحلة الثانوية:

وهى المرحلة التالية لمن نجح واجتاز المرحلة الإعدادية، أو انه كان يحمل شهادة تعادل التحاقه بالمرحلة الثانوية بالإضافة لاجتيازه إمتحان المرحلة التاهيلية بالأزهر، ومدة الدراسة فى هذه المرحلة أربعة أعوام دراسية.

والمواد التى تدرس بالمرحلة الثانوية هى:

١- مواد شرعية: وتنقسم إلى :

- العلوم الأساسية: وأساسها هو القرآن الكريم، الفقه بمذاهبه الثلاثة حنفى، مالكى، شافعى، التفسير، الحديث، التوحيد، منطق وإجتماع ويسميان مواد فلسفية.

- العلوم العربية: نحو، صرف، أدب ونصوص، إنشاء، مطالعة وبلاغة.

٢- مواد ثقافية: دراسات إجتماعية، علوم، إحدى اللغتين الإنجليزية أو الفرنسية

وتكون الدراسة بأحدى اللغتين اختيارية وليست إجبارية.

وفى هذه المرحلة يدرس الطالب الأفريقى المواد الدراسية بمناهجها على

أربعة اعوام دراسية موزعة كالتالى:

السنة الأولى: وتشمل على سنة مواد دراسية بالإضافة إلى المواد العربية،

والمواد الدينية وهي :

المواد الدراسية وهي التاريخ الإسلامى، الأحياء والجغرافيا، المجتمع

الإسلامى، التربية الرياضية، اللغة الأجنبية ثم مواد اللغة العربية، بالإضافة

إلى المواد الدينية (٣٣).

السنة الثانية: وتشتمل على سنة مواد دراسية بالإضافة إلى مواد اللغة

العربية والمواد الدينية وهي :

مادنى التاريخ الإسلامى، والطبيعة، الجغرافيا المجتمع الإسلامى، التربية

الرياضية، اللغة الأجنبية ثم مواد اللغة العربية، بالإضافة إلى المواد الدينية

السنة الثالثة: تشتمل على خمس مواد دراسية بالإضافة إلى مواد اللغة

العربية، والمواد الدينية وهي :

مادنى التاريخ الإسلامى، الكيمياء، مادنى الجغرافيا، والتربية الرياضية،

اللغة الأجنبية، ثم مواد اللغة العربية، بالإضافة إلى المواد الدينية .

السنة الرابعة: تشتمل على أربعة مواد دراسية بالإضافة إلى مواد اللغة

العربية والمواد الدينية وهي :

مادة التاريخ الإسلامي، مادتا الجغرافيا والتربية الرياضية، مادة اللغة الأجنبية، ثم مواد اللغة العربية، بالإضافة إلى مواد التربية الدينية (٣٤).

جامعة الأزهر:

تعد جامعة الأزهر هي الامتداد الطبيعي للأزهر الشريف أقدم دار علمية ثقافية دينية في العالم، ونهاية المشوار العلمى للطالب بعد اجتيازه مراحل المعاهد الأزهرية، ففي ظل قانون التطوير سنة ١٩٦١م انشأت جامعة الأزهر، وأقر نشأة الكليات العلمية والعملية، لتساير كافة الجامعات العلمية الأخرى (٣٥).

وفى ظل صدور قانون سنة ١٩٦١م فقد تهيأت الظروف للأزهر لتطوير رسالته فأنشأ الكليات العملية التى لم تكن موجودة من قبل مثل كليات: الطب، وطب الأسنان، والصيدلة، والهندسة، والزراعة، والتجارة، والتربية، والعلوم، واللغات والترجمة، وذلك بالإضافة إلى الكليات التى كانت موجودة من قبل مثل كليات أصول الدين، والشريعة، واللغة العربية، وقد روعى أن تكون نقطة البداية فى التطوير هو عودة اللغة العربية الى بؤرة الإهتمام، وأن يكون الدارس صالحاً لتلقى العلم بلغته القومية العربية دون تعثر (٣٦).

ولقد كان الإهتمام باللغة العربية للوافدين خاصة الأفارقة لأنها هي دعامة رسالته التى يركز عليها فهي لغة القرآن الكريم، وعلى هذا فإن التعليم بالأزهر باللغة العربية جعل منه طابعا مميزا، وهذا لايعنى الانغلاق، وعدم الانفتاح الثقافى، ولكن هذا يطفى القوة على مواجهة المشكلات التى يتعرض لها التعليم ووضع الحلول المناسبة (٣٧).

وقد روعى فى الكليات العملية ألا تكون صورة مكررة من الكليات المناظرة فى الجامعات الأخرى، وذلك من حيث المناهج الدراسية حيث أصبحت مناهج

الدراسة فى هذه الكليات تعنى بالدراسات الإسلامية إلى جانب الدراسات العملية العلمية والفنية، وذلك لتتقن الطلاب تنقيفا علميا وروحيا لتأهيلهم ليكونوا قدوة صالحة فى مجتمعاتهم إلى جانب مشاركتهم فى بناء المجتمعات الإسلامية فى شتى انحاء العالم الإسلامي بتخريج المهندسين والأطباء والقادة الإداريين وغيرهم من التخصصات المختلفة. وقد تميزت الدراسة فى كافة الدور العلمى للأزهر بأنها غير مختلطة، فقد خصصت فيها كليات مستقلة للبنات تتلقى فيها الطالبات التعليم الجامعى فى مختلف التخصصات العلمية (٣٨).

وقد تولى رئاستها منذ صدور هذا القانون حتى عام ١٩٩٦ تسعة من العلماء الأجلاء وبذكائهم توسعت الجامعة بكلياتها المختلفة (٣٩)، والتي كان هناك نصيب كبير لتعليم الأفارقة فيها، لأن من شأنها تأدية رسالة الأزهر نحو أبناء القارة الأفريقية، ويأتى الوافد الأفريقى من بلاده بمنحة الأزهر وهو يعلم تماما أن دراسته ستكون فى علوم اللغة العربية والعلوم الدينية، وأهم هذه الكليات هى:

١- كلية أصول الدين: هى الكلية الأم لجامعة الأزهر، فقد نشأت سنة ١٩٣٠م ومقرها القاهرة وقد نظمت أقسامها، وطورت مناهجها، واستحدثت لها كليات مماثلة بالأقاليم كالزقازيق، طنطا، المنصورة، شبين الكوم، أسبوط بفضل قانون التطوير رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١.

وتتكون أقسام الكلية لأربعة أقسام بمراحل الدراسة بالسنتين الثالثة والرابعة، أما السنتين الأولى والثانية فالمنهج الدراسى للمواد العلمية "عامة" وتوزع المناهج الدراسية للسنوات الأربعة على النحو التالى:

أ - السنة الأولى عامة : وتشتمل على أربع عشرة مادة دراسية وهى مادة القرآن الكريم والتجويد، التفسير، علوم القرآن، حديث، علوم حديث، توحيد، التصوف وأخلاق إسلامية، ملل ونحل، الدعوة الإسلامية، الفقه، نظم إسلامية، منطق قديم، لغة عربية، لغة أوربية .

٢- السنة الثانية "عامة" : وتشتمل على أربع عشرة مادة دراسية وهي (٤٠) :

مادة القرآن، المواد التفسير، الحديث، الفلسفة العامة والأخلاق ، المواد علوم القرآن، علوم الحديث، التوحيد، تيارات فكرية ومعاصرة، الخطابة النظرية، نظم إسلامية، فقه، منطق قديم، لغة عربية، لغة أوروبية .

٣- السنة الثالثة: وهي بداية مرحلة التخصص لأقسام شعب الكلية موزعة كالتالى:

أ- شعب التفسير: وتشتمل على أربعة عشرة مادة دراسية، وهي على النحو التالى:

مادة القرآن والتجويد ومادة الخطابة، والمواد مناهج المفسرين، علوم القرآن، السيرة التحليلية بين القرآن والسنة، الدخيل فى التفسير وعامة البحث، توحيد، علم الرجال ومناهج المحدثين، اللغة الأوروبية، فقه، المذاهب والتيارات الفكرية المعاصرة، بالإضافة إلى مواد التفسير التحليلي، التفسير الموضوعي، الحديث .

ب- شعب الحديث وعلومه:

وتشتمل على أربع عشرة مادة دراسية، وهي :

مواد القرآن الكريم والتجويد، الخطابة، مناهج المفسرين، مصطلح الحديث والرجال، مناهج المحدثين، السيرة التحليلية من القرآن والسنة، التخريج وقاعة البحث، التوحيد، اللغة الأوروبية، فقه، المذاهب والتيارات الفكرية المعاصرة (٤١).

ج- شعبة العقيدة والفلسفة:

وتشتمل على خمسة عشرة مادة دراسية، وهي :
 مادة القرآن الكريم والتجويد، المواد فلسفة يونانية، فلسفة إسلامية فى
 المشرق، تصوف، فرقة إسلامية، علم نفس، الخطابة، تفسير
 موضوعى، حديث موضوعى، ملل ونحل، اللغة الأوربية، فقه، أما
 المواد توحيد، العقيدة والتبيارات المعاصرة .

د- شعبة الدعوة الثقافية والإسلامية:

وتشتمل على عشرة مواد دراسية، وهي :
 مادة التفسير الموضوعى، المواد أصول الدعوة ومناهجها، تاريخ
 الدعوة ورجالها، نظم وثقافة إسلامية، الحديث الموضوعى، اللغة
 الشرعية، اللغة الأوربية، فقه الإسلام، بالإضافة إلى مادة مقارنة
 الأديان .

هـ- السنة الرابعة: وهى سنة دراسية متخصصة موزعة كالتالى:

أ- شعبة التفسير وعلوم القرآن:

وتشتمل على ثلاث عشرة مادة دراسية، وهي :
 مادة القرآن الكريم والتجويد، والمواد الدراسية مناهج المفسرين،
 علوم القرآن، السيرة التحليلية بين القرآن والسنة، الدخيل فى التفسير
 وعامة البحث، فلسفة إسلامية، الاستشراق والتبشير، حديث
 موضوعى، اللغة الأوربية، أصول الفقه، مادتي التفسير الموضوعى،
 الحديث، بالإضافة إلى مادة التفسير التحليلي^(٤٢).

ب- شعبة الحديث وعلومه:

وتشتمل على ثلاثة عشرة مادة دراسية، وهي :

مادة القرآن الكريم والتجويد، والمواد مصطلح الحديث والرجال،
مناهج المحدثين، السيرة التحليلية من القرآن والسنة، التخريج وقاعة
البحث، فلسفة إسلامية، الاستشراق والتبشير، الدخيل فى التفسير، اللغة
الأوربية، أصول الفقه، والمواد الحديث التحليلي، الحديث الموضوعي،
التفسير .

ج- شعبة العقيدة والفلسفة:

وتشتمل على خمس عشرة مادة دراسية، وهي :

مادتي القرآن الكريم والتجويد، الاستشراق والتبشير، والمواد فلسفة
إسلامية فى المغرب، منطق حديث ومناهج بحث، نصوص فلسفية وعامة
بحث، فلسفة حديثة معاصرة، المال والنحل، تيارات معاصرة، إجتماع،
أخلاق، مناهج المفسرين، تخريج ومناهج محدثين، اللغة الأوربية، أصول
الفقه، بالإضافة إلى مادة التوحيد (٤٣).

د- شعبة الدعوة الثقافية والإسلامية:

وتشتمل على عشرة مواد دراسية، وهي:

مادة التفسير الموضوعي، المواد أصول الدعوة ومناهجها، تاريخ
الدعوة ورجالها، مقارنة الأديان، نظم وثقافة إسلامية، الحديث
الموضوعي، فقه الإسلام، اللغة الأوربية، اللغة الشرقية، بالإضافة
إلى مادة الخطابة وفن تبليغ الدعوة (٤٤).

أما مرحلة الدراسات العليا "التخصص" فإنها تمنح الطالب درجة الماجستير بعد إتمام دراسة المقررات الدراسية لمدة سنتين بالتخصصات الأربعة بالكلية، وهي تخصص تفسير القرآن الكريم وعلومه، تخصص الحديث وعلومه، تخصص العقيدة والفلسفة، تخصص الدعوة والثقافة الإسلامية .

كلية الشريعة والقانون :

تعد هذه الكلية من الكليات الأم التي أنشأت قبل قانون التطوير بإسم كلية الشريعة الإسلامية، وبعد قانون التطوير تغير اسمها إلى كلية الشريعة والقانون، وتعد هذه الكلية من الكليات التي يقبل عليها الطلاب الوافدين خاصة الأفارقة، لأنها تشمل حياة المجتمعات والشعوب، وتقضى بالحق بين الناس، وخريجو هذه الكلية يعملون في مجالات واسعة في بلادهم، ومن ناحية المواد الدراسية فإن الأفارقة كغيرهم من الدارسين يخضعون لمنهج وكرس تعليمي موحد، ولا فرق بين طالب وآخر، وإستحدثت لها فروع بطنطا ودمهور وأسيوط، وتتكون أقسام الكلية لخمس أقسام هي قسم أصول الفقه، قسم الفقه المقارن، قسم الفقه، قسم القانون العام، قسم القانون الخاص (٤٥).

وتنقسم الدراسة بكليات الشريعة والقانون إلى :

أ- قسم الشريعة الإسلامية: ومدة الدراسة به أربع سنوات، وتوزع المناهج الدراسية للسنوات الأربعة على النحو التالي :

السنة الأولى:

تشمل على على عشرة مادة دراسية، وهي :

مواد علوم الحديث، تاريخ التشريع الإسلامي، اللغة العربية (نحو وصرف)، اللغة الأجنبية، وتوحيد الإلهيات، والمواد فقه الكتاب، الفقه المقارن، ثم مواد

الفقه وأصول الفقه، وبالإضافة لهذه المواد السابقة تكون المادة العاشرة هى تكليف الطالب بحفظ ربع القرآن الكريم .

السنة الثانية:

تشتمل على عشرة مواد دراسية، وهى :

المواد احوال شخصية المسلمين، اللغة العربية (نحو وصرف)، اللغة الأجنبية، توحيد (النبوت والسمعيات)، ثم مواد الفقه المقارن، فقه السنة، فقه الكتاب، ومادتا الفقه، أصول الفقه، أما المادة العاشرة فهى تكليف للطالب بحفظ ربع القرآن الكريم.

السنة الثالثة:

تشتمل على عشر مواد دراسية، وهى :

المواد منهج الدعوة فى الإسلام، اللغة العربية (بلاغة - معانى - أدب)، اللغة الأجنبية، أحوال شخصية المسلمين (ميراث)، والمواد الفقه المقارن، فقه السنة، فقه الكتاب، المادتان الفقه، أصول الفقه، والمادة العاشرة تكليف للطالب بحفظ ربع القرآن الكريم^(٤٦).

السنة الرابعة: تشتمل على تسعة مواد دراسية، وهى:

المواد قواعد الفقه الكلية، اللغة العربية (بلاغة - بيان - أدب)، اللغة الأجنبية، أما المواد الفقه المقارن، فقه السنة، فقه الكتاب، والمادتان الفقه، أصول الفقه، والمادة العاشرة تكليف للطالب بحفظ ربع القرآن الكريم، وبذلك يحفظ الطالب القرآن كله خلال دراسته على مدار الأربع سنوات الدراسية^(٤٧).

ب- قسم الشريعة والقانون: ومدة الدراسة بها خمس سنوات دراسية، وتوزع

المناهج الدراسية للسنوات الخمس على النحو التالي:

السنة الأولى: وتشتمل على عشرة مواد دراسية وهي:

المواد علم الإجرام والعقاب، منظمات دولية، مصطلح الحديث ورجاله،
والمواد تاريخ التشريع الإسلامي، تاريخ القانون، اللغة الأجنبية (الفرنسية
والإنجليزية)، ومادة نظم دستورية والدستور المصري، والمادتان أصول
الفقه (حنفي - غير حنفي)، الفقه، ومادة المدخل للعلوم القانونية .

السنة الثانية: وتشتمل على ثمانية مواد دراسية وهي:

المواد قانون مدني (مصادر الإلزام)، اللغة الأجنبية (الإنجليزية والفرنسية)
قانون دولي عام، الاقتصاد والتعاون، ومادة القانون الإداري، والمواد الفقه،
أصول الفقه (حنفي - غير حنفي)، الفقه المقارن .

السنة الثالثة: وتشتمل على عشرة مواد دراسية وهي :

المواد قانون مدني (أحكام الالتزام)، القضاء الإداري، الأحوال الشخصية
للمسلمين، اللغة الأجنبية (الإنجليزية والفرنسية)، اقتصاد سياسي، والمادتان
القانون الجنائي (القسم العام)، القانون التجاري، والمواد الفقه، أصول الفقه
(حنفي - غير حنفي)، الفقه المقارن (٤٨).

السنة الرابعة: وتشتمل على أحد عشرة مادة دراسية وهي:

المواد الأحوال الشخصية لغير المسلمين، إدارة عامة، المواد مرافعات مدنية
وتجارية، قانون جنائي (القسم الخاص)، مالية عامة وتشريع ضريبي،
مصطلحات قانونية باللغة العربية، والمواد قانون مدني (عقود)، القانون

التجارى البحرى، الفقه، والمادتان أصول الفقه (حنفى - غير حنفى)،
الفقه المقارن .

السنة الخامسة: وتشتمل على إحدى عشرة مادة دراسية وهي :
المواد الأحوال الشخصية للمسلمين (الميراث)، مصطلحات قانونية باللغة
الأجنبية، إجراءات جنائية، قانون دولى خاص، قانون زراعى، قانون
مدنى (ملكية وتأمينات)، تشريع العمل، والمواد الفقه، أصول
الفقه (حنفى - غير حنفى)، الفقه المقارن (٤٩).

وقد أضيفت منذ سنة ١٩٩٠ مادة قاعة بحث على جميع طلاب الكلية
بقسميها فى كل فرقة من فرق الدراسة فى مادتين شرعيتين، ويضاف إليهما
مادتان قانونيتان بالنسبة لطلاب قسم الشريعة والقانون وتحدد هذه المواد
بموافقة مجلس الكلية الذى يقرر مادة شرعية ثالثة فى بداية كل عام .

الدراسات العليا: (مدة الدراسة ثلاث سنوات منها سنتان لدراسة المواد المقررة فى
التخصص الذى يدرسه الطالب، والسنة الثالثة بعد الطالب رسالة فى موضوع يقره
مجلس الكلية ليمنح بها درجة الماجستير)، ومن الملاحظ أن هذا التخصص يمنح
درجة الماجستير بناء على تقدم الطالب برسالة علمية، على عكس كلية أصول
الدين، قسم شعبة الدعوة الثقافية والإسلامية والتي تعطى درجة الماجستير بعد
إتمام المقررات لعامين دراسيين، والتخصصات الأربعة بالكلية هي:

تخصص الفقه المقارن (القسم الخاص)، تخصص السياسة الشرعية (القسم العام)،
تخصص أصول الفقه، تخصص الفقه (٥٠).

وتعد مادة قاعة البحث مادة مستقلة فى كل فرقة، ويعد الطالب البحوث التى يكلف بها من قبل الأستاذ فى نهاية كل عام جامعى، وهى شرط دخول الإمتحان للسنة الدراسية (٥١).

درجة العالمية (الدكتوراة):

تمنح للطالب الذى يحصل على سنتان الدراسة فى التخصص بالإضافة لحصوله على درجة الماجستير بتقدير جيد على الأقل فى موضوع يقره مجلس الجامعة بعد موافقة مجلس القسم والكلية.

كليات اللغة العربية

- الكليات الخاصة للبنين:

تعد من الكليات الأم التى أنشأت بجامعة الأزهر قبل قانون التطوير، ومهمتها تخريج المعلم الصالح لتدريس اللغة العربية وأدائها، وقد مرت مناهجها باطوار من التغيير والتعديل للارتقاء بمستوى طلابها، ويصدر قانون التطوير عام ١٩٦١ انتقلت لاطار التطوير والمعرفة، واتسعت مناهجها وتخصصاتها، بجانب إنشاء أقسام حديثة للعلوم الحضارية لتواكب العصر كقسم التاريخ والحضارة وقسم الصحافة والإعلام، وقد انشئت العديد من هذه الكليات بعد التطوير بالأقاليم فى كل من الزقازيق، والمنصورة، وشبين الكوم، ومنهور، أسيوط، سوهاج (٥٢).

وعلى ذلك فإن كليات اللغة العربية تتكون من ستة أقسام هى:

أولاً: أقسام اللغة العربية وهى:

قسم اللغويات، قسم البلاغة والنقد، وقسم الأدب والنقد، وقسم أصول اللغة، وتتحد المناهج الدراسية فى هذه الأقسام مع ملاحظة تدريس مادة واحدة تدرس لكل

مرحلة دراسية فقط لمدة ساعتين وهى مادة البيان القرآن النبوي فهي تدرس للسنة الأولى لقسم الأدب والنقد، ونجدها تدرس فى السنة الثانية قسم اللغويات، وتدرس فى السنة الثالثة لقسم البلاغة والنقد وتدرس فى السنة الرابعة لقسم أصول اللغة على أن تدرس أيضا مادة قاعة البحث اللغوى لمدة ساعة لقسم اللغويات.

ومدة الدراسة بكل من هذه الأقسام أربعة سنوات دراسية لكل قسم، توزع المناهج الدراسية لهذه الأقسام الأربعة على النحو التالى:

- السنة الأولى: وتشمل على خمس عشرة مادة دراسية (مع ملاحظة ان مادة البيان القرآني لقسم الأدب فقط)، والمواد هي حفظ القرآن الكريم، الخط وقواعد الإملاء، قاعة البحث الأدبي، المعاجم، النقد الأدبي، العروض والقوافي (٥٣).

ومواد اللغة الأوروبية الحديثة، البيان القرآني، علم اللغة، النصوص الأدبية، تاريخ الأدب العربى (الجاهلى وصدر الإسلام)، والصرف، ومادة التاريخ الإسلامى، والجغرافيا، ثم مادتا النحو، والبلاغة مع مراعاة الدراسة التطبيقية في كل منهما.

- السنة الثانية: وتشتمل على خمس عشرة مادة دراسية (مع ملاحظة مادة البيان القرآني لقسم اللغويات فقط)، المواد هي : حفظ القرآن الكريم، الإنشاء، اللغة الشرقية، المنطق، قاعة بحث علمى حول اللغة، النقد الأدبي، والمواد اللغة الأوروبية الحديثة، البيان القرآني النبوي، علم الأصوات والتجويد، النصوص الأدبية، تاريخ الأدب العربى، الصرف، ثم مادة التاريخ الإسلامى والجغرافيا، بالإضافة إلى مادتي النحو والبلاغة (٥٤).

- السنة الثالثة: وتشتمل على خمس عشرة مادة دراسية، وتوزع على النحو التالي (مع ملاحظة مادة البيان القرآني لقسم البلاغة فقط) المواد هي: حفظ القرآن الكريم، اللغة الشرقية، التاريخ والحضارة الإسلامية، قراءات في أمهات الكتب، قاعة البحث البلاغي، المواد اللغة الأوروبية الحديثة، البيان القرآني النبوي، الأدب المقارن، النقد الأدبي ومذاهبه، النصوص الأدبية، الصرف، والنحو، البلاغة، تاريخ الأدب العربي (العباسي الثاني والأندلسي) اللهجات والقراءات .

- السنة الرابعة: وتشتمل على أربع عشرة مادة دراسية (مع ملاحظة أن مادة البيان القرآني لقسم أصول اللغة، ومادة البحث اللغوي لقسم اللغويات فقط)، المواد هي: حفظ القرآن الكريم، قاعة البحث اللغوي، اللغة الأوروبية الحديثة، التاريخ والحضارة الإسلامية، البيان القرآني والنبوي، النقد الأدبي ومذاهبه، النصوص الأدبية، تاريخ الأدب العربي الحديث، الدراسات اللغوية، الأدب الإسلامي، الصرف، ثم النحو، البلاغة، فقه اللغة (٥٥).

ثانيا: قسم التاريخ والحضارة:

ومدة الدراسة أربع سنوات دراسية، توزع المناهج الدراسية لكل سنة

دراسية على النحو التالي:

- السنة الأولى: وتشتمل على أربعة عشرة مادة دراسية وهي: المواد حفظ القرآن الكريم، مدخل إلى تاريخ أوروبا الحديثة، تاريخ مصر القديمة، تاريخ التربية الإسلامية، التاريخ والمؤرخون، تاريخ الإسلام في

الشرق الأقصى، تاريخ الأنبياء، واللغة الأوروبية الحديثة، البيانى القرآني والنبوي (منهج قسم الأدب)، البلاغة والأدب، النحو والصرف، الجغرافية العامة، معالم التاريخ القديم، ثم مادة تاريخ العرب وظهور الإسلام^(٥٦).

- السنة الثانية: وتشمل على أربع عشرة مادة دراسية وهي:

حفظ القرآن الكريم، البحث التاريخي، التاريخ والمؤرخون، تاريخ الدول الإسلامية في أفريقيا، والبيان القرآني والنبوي (منهج قسم اللغويات)، البلاغة والأدب، النحو والصرف، الجغرافية الإقليمية، تاريخ أوروبا الحديث، تاريخ الحضارة القديمة، السيرة النبوية، ثم اللغة الأوروبية الحديثة، تاريخ الدولة الإسلامية، تاريخ مصر الإسلامية .

- السنة الثالثة: وتشمل على أربعة عشرة مادة دراسية وهي :

حفظ القرآن الكريم، البحث التاريخي، اثر الحضارة العربية في أوروبا، واللغة الأوروبية الحديثة، البيان القرآني والنبوي (منهج قسم البلاغة)، البلاغة والأدب، النحو والصرف، الجغرافية الاقتصادية، تاريخ الاستعمار الأوروبي في آسيا وأفريقيا، تاريخ أوروبا في القرن التاسع عشر، تاريخ المغول والحروب الصليبية، تاريخ مصر العثمانية، تاريخ الخلافة العثمانية، تاريخ الأندلس والمغرب. ^(٥٧).

- السنة الرابعة: وتشتمل على خمسة عشرة مادة دراسية

وهي :

حفظ القرآن الكريم، البحث التاريخي، تاريخ الحركة الصهيونية، تاريخ الأمريكيتين، قضايا العالم الإسلامي والعربي، واللغة الأوروبية الحديثة،

البيان القرآني والنبوي (منهج قسم أصول اللغة) البلاغة والأدب، النحو والصرف، جغرافيا البيئات، النظريات السياسية في الإسلام ونظم الحكم، تاريخ أوروبا المعاصرة، تاريخ مصر الحديثة والمعاصرة، تاريخ البقطة الإسلامية وحركات التحرر، تاريخ الحركات الانفصالية في العالم الإسلامي .

ثالثاً: قسم الصحافة والإعلام:

ومدة الدراسة أربع سنوات دراسية، والسنتان الأولى والثانية فالمنهج الدراسي للمواد العلمية "عامة" أما السنتان الثالثة والرابعة فتتقسم إلى شعب تخصصية ثلاثة هي: شعبة الإذاعة والتلفزيون، شعبة الصحافة، شعبة العلاقات العامة وتوزع المناهج الدراسية للسنوات الأربعة على النحو التالي:

- السنة الأولى عامة :

وتشتمل على اثنتي عشر مادة دراسية هي:

اللغة العربية وأدبها، البيان القرآني والنبوي، الفقه والعقيدة والتصوف، التاريخ الإسلامي جغرافيا العالم الإسلامي، مبادئ الاقتصاد، مبادئ العلوم السياسية، علم النفس الاجتماعي، اللغة الأوروبية "إنجليزية - فرنسية"، الترجمة الإعلامية، نشأة وسائل الاتصال وتطورها، فن الاتصال بال جماهير (٥٨).

- السنة الثانية "عامة" : وتشتمل على ثلاث عشرة مادة دراسية وهي:

اللغة العربية وأدبها، البيان القرآني والنبوي، الفقه والعقيدة والتصوف، التشريعات الإعلامية، اللغة الأوروبية "إنجليزية - فرنسية"، الترجمة الإعلامية، الإعلام والتنمية، المدخل في العلاقات العامة، المدخل إلى

الراديو والتلفزيون، الإعلام الإسلامي، المدخل إلى الفن الصحفي، القانون الدولي والمنظمات الدولية، التوثيق الإعلامي ونظم المعلومات.

- السنة الثالثة: وهي بداية مرحلة التخصص للشعب الصحافة والإعلام

بالكلية وتشارك هذه الشعب فى ثمان مواد دراسية وهي:

مبادئ الإحصاء، الإسلام والفكر العالمى المعاصر، والبيان القرآنى والنبوي، نظريات الإعلام ونظم الاتصال، الترجمة الإعلامية، مادة إعلامية بلغة أجنبية "إنجليزى-فرنسى"، رأى العام وطرق قياسه، اللغة العربية وأدبها (٥٩).

وبالإضافة إلى هذه المواد الثمانية السابقة تضاف مواد دراسية لكل شعبه من

شعب القسم:

أ- شعبه الإذاعة والتلفزيون: وتشمل على ست مواد دراسية وهي:

مادتا تكنولوجيا الاتصال والهندسة الإذاعية، الإعلان فى الراديو والتلفزيون، ومادتا الدراما والنقد، تقديم البرامج فى الراديو والتلفزيون، والمواد الأخبار والبرامج الإخبارية، الإنتاج الإذاعى والتلفزيون .

ب- شعبه الصحافة: وتشتمل على ست مواد دراسية وهي :

مادتا الإعلان الصحفى، التصوير الصحفى، والمادتين فنون الطباعة وتيبوغرافيا الصحف، تاريخ الصحافة الإسلامية، ومادتا الصحافة التخصصية، فن الخبر الصحفى والتقدير .

ج- شعبه العلاقات العامة: وتشتمل على ست مواد دراسية وهي: مواد

فن الدعاية والإقناع، فن العلاقات العامة، العلوم السلوكية،

دراسات علمية فى العلاقات العامة، ثم مادتا إنتاج المواد

الإعلامية نظري- عملي ، منخل إلى التسويق والإعلان (٦٠).

- السنة الرابعة: وهى المرحلة الأخيرة للسنوات الدراسية لشعب قسم الصحافة والإعلام بالكلية وتشترك هذه الشعب فى سبع مواد دراسية وهى : مادتا مناهج البحث، موضوع خاص، البيان القرآني والنبوي، الرأى العام فى الإسلام، الترجمة الإعلامية، ومادة إعلامية بلغة أجنبية "إنجليزية - فرنسي" ، واللغة العربية وأدبها، وبالإضافة إلى هذه المواد المشتركة لجميع الشعب فهناك مواد تختص بها كل شعبة وهى:

أ- شعبة الإذاعة والتلفزيون: وتشتمل على ست مواد دراسية وهى: الإخراج الإذاعي "راديو وتلفزيون" ، الكتابة للراديو والتلفزيون، البرامج والأفلام التسجيلية، تخطيط وإدارة المؤسسات الإذاعية، الإعلام الدولى والإذاعات للموجهة دراسات عملية فى الفن الإذاعي.

ب- شعبة العلاقات العامة: وتشتمل على ست مواد دراسية هي: المواد الإعلام الدولى، العلاقات العامة فى المجال التطبيقى، إدارة وتنظيم المؤسسات الإعلامية، تخطيط الحملات الإعلامية، الإدارة والاتصال، بالإضافة إلى مادة إنتاج المواد الإعلامية (٦١).

ج- شعبة الصحافة والنشر:

وتشتمل على ست مواد دراسية هي:

مادة الإخراج الصحفى، وتحرير المقال الصحفى، وتحرير التحقيق، والحديث الصحفى، إدارة المؤسسات الصحفية، الصحافة والإعلام الدولى، دراسة عملية فى الفن الصحفى .

- الكليات الخاصة للبنات:

وتعد المناهج الدراسية للشعبة العامة بكلية اللغة العربية للبنين تطبق على شعبة اللغة العربية بكليات الدراسات الإسلامية والعربية للبنات وفقا لقرار مجلس جامعة الأزهر بجلسته رقم ٢٨٧ بتاريخ ١٩٨٨/٦/٣٠. وأول عام دراسي هو ١٩٨٨-١٩٨٩ (١٢).

الدراسات العليا:

وهي مرحلة التخصص والتي تكفل للطالب أو الطالبة الحصول على درجة الماجستير بعد إتمام المقررات الدراسية لمدة سنتين في أحد التخصصات الآتية: البلاغة والنقد، أو اللغويات: وهي إحدى تخصصات الدراسات العليا للطالب الحاصل على درجة الإجازة العالية "الليسانس" لكلية اللغة العربية في أحد شعب التخصص، أو حاصل على شهادة معادلة معترف بها من جامعة الأزهر، وفي كل الحالات لا يقل تقدير الطالب عن "جيد" ثم يلتحق بالتخصص ليحصل على تمهيدى الماجستير ثم يعد رسالة الماجستير بعد نجاحه في إمتحان السنة الثانية بتقدير عام جيد، والمقررات الدراسية في مرحلة التخصص لمدة سنتين دراسيتين توزع المناهج كالتالى:

أولاً: اللغويات: وتوزع مناهج هذا التخصص على النحو التالى:

- السنة الأولى: وتشتمل على ستة مواد دراسية هي :

مادتا قاعة البحث، أصول اللغة، ومادتا اللغة الأوروبية الحديثة، العروض والقوافي، مادة الصرف، ثم مادة النحو التى تشتمل على نشأة النحو وأصول النحو .

- السنة الثانية: وتشتمل على خمس مواد دراسية وهي :
مادة قاعة البحث، ومادتا اللغة الأوروبية الحديثة، العروض والقوافي، ومادة الصرف، ثم مادة النحو .

ثانياً: البلاغة والنقد:

وتوزع مناهج هذا التخصص على النحو التالي^(١٣):

- السنة الأولى: وتشتمل على سبع مواد دراسية هي :
المواد العروض والقوافي، نصوص أدبية، قاعة بحث، ومادتا اللغة الأوروبية الحديثة، والنقد العربي القديم، ثم مادتا البلاغة (أبواب المعاني)، علم البيان .

- السنة الثانية: وتشتمل على ست مواد دراسية هي :
مادتا العروض والقوافي، قاعة البحث، والمواد اللغة الأوروبية الحديثة، النقد العربي الحديث، البديع، ثم مادة البلاغة .

ثم يتقدم الطالب بعد نجاحه في السنة الثانية بمرحلة الماجستير لإعداد البحث العلمي. وبعد ذلك يستطيع الطالب القيد لدرجة العالمية (الدكتوراه) على أن يكون حاصلاً على درجة الماجستير في تخصصه بتقدير جيد على الأقل.

كلية القرآن وعلوم القرآن:

من الكليات الحديثة التي أنشأتها جامعة الأزهر بمدينة طنطا^(١٤)، ويلتحق بها خريجو معاهد القراءات، وبدأت الدراسة بهذه الكلية من العام الدراسي ١٩٩٢-١٩٩٣، والملاحظ بأن هذه الكلية لم ينشأ بها مرحلة الدراسات العليا لحدائنها، ومدة الدراسة بها أربع سنوات دراسية. تدرس في السنة الأولى أربع عشرة مادة دراسية، والسنة الثانية أربع عشرة مادة دراسية، السنة الثالثة اثنتا عشر

مادة دراسية، أما السنة الرابعة فخمسة عشرة مادة دراسية. والحقيقة أن الإقبال على هذه الكلية ضعيف جدا وخاصة الوافدين الأفارقة، وتشير الإحصائية الموجودة بالكلية بأن عدد الطلاب الأفارقة المقيدين بالكلية للعام الدراسي ١٩٩٦-١٩٩٧ طالبان فقط وجنسيتهما سودانيان مقيدان على منح^(٦٥).

وتوزع مناهج كلية القرآن الكريم بطنطا على النحو التالي:

- السنة الأولى: وتشتمل على ست مواد دراسية هي :
علوم القرآن، قراءات شاذة، تاريخ تشريع، ومادتا: الملل والنحل، اللغة الإنجليزية، ثم مادة: القراءات المتواترة .
- السنة الثانية: وتشتمل على ست مواد دراسية هي :
علوم القرآن، قراءات شاذة نظريا، علوم حديث، الوقوف والابتداء، واللغة الإنجليزية، والقراءات المتواترة .
- السنة الثالثة: وتشتمل على سبع مواد دراسية هي :
الفواصل، التوجيه النظري، البلاغة، ثم المواد القراءات المتواترة، والتوحيد، وفقه الكتاب والسنة، والتفسير .
- السنة الرابعة: وتشتمل على خمس مواد دراسية هي :
التوحيد، والحديث، والتفسير، القراءات المتواترة، فقه الكتاب والسنة .
وبجدر الإشارة بأن الطلاب الوافدين من القارة الأفريقية يدرسون في معظم كليات جامعة الأزهر، ويزداد عددهم من عام دراسي إلى آخر، حتى أصبحوا مقيدين بالكليات الإقليمية. فهم مقيدين في كليات البنين بالقاهرة بكليات (اللغة العربية، الشريعة والقانون، أصول الدعوة، الدعوة الإسلامية، الدراسات الإسلامية والعربية، ومعظم الطلاب الأفارقة المقيدين بهذه الكليات

على منح دراسية من الأزهر الشريف^(٦٦)، أما كليات التجارة، الطب البشرى، طب الأسنان، الصيدلة، التربية، اللغات والترجمة، العلوم، الزراعة، الهندسة، فإن الطلاب الأفارقة المقيدون بهذه الكليات على منح دراسية خارجية، أى تقوم بعض الدول بتقديم المنح لهؤلاء الطلاب، ومن الملاحظ أن هذه المنح لا تتعدى خمس منح فى كل كلية للطلاب الأفارقة^(٦٧).

أما كليات البنين بالأقاليم فإن الطلبة الأفارقة مقيدون بكليات (اللغة العربية بالمنوفية، أصول الدين والدعوة بالمنوفية، الشريعة والقانون بطنطا، أصول الدين والدعوة بطنطا، القرآن الكريم للقراءات وعلومها بطنطا، اللغة العربية بالزقازيق، اللغة العربية بالمنصورة، أصول الدين والدعوة بالمنصورة، الشريعة والقانون، الدراسات الإسلامية والعربية بدمياط، اللغة العربية بإيتاى البارود، الشريعة والقانون بدمهور، اللغة العربية بأسبوط، والشريعة والقانون بأسبوط)، بنسب ضئيلة لا تتعدى عشر طلاب فى كل كلية^(٦٨).

ويلاحظ أن مادة الفقه مقررّة على جميع الكليات، وقد روعى التناصب بينها وبين المواد الدينية الأخرى بحيث يكون هناك تعادل بين هذه المواد من حيث الساعات المقررة للتدريس أسبوعياً فى كل فرقة دراسية^(٦٩).

مما سبق يتضح لنا المواد الدراسية التى كانت تدرس للطلبة المصريين والوافدين بالأروقة والتى لا تتعدى عشرين مادة دراسية فى كل مرحلة من مراحل التعليم ووجود ثلاث كليات فقط هى اللغة العربية، والشريعة، وأصول الدين، أما بعد التطوير فأصبحت الكليات النظرية والعملية المتطورة التى تواكب التقدم، وانتشرت الكليات الأزهرية حتى أصبحت أربع وستين كلية مختلفة بكافة محافظات

الجمهورية، وكان لتعليم الأفارقة نصيب كبير خاصة بالكليات التي تهدف لنشر تعاليم الدين الإسلامي واللغة العربية، وهذا التطور التعليمي يجعلنا أن نبحت ونعالج مسألة الطلبة الوافدين الأفارقة إلى الأزهر قبل التطوير وبعده وذلك من خلال الفصل التالي.

الفصل الخامس

الوافدون الأفارقة إلى الأزهر

الفصل الخامس

الوافدون الأفارقة إلى الأزهر

الأزهر من أقدم الجامعات العلمية التي تقدم خدماتها التعليمية لكافة الشعوب الإسلامية قبل نيف وألف سنة إلى اليوم، فقد كانت وفود الطلبة تقبل عليه من أرجاء الدنيا كلها، فيجاءون فيه، ثم يعودون إلى بلادهم شيوخا، يقومون بدورهم في إنشاء المعاهد الدينية الإسلامية. وإلى الأزهر يعود الفضل الكبير فيما تمتعت به مصر من مكانة على مر العصور كمركز من مراكز العلم والمعرفة في شتى بقاع الدنيا^(١). من أجل هذا أنشئ بالأزهر ما عرف بنظام الأروقة^(٢).

وكان لكل رواق مسئول يسمى بشيخ الرواق، وغالبا ما يكون هذا الشيخ من أهله. ويعين شيخ الرواق بناء على مؤهلاته العلمية، وأقدميته، وترشيحه من المقيمين بالرواق. فعندما يخلو منصب شيخ الرواق، فإن طلبة هذا الرواق يجتمعون، ويختارون شيخهم، ويكتبون ذلك في عريضة يوضحون فيها أسباب الاختيار، مع توضيح السن، ودرجة الورع والتقوى التي يتحلّى بها الشيخ الجديد للرواق، وكذا يتم توضيح وقت تخرجه في الأزهر، وعام التدريس فيه، ثم يصدر قاضى القضاة قراره بتعيين شيخ الرواق، ويعتمده من شيخ الأزهر^(٣)، ولشيخ الرواق سلطات متعددة في رواقه. فهو الذي يدافع عن مصالحه، ومصالح المقيمين فيه، وهو المسئول عن أمن الرواق، وعن استقبال الوافد، ويكون حلقة الاتصال بين الطالب الوافد والإدارات المعنية بالأزهر، ويقدم للوافد كافة المراسلات التي يحتاج إليها في قيده بالدراسة، ويقوم شيخ الرواق بمراقبة سلوك الطالب الوافد ويوجهه، ويرشده، حتى يصبح مثاليا، كما يقوم بالدفاع عن حقوق المجاورين المادية

والغذائية والتعليمية، فيقوم بمطالبة حقوق رواقه من الأوقاف للإنفاق عليه، وكذلك إحضار حصة الرواق من الجراية المتخصصة للرواق، ويقوم بتوزيعها، وكذلك الكسائي والنقود والكتب، كما يقوم بتجديد رواقه وإصلاحه وغالبا ما كان يتم تعيينه ناظرا على أوقاف رواقه، ولكل رواق وكيل يطلق عليه نقيب الرواق ومهامه تنحصر في أمانة سجلات الرواق فهو يعمل كاتباً للرواق فيدون أسماء الطلاب بالسجلات ونوع الدراسة وكافة بيانات الطالب، وكذلك حضوره وتغيبه وتأخيرته، كما يدون أسماء المشايخ، وتاريخ الالتحاق بالأزهر، وكافة البيانات الكاملة التي تدل على جنسية كافة الموجودين بالرواق، وتاريخ القدوم، ومدة الإقامة، والنقيب مسئولية المكتبة المقامة بالرواق، ويشرف على المطبخ، ويوزع الجراية والهبات والعطايا على المقيدین بسجل الرواق^(٤).

وقد تعددت الأروقة تبعا لعدد الأقاليم التي يفد منها الدارسون سواء من مصر أو من خارجها^(٥) فهي كالتالي:

١- أروقة المصريين:

وهي الأروقة التي يتوافد عليها طلاب العلم بالأزهر من مختلف محافظات مصر، وكانت هذه الأروقة تعرف بأسماء أقاليم أو محافظات مصر مثل رواق الشرقاوية، رواق الصعايدة، ورواق الفشنية، ورواق الفيومية، ورواق البحاروه، ورواق العميان، ورواق الشنوائية، ورواق الحنفية، ورواق ابن معمر، ورواق الاقبغاوية، والرواق العباسي، وغيرهم^(٦).

٢- أروقة الوافدين:

وهي أكثر الأروقة عدداً، وأعظمها ثراء لما يوقف عليها من إيرادات مرصودة عليها، وتتعدد هذه الأروقة بتعدد الجنسيات واللهجات فتوجد الأروقة

الخاصة بالأقاليم الجغرافية، والأروقة التي أقيمت على أساس المذهب الديني، وتلك التي لم تنقيد بأي من هذه الشروط، وتجدر الإشارة بأن الدول الأفريقية تحتل النسبة العظمى من عدد هذه الأروقة، وعدد الطلاب الوافدين إلى الدراسة بالأزهر وعند وصول الوافد الأفريقي إلى مصر للتعليم بالأزهر تصرح له إدارة جوازات السفر بالدخول إلى البلاد للالتحاق برواقه المخصص له بالأزهر الشريف وترسل معه خطابا لشيخ الرواق لاستكمال بياناته ثم يعود مرة أخرى إلى إدارة الجوازات بعد تدوين المعلومات اللازمة التي تفيد قيده الفعلي بالرواق والعمود الذي ينتسب إليه ^(٧)، ويصبح هذا الإجراء إجراء آخر من شيخ الرواق يتمثل في ملء الطالب الاستمارة المعدة للالتحاق برواق الجهة التي ينتمي إليها ويبحث شيخ الرواق حالة الطالب المستوفاة بشرط السن فهو لا ينقص عن ١٢ سنة ولا يزيد عن خمس وعشرين سنة بمقتضى شهادة الميلاد أو ما يقوم مقامها من الأوراق الرسمية أو جواز السفر أو شهادة من طبيب الأزهر، وكذلك يكون ملما بالقراءة والكتابة إماما يؤهله للمطالعة في الكتب وتلاوة القرآن الكريم من المصحف الشريف، أما من لا يتكلم العربية فتعد له فترة التحاق لتعليمه اللغة العربية قراءة وكتابة وفهما في مدة أقصاها ثلاث سنوات ثم يمتحن، ويلحق بالسنة التي تؤهله معلوماته لها، ويرفع الطالب من شيخ الرواق إلى شيخ القسم العام مشفوعا برأيه في قبول الانتساب أو رفضه، وتؤلف لجنة لفحص طلبات الانتساب واختيار الطلاب من شيخ القسم العام واثنين يتم اختيارهما من العلماء المدرسين بالقسم، ويحضر اللجنة كل شيخ رواق له طلبات في اللجنة المنعقدة، أو وكيل عن شيخ الرواق للاسترشاد برأيه، ويقبل الانتساب في جميع أيام السنة الدراسية ولكن لا تحتسب سنة الانتساب من سنة الدراسة إلا إذا انتسب الطالب في الأشهر الثلاثة

الأولى من السنة الدراسية، وتقيد طلبات المقبولين في سجلات قسم البعثات الإسلامية موضحاً فيها الرواق التابع له الطالب، ويصبح للطالب بعد ذلك رقم خاص يبلغ به شيخ الرواق لقيده في سجل رواقه^(٨).

ثم يرسل خطاباً إلى مدير إدارة الأمن العام يفيد فيه بأن الطالب المذكور الذي وفد للرواق تم قيده تحت رقم معين بسجل الرواق وتمت الموافقة على انتسابه^(٩)، ويوضح بالخطاب كافة البيانات الخاصة بهذا الطالب الوافد وبذلك يصبح الطالب في مأمن عند دخوله وخروجه من مصر ويكون معروفاً بقيده ضمن طلبية الأزهر الشريف^(١٠). وعند عدم استجابة الطالب لأوامر شيخ الرواق، ويتجاوز حدوده في انقطاعه عن الدراسة أو أن يخل باللوائح والقوانين يحق لشيخ الرواق أن يتقدم بعريضة بها كافة بيانات الطالب ويوضح فيها الأسباب التي يرى من أجلها شطب قيد الطالب، ويعرضها على شيخ القسم العام المشرف على الأروقة ليوضح رأيه ثم يعرض هذا الأمر على اللجنة المختصة، ثم يعرض رأى اللجنة ليتم اعتماده من شيخ الجامع الأزهر ليكون له القرار الصحيح أما الموافقة على الشطب أو عدمه^(١١).

ولا يحق للطالب الوافد أن يغادر البلاد إلى أي بلد آخر حتى ولو كان ذلك للشعائر الدينية أو فرائضها كالحج أو العمرة إلا بتصريح من شيخ الرواق معتمداً منه شخصياً يسمح له بالسفر لمدة معينة على ألا يتجاوز الطالب هذه المدة لأي سبب من الأسباب لكي لا يتم شطب قيده من الرواق وإبلاغ قرار الشطب إلى الجهات المعنية لتمنعه من دخول البلاد، وعلى ذلك فإن الطالب يحتفظ بالتصريح الحاصل عليه من شيخ الرواق وإظهاره للجهات المسؤولة بمنافذ مغادرة البلاد عند

السفر، ثم اظهاره مرة أخرى للجوازات والأجهزة المعنية بمنافذ الوصول عند عودته، وفور وصوله للرواق يسلم التصريح إلى شيخ الرواق أو نائبه الذي يحفظه ويدونه بسجل الرواق (١٢).

ويمثل الرواق وحدة إسلامية بمعناها الواسع لاشتماله على طلاب من مختلف الأجناس والألوان واللغات من أفريقيا، فمشاعر الأخوة قد احتوتها الأروقة وعمقتها بين قلوب المسلمين (١٣)، وقد تقرر إعداد مشروع لائحة البعث الإسلامية بناء على قرار المجلس الأعلى للأزهر طبقاً لأحكام القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٤٤ الذي تضم لجنة تتألف من أصحاب الفضيلة مفتي الديار المصرية، وشيخي كليتي الشريعة وأصول الدين، ووكيل وزارة المعارف العمومية، وأقرت هذه اللجنة شروط القبول والانتساب وخطط الدراسة والمناهج ونظم الامتحانات لقسم البعث الإسلامية بالجامع الأزهر، وتتكون قرارات هذه اللائحة من اثنين وثلاثين مادة، وقد أوضحت أن قسم البعث الإسلامية بكل إداراته يتبع لقسم العام بالجامع الأزهر، كما يوضح شروط انتساب الطلاب لهذا القسم ومراحل التعليم والمواد الدراسية والمناهج ونظم الامتحانات والعقوبات التأديبية، والانتساب في المعاهد والكليات، والنهاية الكبرى، والنهاية الصغرى للمواظبة والسلوك، والمواد الدراسية التي يتم اختبار الطالب فيها (١٤).

والأروقة الخاصة بالوافدين الأفارقة هي:

١- رواق المغاربة:

من أهم أروقة الأزهر لكثرة عدد المجاورين المقيدين به، ولمساحته الكبيرة بالنسبة للأروقة الأخرى، وقد خصص هذا الرواق لطلبة الأزهر الوافدين من بلاد شمال أفريقيا (المغرب، الجزائر، وتونس) وأهم شيوخ هذا الرواق هو الشيخ أحمد

عبد السلام المصوري المغربي، وهو يقع في الجانب الغربي من صحن الجامع إلى يمين الداخل من باب المغاربة، أي غرب المقصورة مما يلي الجنوب وهذا الباب لا يفتح إلا في الأعياد فقط، وللرواق باب آخر على صحن الجامع، ويحتوى مبنى الرواق على خمس عشرة بائكة قائمة ترتكز عقودها على أعمدة رخامية، يحتوى الدور العلوي كتبخانة ومساكن، ومكتبة كبيرة تسمح بالاستعارة الخارجية لجميع مجاوري الأزهر، كما تضم عددا من نفائس المخطوطات، وبالرواق مطبخ وبئر وصنابير، وله كاتب وبواب، وكان مقدرا لهذا الرواق ثمانمائة واثنتان وستون رغيفا كحصاة من الجراية المستحقة لمجاوري هذا الرواق كل يومين، ومن شروط الأوقاف المحبوسة على هذا الرواق أنه لا يستحق مرتباته وجراياته إلا من كان مالكي المذهب، ومن شخصيات هذا الرواق الفيلسوف ابن خلدون وشهاب الدين المقرئ^(١٥).

وقد أوضح السجل الخصوصي للطلبة الغرباء بمشيخة القسم العام أن طلاب هذا الرواق قد وصل عددهم إلى مائة وخمسة وخمسين طالبا في العام الدراسي ١٩٣٣/١٩٣٤^(١٦). وقد احتفظ بهذا العدد من طلابه حتى بلغ عددهم مائة وأربعة وأربعين طالبا في العام الدراسي ١٩٤٨-١٩٤٩، يدرس ثلاث عشر طالبا بكلية الشريعة، ثلاث طلاب بكلية أصول الدين، خمس عشر طالبا بكلية اللغة العربية، ثمان طلاب بمعهد القاهرة، مائة وستة طالب بالقسم العام بالأزهر. ثم تزايد العدد إلى مائتي وسبع وستين طالبا في العام الدراسي ١٩٥١-١٩٥٢، وتراجع هذا العدد نسبيا في العام الدراسي ١٩٥٥-١٩٥٦، حيث بلغ مائتي وخمس وأربعين

طالب^(١٧). وأستقر هذا العدد حتى تم افتتاح مدينة البعوث الإسلامية رسمياً في سبتمبر عام ١٩٥٩.

وأهم أوقاف هذا الرواق هو وقف التاجوري المقيد بالأوقاف تحت رقم ٥٤٠، ورغم أنه لم يذكر قيمته المادية إلا أنه قد ذكر بصفة مستمرة في مكاتبات بين شيخ الرواق وشيخ الأزهر بشأن المطالبات المستمرة للإيجارات المتعددة الموقوفة للصرف على هذا الرواق مما يتضح أنه يعد من الأوقاف المهمة لهذا الرواق^(١٨). وهناك وقف آخر مهم هو وقف الست زينب سعيد الجوادى، ولكنه خاص بطلبة العلم من جزيرة جربة التي ينتمي طلبتها لهذا الرواق بشرط أن يقدم شيخ الرواق إلى قلم حسابات الأزهر بياناً يوضح فيه مواظبة هؤلاء الطلاب على الاشتغال بطلب العلم، ولم يستدل على بيانات أخرى حول هذا الوقف من حيث رقم هذا الوقف أو قيمته المادية^(١٩).

وقد ذكرت في بعض المصادر أوقاف أخرى لهذا الرواق وهى وقف أبى عبد الله محمد مراد (٢٧١ جنيه)، الوقف الكبير للمغاربة (٢٢٥٠ جنيه)، وقف الشرايبي (٦٠ جنيه)، وقف السيد رشيد أبو النصر (١٧٤ جنيه)^(٢٠). ويجدر الإشارة إن لهذا الرواق دفتر إعانات مثل باقي الأروقة موضح فيه أسماء طلبة الرواق والرقم المسلسل الخاص بالطالب وتاريخ قيده بالرواق، كما يوضح الدفتر المدة التي سوف يقضيها الطالب بالرواق، لكي لا يتم التوفير لهذا الطالب حصته من الجراية كما يصرف للطالب بدل سكن مقداره خمسون قرشاً بالإضافة إلى إعانة شهرية، وتتراوح هذه الإعانة الشهرية ما بين أربعة جنيهات ونصف الجنيه،

أربعة جنيهاً وثمانية وأربعين قرشاً وهذا بحسب أيام الحضور والغياب لكل طالب (٢١).

٢- رواق الجبرت (الجبرية):

يقع هذا الرواق داخل رواق البرنيه، وقد كان مخصصاً لطلبة العلم الوافدين من الصومال والحبشة وإريتريا وشرق أفريقيا، والجبرت اسم مدينة حبشية تقع على الساحل الأفريقي لخليج عدن وهي تتبع بلاد زيلع، وقد قدم من هذه المدينة في نهاية القرن الخامس عشر الميلادي الشيخ حسن الجبرتي وجاور بالأزهر، وعين شيخاً لرواق الجبرتيه، وجاء من بعده ابنه الشيخ عبد الرحمن الجبرتي وجاور بالأزهر، وعين شيخاً لرواق الجبرتيه واستقرت أسرته في مصر، وجاء من بعده ابنه الشيخ عبد الرحمن الجبرتي المؤرخ المشهور (٢٢). وقد اشتهرت هذه العائلة بالذكاء والإقبال على العلم، وتتابع أفراد هذه الأسرة على مشيخة الرواق زهاء ثلاثة قرون، ويحتوي رواق الجبرت على دكة ودواليب، وكانت حصته المقررة له من الجراية كل يوم مائة وخمسين رغيفاً (٢٣).

وقد ذكره الجبرتي بأنه رواق خاص بالوافدين من أثيوبيا والمناطق المجاورة (٢٤). وهو كما في الأروقة به دفتر إعانات موضحة به البيانات الخاصة بالطالب ليحصل بموجبها على منحة بدل السكن والإعانة الشهرية، وقد اتضح من خلال هذه السجلات الخاصة بطلبة الرواق في العام الدراسي ١٩٣٣-١٩٣٤م أن عدد المجاورين خمسة وأربعين شخصاً يدرسون بمنحة من الأزهر (منهم تسعة عشر طالباً على المذهب الشافعي)، وعشرون على المذهب الحنبلي، وخمسة على المذهب الحنفي، وواحد فقط على المذهب المالكي، ومن هنا يتضح لنا أن طلاب هذا الرواق يدرسون المذاهب الأربعة، وهذا دليل على إتاحة الفرصة أمام الطالب

بهذا الرواق لاختيار المذهب الملائم له ولأفكاره، وقد بلغ عدد طلاب هذا الرواق مائة طالب فقط للعام الدراسي ١٩٣٣-١٩٣٤ (٢٥).

وفي العام الدراسي ١٩٤٩-٤٨ قل عدد الطلاب إلى سبع وستين طالبا، يدرس اثني عشر طالبا بكلية الشريعة، تسع طلاب بمعهد القاهرة، ست وأربعين بالقسم العام بالأزهر. ثم تزايد العدد إلى ثلاثمائة وتسع طلاب في العام الدراسي ١٩٥٢-٥١، وتراجع نسبيا فبلغ عدد طلاب هذا الرواق للعام الدراسي ١٩٥٥-١٩٥٦ مائتين وثمانية وتسعين طالبا كانوا مقيدين بدفاتر هذا الرواق (٢٦).

وأهم أوقاف هذا الرواق وقف حيدر أغا الحبشي الذي تبلغ قيمته المالية خمسمائة وسبعة عشر جنيها، وهي مناصفة بين رواقى الجبرت والسنارية، ووقف الحاجة حفيظة الألفية الذي بلغ أربعمائة وأثنين وخمسين جنيها (٢٧).

٣- رواق السنارية:

وهو على يمين الداخل من باب المغاربة أي غرب رواق المغاربة مما يلي الصحن قبل باب رواق الأتراك، وقد إنشاه محمد على باشا استجابة لالتماس الشيخ محمود وداعه السناري، وقد بدأ منذ ذلك الحين بالعقار القديم الذي اشتراه محمد على باشا لأهل جهة إقليم سنار في السودان. ثم أمر بهدمه وأقام على أرضه هذا الرواق وجعل تحته حانوتين أوقفهما على الرواق، وتوضح سجلات القسم العام للطلبة الغرباء بالأزهر الشريف أن عدد طلاب هذا الرواق في العام الدراسي ١٩٣٣-١٩٣٤ قد بلغ اثنين وثلاثين طالبا (منهم اثنان على المذهب الشافعي، وثلاثة على المذهب الحنفي، وسبعة وعشرين على المذهب المالكي)، بالإضافة إلى المقيدتين بالقسم المؤقت والبالغ عندهم اثنين وأربعين طالبا (منهم ثلاثة على المذهب الشافعي، وخمسة طلاب على المذهب الحنفي،

وأربعة وثلاثين طالبا على المذهب المالكي، وبذلك يصبح إجمالي عدد الطلاب أربعة وسبعين طالبا (خمسة على المذهب الشافعي، ثمانية على المذهب الحنفي، وواحد وستون طالبا على المذهب المالكي)، وبذلك فيتضح أن هذا الرواق يجمع أصحاب المذاهب الثلاثة المالكي والحنفي والشافعي ولا يقبل أصحاب المذهب الحنبلي^(٢٨).

وقد حظي هذا الرواق بعدد من الأوقاف حبست أرزاقها عليه، فعلاوة على ما ذكر فإن هناك بعض حكاكين أوقفها أصحابها للصرف على هذا الرواق، وهناك وقف للمرحوم على بك خورشيد السناري ووالده، المشروط صرفه على العلماء والطلبة بهذا الرواق من المذاهب الثلاثة، ولم يستدل على بيانات حول هذه الأوقاف وأرقامها أو عناوينها وقيمتها المادية^(٢٩). وقد تحدثت المصادر عن وقف ربحان أغاصبري (ست وسبعين جنيها)، ونص وقف حيدر باشا أغا الحبشي (خمسمائة وسبع عشر جنيها)، ووقف فاطمة برلنتي هانم والبالغ مقداره (مائتي وواحد وسبعين جنيها)^(٣٠).

وتذكر جميع المصادر أن نصيب هذا الرواق ثمانون رغيفا بينما تذكر الوثائق المصرية أن نصيب الرواق خمسة وثمانون رغيفا، ويتضمن هذا الرواق دفاتر وسجلات للطلبة المجاورين له مشتملا على كافة بيانات الطلاب ليتقاضوا بدل السكن المقرر لهم بالإضافة إلى الإعانة الشهرية، كما تفيد الوثائق أيضا بأن الربيع الذي صرف نقدا من الرزنامة^(٣١) في العام الدراسي ١٩٣٣-١٩٣٤ لطلبة هذا الرواق كبذل أو إعانة شهرية هو ثلاثمائة وعشرون جنيها، وهذا الربيع من وقف المرحومة فاطمة برلنتي هانم المشروط صرفه على علماء وطلاب هذا الرواق^(٣٢).

وفي العام الدراسي ١٩٤٩-٤٨ بلغ عدد الطلاب ثلاثة وثلاثين طالبا، منهم ثلاث عشر طالبا يدرس بكلية الشريعة، وعشر طلاب بكلية اللغة العربية، وطالبان بمعهد القاهرة، وثمان طلاب بالقسم العام بالأزهر، وتزايد عدد الطلاب في العام الدراسي ١٩٥٥-١٩٥٦ فبلغ مائتين وسبعة وثمانين طالبا، مما يدل على أن عدد الطلاب يتزايد زيادة مطردة، الأمر الذي يبين أهمية دور الأزهر لدى دول القارة الأفريقية وخاصة بهذا الرواق (٣٣).

٤- رواق البرابرة:

يسكن مجاورو البربر من موريتانيا والبلاد المحيطة. وهو عبارة عن مخزن ودواليب يحفظ فيه مجاوريه أشياءهم وكتبهم ويقع على شمال الداخل من باب الشربة، أي شمال الداخل من باب المقصورة الشرقي، وأهم مشايخه الشيخ محمد نور البربري، وعدد الجراية التي تقدم لأهله كل يوم إحدى عشر رغيفا وربيع رغيف (٣٤).

كما يقدم للطلاب بدل السكن المقرر، والإعانة الشهرية المقررة للطلبة الغرباء والتي يتقاضاها الطالب من واقع رقمه بسجل الرواق الخاص بالإعانات وترتبط نسبة الإعانة ارتباطا وثيقا بالغياب والحضور لكل طالب، ويلاحظ إن عدد الطلبة المقيدین برواق البرابرة في العام الدراسي ١٩٣٣-١٩٣٤ قد بلغ سبعة وثلاثين طالبا كلهم على المذهب المالكي بالإضافة إلى الطلاب المقيدین بالقسم المؤقت والبالغ عددهم خمسة وأربعين شخصا وكلهم على المذهب المالكي أيضا مما يتضح إن هذا الرواق لا ينتمي إليه إلا أصحاب المذهب المالكي فقط فيصبح عدد المجاورين فيه اثنين وثمانين شخصا (٣٥).

أما الأوقاف المحبوسة على هذا الرواق لم يستدل عليها، إلا أن هناك حوالا ت بريدية بمثابة صدقه كانت ترسل باسم جناب المحترم وكيل مكتب بريد الأزهر ومبالغها لا تزيد عن جنيهين فقط، وكانت لصالح وزارة المالية على أن تضم لحساب جامع الأزهر، والمعاهد الدينية، ومن الطبيعي أن صرف مقررات الطلبة الغرباء بهذا الرواق شهريا كان يتم مثل باقي الأروقة الأخرى للغرباء دون أي نقصان كما هو متبع في كافة الأروقة الأخرى (٣٦).

٥- رواق البرناتويه (أو البرنيه-أو البرنو):

خاص بالطلبة القادمين من غرب أفريقيا كبلاد السنغال وساحل الذهب، وغانا، ونيجيريا، وغينيا، ويقع هذا الرواق في الرحبة المسقوفة خارج باب الأتراك بين رواق الأتراك ورواق اليمنيه، وهو يشغل الدور الأرضي الذي كان يشغله طلبة الأتراك أي داخل رواق الجبرت، ويلاحظ أن شيخ هذا الرواق هو نفس شيخ رواق الجبرت، وأهم شيوخه هو الشيخ أحمد محمد الجبرتي، ومقرر له أن يصرف من الجراية ٢٥ رغيفا ونصف رغيف (٣٧).

ويضاف إلى الجراية بدل السكن والإعانة الشهرية المقررة لكل طالب وافد يتعلم في الأزهر الشريف ومقيد بسجلات هذا الرواق، ومن الطبيعي أن تحتسب الإعانات بحسب أيام الحضور والغياب لكل طالب، ومن الملاحظ أن عدد الطلبة المقيدين بهذا الرواق في العام الدراسي ١٩٣٣-١٩٣٤ قد بلغ تسعة عشر شخصا كلهم على المذهب المالكي علاوة على الطلبة المقيدين بالقسم المؤقت وقد بلغ عددهم ثمان عشر شخصا وكلهم على المذهب المالكي أيضا، وبذلك يصبح عدد المقيدين بهذا الرواق سبعة وثلاثين شخصا كلهم على المذهب المالكي (٣٨).

وقد أوقف منزل محمد سرور أغا لكي يصرف من ريعه على إقامة شعائر الصلوات بالزاوية المقامة بجانب الرواق، وشراء مهمات الزاوية، وخيز للمجاورين كما يتم صرف هذا الوقف على كل ما تحتاجه الزاوية من إصلاحات وما يحتاجه القائمون والمجاورون ولم ينكر القيمة المادية لهذا الوقف^(٣٩)، وكذلك فقد ربط المرحوم محمد سرور أغا نصف إيراد الأطيان لتكون على طلبه هذا الرواق وقد بلغ مجمل المستحق من وقف الأطيان ٦١,٦٩٦ جنيه أي يصبح ما يستحقه هذا الرواق من الوقف هو مبلغ ٣٠,٨٤٨ جنيه (ثلاثون جنيهًا، وثمانمائة وثمانية وأربعون مليمًا لا غير)^(٤٠).

وقد ذكرت بعض المصادر أن إجمالي وقف المرحوم محمد سرور أغا لهذا الرواق هو ١٤١ جنيهًا، فإذا كان وقف الأطيان ٣٠,٨٤٨ جنيه فيكون الباقي وهو مبلغ ١١٠,١٥٢ جنيه وبذلك يرى الباحث أن هذا المبلغ مبالغ فيه إذا كان ناتجًا من قيمة وقف منزل محمد سرور أغا في ذلك الوقت^(٤١).

وفي العام الدراسي ١٩٤٩-٤٨ بلغ عدد الطلاب ٣٥ طالب، ٣ منهم بكلية الشريعة، ٣٢ طالب بالقسم العام بالأزهر، وقد تزايد عدد الطلبة المجاورين لهذا الرواق تزايدًا ملحوظًا، فقد بلغ عددهم في العام الدراسي ١٩٥٥-١٩٥٦ سبعة وتسعين طالبًا مقيدًا بسجلات الرواق^(٤٢).

٦- رواق صليح (دكارنة صليح-الدكارنة الصليحية):

يسكن الطلبة الوافدين من منطقة تشاد والبلاد المجاورة بوسط القارة الأفريقية، وهو يشبه رواق البرابرة إذ أنه مجرد مخزن به دواليب لحفظ أشياء الطلبة وكتبهم، ويقع بجوار رواق الشراقوه شمال المقصوره، وقد نقل طلبته إلى الرواق العباسي بعد قيام ثورة يوليو مباشرة، ويقع في الركن الغربي الشمالي من

الجامع ويشتمل على ثلاثة أدوار، وهو من أكبر الأروقة وأحدثها، علما بأن هذا الرواق بنى بأمر من عباس حلمي الثاني خديوي مصر ليحمل اسمه في الأزهر، وقد بنى على الطراز العثماني الجميل من حيث تخطيطه ونقوشه وأوضاع نوافذه وأبوابه، وأبرز شيوخ هذا الرواق هو الشيخ جمعه عبد الرحمن الصليحي، وقد خصص للرواق سبعة عشر رغيفا وربيع رغيف، وهي الحصاة المقررة لهم من الجراية كل يومين (٤٣).

ويلاحظ من سجلات الرواق أن عدد الطلبة المقيدين في العام الدراسي ١٩٣٣-١٩٣٤ قد بلغ أحد عشر شخصا وكلهم على المذهب المالكي فيصبح مجموع الطلبة المقيدين بالرواق سنة وعشرين شخصا جميعهم على المذهب المالكي (٤٤).

ومثلما يشبه هذا الرواق رواق البرابرة في المنقولات فإن هذا الرواق اقرب الأروقة المرتبطة برواق البرناوية لما يتميز به من تقارب مجاوري الرواقين في العادات والتقاليد واللهجات واللغة وأهم من هذا كله أن مصدر وقف الرواقين هو مصدر وقف واحد وهو نفس قيمة الوقفين أيضا، فقد ذكرت الوثائق أن النصف الآخر من إيراد الأقطيان التي أوقفها المرحوم محمد سرور أغا وهو مبلغ ٣٠,٨٤٨ جنيها بصرف على طلاب ومشايخ مجاوري رواق صليح ليصرف منه على الإعانة الشهرية المقررة وبدل السكن لكل طالب مقيد بسجلات الرواق على أن تحسب الإعانات بحسب أيام الحضور والغياب لكل طالب وكذلك يتم مناصفة منزل المرحوم محمد سرور أغا بين رواق البرابرة وهذا الرواق للزاوية التي يصلى فيها مجاورو أهل الرواقين والباقي من الوقف يتم مناصفته بين إدارة الرواقين (٤٥). وتذكر المصادر أن هناك وفقا آخر للمرحوم بشير أفندي شكري

وقيمته المالية ثلاثة وعشرون جنيها تصرف على طلبة الرواق ومشايخه^(٤٦). ويلاحظ أيضا أن عدد الطلاب يتزايد تزايدا طرديا في هذا الرواق، فقد بلغ عدد طلاب الرواق مائتين وستة طالب مقيدين بسجلاته في العام الدراسي ١٩٥٥-١٩٥٦.

٧- رواق الدكارنة: (دارفور-الدارفور-الدكارنة الغورية):

خاص بطلبة أهل إقليم بلاد دارفور وسنار وتكرور، ويقع هذا الرواق طرف المقصورة الجديدة شمال الداخل من باب الصعايدة أي تحت رواق الشوام، وهو عبارة عن مبنى أرضى يحتوى على محل واحد فسيح، وأبرز شيوخ هذا الرواق هو الشيخ حسن عبد الوهاب الدكروري، ويخصص لهذا الرواق ثلاثة وثلاثون رغيفا كل يومين من الجراية المقررة للأروقة^(٤٧). ويتضح من سجلات الرواق أن عدد الطلاب المقيدين بهذا الرواق في العام الدراسي ١٩٣٣-١٩٣٤ خمسة أشخاص فقط على المذهب المالكي بالإضافة إلى الطلبة المقيدين بالقسم المؤقت والبالغ عددهم خمسة أشخاص أيضا وهم على المذهب المالكي مما يجعل المجموع الكلي لطلاب هذا الرواق عشرة أشخاص فقط وكلهم على المذهب المالكي^(٤٨).

ولم نلاحظ أوقافا خاصة على هذا الرواق مما يجعله يخضع لأوقاف الصدقة التي كانت ترسل للخزانة العامة باسم حساب الجامع الأزهر، والمعاهد الدينية للقيام بكافة المصروفات التي يحتاجها الرواق ومجاوروه من الطلاب، وقد أوضحت الوثائق إن الطلاب المقيدين بسجلات هذا الرواق يتقاضون منحة بدل السكن والإعانة الشهرية المقررة لهم والتي تتراوح ما بين ٤,٥ جنيه أو ٤,٤٨ جنيه

شهريا لتتيح للطالب حياة كريمة، وهذا يرتبط بنسبة الحضور والغياب لكل طالب (٤٩).

ويُضح ضالة إعداد الطلاب في هذا الرواق إلا إن عددهم قد ارتفع ارتفاعا ملحوظا في العام الدراسي ١٩٤٩-٤٨ حيث بلغ ١٨ طالب، أثنين بكلية الشريعة، ١٦ بالقسم العام بالأزهر، ثم تراجع العدد في العام الدراسي ١٩٥٦-٥٥ حيث بلغ اثني عشر طالبا وجميعهم على المذهب المالكي (٥٠).

٨- رواق (رواق الفلحة):

وخصص للوافدين من أهل أفريقيا الوسطى (٥١)، وهو من الأروقة الصغيرة الحديثة التي أنشئت في القرن التاسع عشر الميلادي، ويتحمل الأزهر كافة الأعباء المقررة لمجاوري هذا الرواق كما هو متبع بالأروقة الأخرى من حيث نسبة الجراية، وعلاوة بدل السكن، والإعانة الشهرية المقررة التي يتقاضاها الطلبة الغرباء من واقع سجل الرواق بنسبة الحضور والغياب، ويتحمل الأزهر كذلك كافة المصاريف الخاصة بالرواق من حصر ومياه وزيت وأتوات نظافة وخلافه، ولم يذكر عدد طلبة أو أسماء أوقاف تم وقفها للصرف على هذا الرواق، ولكن كل ما ذكر هو إن طلابه كان يحصل الواحد منهم على إعانة تتراوح ما بين ثلاثة، وثمانية جنيهات شهريا (٥٢).

وتأتى ثورة يوليو ١٩٥٢، لتأكد للعالم أجمع مدى اهتمامها بالأزهر الشريف وبالمسلمين، في كافة أنحاء العالم الإسلامي بمرحلة التطوير، وعن طريق السفارات المصرية والمكاتب الثقافية الملحقة بها في السبلات المختلفة. تقدم المساعدات والعون لأبناء الدول الأفريقية فتكون دليل يوضح رسالة الأزهر التعليمية بجميع مراحل التعليم المختلفة ومناهجها، ومعلومات وافية عن المعاهد،

والكليات وكذلك الشهادات التي يحصل عليها الخريج، كما توضح المكاتب الثقافية الملحقة بالسفارات المصرية بالدول الأفريقية بيانات كاملة عن المنح التي يقدمها الأزهر موضحة شروط هذه المنح، وبياناتها، وتخصصاتها المختلفة، وطريقة الالتحاق والحصول عليها، وتأتي كافة هذه البيانات للمكاتب الثقافية عن طريق إدارة البعثات الإسلامية بمجمع البحوث الإسلامية^(٥٣).

وتحدد عدد المنح سنوياً بمعرفة لجنة من وزارة الخارجية يمثل فيها مسئول من مدينة البعثات الإسلامية ومسئول من الأزهر الشريف وتبحث هذه اللجنة عدد المنح الواجب الإعلان عنها لكل دولة إسلامية ومن هنا يتم ترشيح الطلاب بمعرفة السفارات أو القنصليات لكل دولة في حدود العدد المرخص به لكل دولة وتتلقى المكاتب الثقافية طلبات الالتحاق وتقوم بفحصها بعد أن تصبح مستوفية للشروط المطلوبة، وتقوم بإرسال هذه الطلبات التي تم اختيارها في حدود المنح إلى إدارة البعثات الإسلامية في موعد أقصاه أول سبتمبر من كل عام مع التنبيه على الطلبة أن يكونوا في القاهرة في موعد غايته أول أكتوبر من كل عام لاتخاذ الإجراءات الخاصة بالالتحاق في الوقت المناسب^(٥٤). بعد وصول الطلبات إلى إدارة البعثات الإسلامية، يتم فحصها وتصنيفها كما يلي:

- أ- طلبة وافدون على منح، وحاصلون على شهادات دراسية معادلة.
- ب- طلبة وافدون على منح، وغير حاصلين على شهادات دراسية.
- ج- طلبة وافدون للدراسة على حسابهم، أو على حساب حكوماتهم وحاصلون على شهادات دراسية معادلة.
- د- طلبة وافدون للدراسة على حسابهم، أو على حساب حكوماتهم وغير حاصلين على شهادات دراسية.

فإذا تم التحاق الطالب بالأزهر تتخذ الخطوات التالية لكل طالب:

- ١- إعداد ملف لكل طالب من الجهة الدراسية التي يتم الالتحاق بها .
- ٢- تقوم الجهة الدراسية التابع لها الطالب بتبليغ إدارة البعث الإسلامية بتقرير سنوي عن سير الطالب وسلوكه مما يدل على مدى الاهتمام الذي يبذله الأزهر بمعاهده وكلياته في سبيل استمرار الوافدين وتمتعهم بحياة علمية سليمة مع الرعاية الكافية^(٥٥).

والجدير بالذكر أن مدة المنحة للطالب الوافد (٢ اشهر) تبدأ من أول أكتوبر كل عام وتجدد تلقائياً متى كان الطالب منتظماً، ويستحق الطالب صرف المنحة المقررة له من الأزهر بعدد سنوات الدراسة، ويصرف منحة مخفضة لمدة سنتين في كل مرحلة دراسية، ولا تصرف المنحة المخفضة مرتين في صف دراسي واحد، وعند قيد الطالب في منتصف مرحلة دراسية يستحق منحة مخفضة لمرة واحدة فقط.

ويحرم الطالب من المنحة في الحالات الآتية:

- ١- إذا سافر الطالب خارج جمهورية مصر العربية.
 - ٢- إذا رأت الجهة الدراسية أنه غير جاد في الدراسة.
 - ٣- إذا استنفذ مرات الحصول على قيمة مخفضة.
 - ٤- إذا قيد على منحة من جهة أخرى داخل أو خارج مصر.
- إذا فصل الطالب لاستنفاد مرات الرسوب تقطع المنحة نهائياً^(٥٦).

مدينة البعوث الإسلامية (بالقاهرة):

هي التعبير الصادق من ثورة يوليو ١٩٥٢ إلى كافة أبناء الشعوب الإسلامية الذين يدرسون بالأزهر الشريف، فقد ذكر بالميثاق الوطني للجمهورية العربية المتحدة: أن مصر بالذات لم تعيش في حياتها في عزلة عن المنطقة المحيطة بها. وفي إطار التاريخ الإسلامي وعلى هدى من رسالة محمد صلى الله عليه وسلم قام الشعب المصري بأعظم الأدوار دفاعاً عن الحضارة الإنسانية، وتحمل المسؤولية الأدبية في حفظ التراث الحضاري العربي ونخائره. ثم جعل من الأزهر حصناً لمقاومة عوامل الضعف والتفتت العثماني. وإذا كان شعبنا يؤمن بوحدة عربية فهو يؤمن بجامعة أفريقية ويؤمن بتضامن آسيوي أفريقي ويؤمن برابط روحي وثيق يشده إلى العالم الإسلامي^(٥٧).

فلم يكن الأزهر عبر تاريخه الطويل مقصوراً على المصريين فقط بل كان ولا يزال قبلة للمسلمين في شتى بقاع الأرض لينهلوا من العلوم والمعارف الإسلامية، ويفدون إليه للدراسة وتحصيل الثقافة الإسلامية ثم يعودون إلى أوطانهم وقد تجلت عليهم نعمة الله لبلوغ الغاية المرجوة ليصبحوا دعاة للإسلام وسفراء للأزهر الشريف في أوطانهم، ومنذ بداية حلقات العلم بالأزهر فقد كان يقوم باستقبال الطلاب الوافدين ليقیموا في أماكن متفرقة في داخله أو في أروقته أو من حوله وبجواره.

وتتزايد الإعداد من هؤلاء الطلاب عاماً بعد عام حتى كانت ثورة يوليو ١٩٥٢م التي توسعت في سياستها كدولة إسلامية ودعت الأقليات الإسلامية في شتى بقاع المعمورة للدراسة على منح الأزهر^(٥٨)، وأصبحت الأروقة غير كافية لإقامة هؤلاء الدارسين نظراً للزيادة في إعداد هؤلاء الطلاب. وفي عام ١٩٥٤

كانت البداية متمثلة في إنشاء مدينة للطلاب المبعوثين تتسع لأكثر من خمسة آلاف طالب لتجمع كل هؤلاء الطلاب وترعاهم في كافة المجالات، وقد عرفت باسم مدينة ناصر للبعوث الإسلامية. وقد أنشئت المدينة على مساحة ثمانية وعشرين فدانا، وأقيمت المباني والملاعب الرياضية على عشرين منها والباقي حدائق وشوارع بتكلفة مليونين من الجنيهات، وقد تم اختيار المكان ليقع منتصف الطريق بين الجامع الأزهر بالدراسة وجامعة الأزهر بمدينة نصر، ويقع هذا المكان بشارع الفردوس بمنطقة العباسية، ويرتفع هذا المكان عن سطح البحر بحوالي ٣٤,٥ مترا مما يجعله مكانا صعبا. وقد افتتحت المدينة في ١٥ سبتمبر ١٩٥٩م لاستقبال الشباب المسلم من مختلف دول العالم للدراسة في مختلف المراحل الدراسية بالأزهر الشريف (٥٩).

وفي عهد شريحة الشيخ محمد عبد الرحمن ببصار (١٩٧٨-١٩٨٢) تحول اسم المدينة فجأة من مدينة ناصر للبعوث الإسلامية إلى مدينة البعث الإسلامية، ومن الطبيعي أن تكون لهذه المدينة أهدافها التي أنشئت من أجلها ومن أهمها:

١- توثيق أواصر الصداقة والعلاقات والحب وإذابة الفوارق العرقية بين أبناء العالم الإسلامي فهم جميعا أمة إسلامية واحدة مهما اختلفت ألوانهم وألسنتهم، تجمع بينهم وحدة العقيدة وأخوة الدين الذي لا يفرق بين عربي ولا أعجمي إلا بالتقوى والعمل الصالح (٦٠).

٢- مقاومة التمييز العنصري الذي جعل من البشر سادة وعبيد، واستطاع الاستعمار من خلاله استعباد الشعوب واستغلال ثرواتها، وذلك بإذابة

الشباب المسلم في بوتقة الإسلام فالكل لأكم وأنم من تراب ويصطف الجميع في صف واحد أمام الله سبحانه وتعالى.

٣- توفير أسباب الراحة من سكن وإقامة وتغذية علاوة على توفير احتياجاتهم من الغسيل والكي والحلاقة وصانع الأحذية إلى جانب كافيتريا وتوفير معظم احتياجات الطلاب ليتفرغوا لدراساتهم وتحصيل علومهم واكتساب الخبرات (١١).

٤- تهيئة الاستقرار النفسي بما يلقاه الطالب من الرعاية الاجتماعية والرياضية والثقافية من خلال برامج منظمة تساعد على استغلال وقت الفراغ لدى الطالب في أنشطة تكسبه الكثير من عناصر الشخصية السوية والكثير من السلوكيات الإسلامية لتطبيق ما يتعلمه في المعاهد التعليمية.

٥- رعاية الطلاب من الناحية الصحية وذلك عن طريق إجراء التحاليل والفحوص الطبية والكشف وتوفير العلاج اللازم لجميع الطلاب على السواء (١٢).

وفي هذا الإطار ظهرت أهمية وأهداف وطبيعة الدور الذي تقوم به المدينة على المستوى الإسلامي والدولي. وقد بدأت الدولة تتحمل من ميزانيتها ستة ملايين من الجنيهات سنوياً حتى أصبحت عام ١٩٩٤م اثني عشر مليون جنيه سنوياً تتزايد باستمرار لتحقيق تلك الأهداف القومية والإسلامية. لذلك فقد أصبحت مدينة البعوث الإسلامية من الأهداف الحيوية التي تحاول مختلف الأجهزة المعادية اختراقها لمحاولة تعويق وإجهاض الدور الرائد الذي يقام بالمدينة. ففي المدينة يتجمع أكثر من ألفي طالب من تسع وثمانين جنسية مختلفة منها اثنتان وأربعون جنسية أفريقية

لآلف ومائتين وسبعين طالب أفريقي مما يجعلها أكثر خصوبة لعمليات الأجهزة المضادة التي تنتشر المبادئ والعقائد المخالفة سواء للبلاد أو القيم الإسلامية^(١٣). لذلك فإن المدينة تحتوى على كل شي يحتاج إليه المقيم بها فهي تتكون من ٣١ عمارة بكل عمارة ٦٦ غرفة موزعة على خمس مناطق كل منطقة بها مطعم ومطبخ وناديان وبالمدينة محلات تجارية عددها خمس محلات ومكتب تلغراف وتليفون، ومكتب بريد، وعيادة تامين صحي للعاملين بالمدينة وعيادة أخرى للطلبة، وكافيتريا وخزينة لصرف المرتبات ومنح الطلبة، ويوجد بالمدينة مسجد لإقامة شعائر الصلاة، ومجمع استهلاكي، وممثل زهور، وجراج للسيارات، وخمس ورش تخدم المدينة لصيانة الأثاثات الموجودة بها كما توجد نقطة شرطة ووحدة إسعاف، ووحدة مطافي، وقد وزعت تسع حنفيات حريق بمناطق مختلفة بالمدينة^(١٤).

شروط قبول الطلاب الأفارقة بمدينة البعوث الإسلامية:

- أن يحمل الطالب جواز سفر أو أوراقا رسمية تثبت شخصيته وان يكون حاصلًا على تأشيرة إدارة الجوازات والهجرة بالتصريح والإقامة، أن يكون مقيدا على منحة دراسية من المنح المخصصة لكليات ومعاهد الأزهر أو تم إلحاقه بإحداها، أو مرشح للقيد على منحة وفي هذه الحالة تكون إقامته بالمدينة إقامة مؤقتة وحتى يتم قيده على المنحة، أن توافق جهات الأمن على قبوله بالمدينة، ألا يقل سن الطالب عن ١٢ سنة، أن يكون بالمدينة مكان شاغر له، وتكون الأولوية في شغل الأماكن الشاغرة للطلبة المقيدين فعلا على منح، يتعهد الطالب بالخضوع لجميع التعليمات التي تصدرها المدينة بالإضافة إلى ما تضمنته هذه اللوائح^(١٥).

الخطوات التي يتبناها الوافد فور وصوله إلى أرض جمهورية مصر العربية:

- تقوم إدارة العلاقات العامة التابعة لمدينة البعوث الإسلامية بمقابلة الوافد واصطحابه لمن هم على منح دراسية، ويتم تسليمه إلى إدارة شئون الطلبة بالمدينة ليتم تسجيله بواسطة استمارة معدة خصيصا تحتوى على كافة البيانات ثم يتوجه بعد ذلك إلى قسم الإسكان بالمدينة ليتم تسكينه واستلام حجرته^(٦٦).

الإجراءات التي تتبع في حالة وجود أماكن شاغرة للسكن بالمدينة:

- يتقدم الطالب بطلب الإسكان إلى إدارة شئون الطلبة، يعرض الطلب على المشرف العام للموافقة عليه، ثم يقوم قسم الإسكان بتحديد المنطقة التي سيتم إسمائه بها، ويحدد معاون إسكان المنطقة العمارة والغرفة التي ستخصص للطالب، ويسجل ذلك بسجل إسكان المنطقة، ثم يسلم معاون الإسكان للطالب العهدة المقررة وهى مخدة، مرتبة، سرير حديد، ٢ بطانية، منضدة أو مكتب صغير، ٢ كيس مخدة، كوفرتة، ملابسة سرير، كرسي، ويتم توقيعه بما يفيد بالاستلام، ويخطر معاون العمارة المختص يقيده الطالب بالسجل، واتخاذ باقي الإجراءات.^(٦٧)

يقوم معاون إسكان المنطقة بإخطار إدارة شئون الطلبة (قسم الإسكان) برقم العمارة والغرفة التي خصصت للطالب لتسجيلها بنفاثر المدينة، وإنشاء ملف خاص للطالب المستجد^(٦٨).

الإدارات التي تقوم بالإشراف على المدينة:

أولاً: المشرف العام على المدينة:

وهو المسئول عن الإشراف على جميع أجهزة المدينة ويوجهها، ويرسم لها السياسة العامة^(٦٩).

ثانياً: المشرف العام المساعد:

ينفذ السياسة التي يرسمها المشرف العام لحسن سير العمل بالمدينة، ويقوم مقامه في حالة غيابه.

ثالثاً: المراقبات العامة:

وتنقسم إلى ثلاث مراقبات تعمل على تسيير كافة الأمور بالمدينة، وهي :

- أ- المراقبة العامة للشئون المالية والإدارية (وتتكون من مراقبة الشئون المالية ومراقبة الشئون الإدارية).
- ب- المراقبة العامة لشئون الطلبة والخدمات (وتتكون من مراقبة الخدمات وإدارة شئون الطلبة).
- ج- المراقبة العامة للإستاد الرياضي.

رابعاً: المراقبات:

وهي الوحدات الخدمية التي تساعد على النهوض بالعمل لسرعة إنجاز

متطلبات المدينة، وتنقسم إلى أربع مراقبات، هي^(٧٠):

- أ- مراقبة العلاقات العامة والخارجية.

الفصل الخامس - الوافدون الأفارقة إلى الأثر

ب- مراقبة الشؤون الإدارية (وتتكون من إدارة شئون العاملين والمعاشات، وإدارة السكرتارية، وإدارة القيد، الحفظ، وقسم الشؤون العامة، وقسم الصيانة).

ج- مراقبة الشؤون المالية (وتتكون من إدارة الحسابات وإدارة التوريدات والمخازن، وقسم الميزانية، وقسم الخزينة).

د- مراقبة الخدمات (وتتكون من إدارة شئون المناطق وإدارة التغذية، وقسم الرعاية الاجتماعية، وقسم الخدمات الطبية).

خامسا: الإدارات:

وهي التي تنظم العمل بالمدينة، وتعمل على تنفيذ السياسة العامة له، ولكل إدارة مسئولية محددة تعمل على إنجازها بدقة، وتنقسم لعشر إدارات، هي (٧١):
إدارة الشؤون القانونية والتحقيقات، إدارة التفتيش والمتابعة، إدارة شئون العاملين والمعاشات، إدارة السكرتارية، إدارة القيد والحفظ، إدارة الحسابات، إدارة التوريدات والمخازن، إدارة شئون الطلبة (وتتكون من قسم المنح الدراسية، وقسم الإسكان والتسجيل، وقسم البحوث والإحصاء)، إدارة شئون المناطق، إدارة التغذية.

سادسا: المكاتب:

وهي الإدارات الرئاسية المسؤولة على تنفيذ سياسة المدينة لخدمة الوافدين، وتنقسم لأربع مكاتب، هي:

أ- مكتب المشرف العام.

ب- مكتب المشرف العام المساعد.

ج- مكتب الأمن (ملحق بمكتب المشرف العام).

ء- مكتب الشكاوى (ملحق بمكتب المشرف العام) (٧٢).

وقد صدرت لائحة الطلاب الوافدين التي تنظم سير العمل بالمدينة وتحتوى على تسع وعشرين مادة توضح كل من هذه المواد خطوات الطالب الوافد من بداية وصوله، وحصوله على المنحة حتى نهاية مشواره في التعليم بالأزهر الشريف، ثم عودته إلى وطنه حاملاً شهادته الأزهرية، وقد وضعت هذه اللائحة لجنة من الأزهر ذات مستوى رفيع، وتتكون هذه اللجنة من ثمانية علماء أزهريين، ويرأس هذه اللجنة وكيل الأزهر في هذه الفترة وهو المرحوم الدكتور محمد عبد الرحمن بيسار، وقد وافق شيخ الأزهر المرحوم الدكتور عبد الحليم محمود على هذه اللائحة واعتمدها (٧٣).

مدينة البعوث الإسلامية - بالإسكندرية:

أقيمت هذه المدينة في نفس توقيت بناء مدينة البعوث الإسلامية بالقاهرة والغرض منها إقامة معسكرات صيفية للطلاب، ولقاء العلماء والخبراء والسفراء حتى يعودوا وقد عرفوا عن بلادنا كل شيء، ولكن الزيادة المطردة في أعداد الوافدين على الأزهر بفضل انتشار معاهده وكتلياته المتعددة في كافة أنحاء جمهورية مصر العربية تمشيا مع سياسة الدولة في الاتساع المستمر والدعوة إلى الدراسة الإسلامية قد جعلت الدارسين الأفارقة وزملاءهم من كافة أنحاء الشعوب الإسلامية يلتحقون بالمعاهد والكتليات التي أنشئت بمحافظات الوجه البحري مما أدى ذلك إلى زيادة مهمة المدينة لتصبح مدينة سكنية لإقامة الوافدين فترة الفصل الدراسي وفي الصيف معسكرات لكافة الطلاب الوافدين المقيدين على منح الأزهر (٧٤).

وتقع المدينة بمحافظة الإسكندرية بمنطقة العصابة بحري بجوار فندق القوات المسلحة ومساحتها ٨,٦ فدان، وتتكون من ثلاثة أجنحة كل جناح مكون من ثلاث طوابق سكنية، وكل طابق مكون من ثمان حجرات كبيرة، وأربع حجرات صغيرة، ودورة مياه كبيرة، أي يصبح إجمالي الحجرات بالمدينة مائة وثمانية حجرة، وتسع دورات مياه، ويوجد أسفل المبنى الأول المكتبة، وحجرة النوبتجية، والمسجد، ودورة مياه كبيرة، وحجرة لسكن العمال المغتربين، ويوجد أسفل المبنى المتوسط المطعم، والمطبخ الذي يتكون من ثلاث حجرات، ومخزن التغذية وهو من ثلاث غرف أيضا، وحجرة لغسيل الأطباق والأواني، أما المبنى الثالث فيوجد أسفله كافيتريا لطلاب المدينة، ودورة مياه كبيرة، وحجرتا تليفزيون وحجرة الإشراف الرياضي، ومكتبة الأمن، وغرفة صغيرة للكهرباء (٧٥).

وقد أنشئ مؤخرا مبنى إداري جديد مساحته ٢٢٠٠ متر مربع، أي ما يعادل نصف فدان، ويتكون من خمسة طوابق هي البدروم، وهو عبارة عن مخازن ومطبخ ومغسلة وحجرة الطلمبات، وحجرة ماكينات تكييف، ووحدة دواليب لخلع الملابس، ودورة مياه، والدور الأرضي عبارة عن خمسة مكاتب وسوينش وإسعاف، وغرفة محولات كهرباء، ودورتا مياه رجالي وحريمي، والدور الأول عبارة عن خمسة مكاتب ودورة مياه، وصالة اجتماعات، ودورتا مياه رجالي وحريمي، وأوفيس. والدور الثاني عبارة عن جناح المدير مرفق به حجرة سكرتارية، ودورة مياه وأوفيس وجناح لكبار الزوار عبارة عن خمس غرف، وثلاث دورات مياه، واثنين أوفيس. والدور الثالث عبارة عن أحد عشرة غرفة نوم، ملحقة بكل غرفة حمام، وجناح لكبار الزوار (خاص بشيخ الأزهر) وهو

عبارة عن خمس غرف، ودورتي مياه، وأوفيس. أما السطح فيوجد به خزانات المياه (٧٦).

وقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء للاحتفاظ بمساحة ١٧٣٦,٣٣ مترا مربعا كممنفعة عامة لاستكمال أوجه الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية بالمدينة من المساحة الكلية المملوكة لمدينة البعوث الإسلامية بالعصافرة بالإسكندرية، والملاعب الموجودة بالمدينة هي ملعبان لكرة الطائرة، وملعب لكرة اليد، وملعب لكرة السلة، وملعب تنس ارضي، وملعب كرة قدم، وصالة تنس طاولة (٧٧).

وتشير الوثائق والتقارير أن أعداد الطلاب الأفارقة قد تزايدت تزايداً طردياً بمدينة البعوث الإسلامية بعد صدور قانون التطوير، فقد حصلت دول مجموعة شمال أفريقيا على مائتي وثلاثة وثلاثين منحة بالأزهر في أول عام دراسي بعد قانون التطوير، أي في العام الدراسي ١٩٦١-١٩٦٢، وقد تم توزيع هذه المنح على النحو التالي:

الجزائر ثلاثة وعشرون منحة، ليبيا مائة وثمانية وثمانين منحة، تونس اثني عشر منحة، مراكش عشر منح. ثم منحت دول هذه المجموعة بعدد مائتي وثمان منحة أزهرية في العام الدراسي ١٩٦٢-١٩٦٣، وازدادت نسبياً عدد المنح الأزهرية لهذه المجموعة في العام الدراسي ١٩٦٣-١٩٦٤ حيث بلغت مائتي وثمان عشر منحة (٧٨).

وأما مجموعة دول شرق أفريقيا فإن السودان قد حصلت على عدد كبير من المنح في العام الدراسي ١٩٦١-١٩٦٢، حيث بلغت سبعمائة وثلاثة وثلاثين منحة، ثم انخفض هذا العدد إلى ستمائة وأربع منحة في العام الدراسي ١٩٦٢-

١٩٦٣، وازداد مرة أخرى في العام الدراسي ١٩٦٣-١٩٦٤، حيث بلغ ستمائة وأربعة وستين منحة بالأزهر، أما منح الحبشة فقد بلغت اثني وسبعين منحة في العام الدراسي ١٩٦١-١٩٦٢، وتزايدت إلى ثمانين منحة في العام الدراسي ١٩٦٢-١٩٦٣، ثم تزايدت مرة أخرى إلى مائة وستة منحة في العام الدراسي ١٩٦٣-١٩٦٤.^(٧٩)

أما إريتريا فقد بلغت عدد المنح لها مائتي وواحد وثلاثين منحة في العام الدراسي ١٩٦١-١٩٦٢، وتزايدت إلى ثلاثمائة وثلاثة منحة في العام الدراسي ١٩٦٢-١٩٦٣، ثم تزايدت مرة أخرى إلى أربعمائة وتسع منحة في العام الدراسي ١٩٦٣-١٩٦٤.

أما عن الصومال فقد بلغت عدد المنح لها خمس وسبعون منحة في العام الدراسي ١٩٦١-١٩٦٢، وتزايدت إلى واحد وثمانين منحة في العام الدراسي ١٩٦٢-١٩٦٣، ثم تزايدت مرة أخرى إلى مائة وست عشر منحة في العام الدراسي ١٩٦٣-١٩٦٤.

وبذلك يكون عدد المنح لمجموعة دول شرق أفريقيا هي ألف ومائة وأحد عشر منحة في العام الدراسي ١٩٦١-١٩٦٢، ثم ألف وثمان وستين منحة في العام الدراسي ١٩٦٢-١٩٦٣، ثم تزايدت إلى ألف ومائتين وخمس وتسعين منحة في العام الدراسي ١٩٦٣-١٩٦٤.^(٨٠)

أما دول غرب وجنوب ووسط أفريقيا فقد تزايدت منح الأزهر لهذه الدول تزايداً طردياً تعبيراً من مصر على الوقوف بجوار هذه الدول في مرحلة الاستقلال الذي بدء يدب بالقارة الأفريقية منذ بداية الستينات، فقد منحت هذه الدول ثلاثمائة وتسع عشر منحة في العام الدراسي ١٩٦١-١٩٦٢، ثم

تزايدت إلى أربعمائة وسبع وستين منحة في العام الدراسي ١٩٦٢-١٩٦٣، ثم تزايدت إلى ستمائة وست وتسعين منحة في العام الدراسي ١٩٦٣-١٩٦٤.^(٨١)

ورغم هذا العدد المقدم من المنح للدول الأفريقية إلا أنه قد تم زيادته في العام الدراسي ١٩٦٣-١٩٦٤ فبلغت واحد وثلاثون منحة إضافية للسودان، ثلاث لإريتريا، عشرين للصومال، أحد عشر لتشاد، عشر لليبيا، منحة واحدة للجزائر، خمس لتونس، اثني وعشرون للسنغال، خمس وأربعون لنيجريا، خمس عشر للنيجر، ست لغينيا، عشر لمالي، منحة واحدة لتجانيقا، عشر للكاميرون، واحد وعشرون للسيراليون، عشر لتوجولاند، خمس عشر للكونغو، منحة واحدة لكينيا، اثني عشر لأوغندا (وتم تأجيلها لحين الحاجة إليها)، ثلاث لزنجبار، ثلاث لجنوب أفريقيا، منحة واحدة لساحل العاج، أحد وثلاثين لغانا، أحد عشر للمغرب، عشرين لغرب أفريقيا، منحة واحدة لمدغشقر، عشر لموريتانيا، وبذلك أصبح عدد المنح الإضافية أربعمائة وتسع وعشرين منحة، وتصبح إجمالي المنح المقدمة من الأزهر إلى بلاد القارة الأفريقية للعام الدراسي ١٩٦٣-١٩٦٤ قد بلغ ألفي وستمائة وثمان وثلاثين منحة^(٨٢).

وقد لوحظ أن هناك أعداد كبيرة من الطلبة الأفارقة المقيدون بالكليات المختلفة لجامعة الأزهر بدون منح دراسية للعام الدراسي ١٩٦٣-١٩٦٤، فيدرس من السودان ثلاثمائة وثلاثة وسبعون طالبا منهم ست وسبعين بكلية الشريعة، اثني وخمسون بكلية أصول الدين، مائتين وخمسة وعشرون بكلية اللغة العربية، عشرين بالمعاملات الإدارية.

ومن الصومال ثلاث طلاب منهم واحد بكلية الشريعة، الثاني بكلية أصول الدين، الثالث بكلية اللغة العربية. وكذلك زنجبار ثلاث طلاب منهم واحد بكلية الشريعة، الثاني بكلية أصول الدين، الثالث بكلية اللغة العربية. ومن أثيوبيا ثمان طلاب منهم ست بكلية الشريعة، اثنتين بكلية أصول الدين. ومسن مالي يدرس طالب واحد بكلية اللغة العربية. ومن أوغسدة طالبان يدرسان بكلية أصول الدين. ومن المغرب طالب واحد بكلية أصول الدين. من نيجيريا ست عشر طالب منهم تسع بكلية الشريعة، وواحد بكلية أصول الدين، ست بكلية اللغة العربية. ومن السنغال طالبان منهم واحد بكلية الشريعة، الثاني بكلية أصول الدين. من إريتريا ست عشر طالب منهم خمس بكلية الشريعة، ثمان بكلية أصول الدين، واحد بكلية اللغة العربية، وطالبان بكلية المعاملات الإدارية. وبذلك يصبح عدد الطلاب الأفارقة بكليات جامعة الأزهر بدون منح أربعمائة وخمس وعشرون طالب من عشر دول في العام الدراسي ١٩٦٣-١٩٦٤ (٨٣).

وبعد صدور اللائحة التنفيذية لقانون التطوير يلاحظ معدل الانخفاض في منح الأزهر للقارة الأفريقية حيث تم اعتماد ألف وثمانمائة وتسع وسبعون منحة للعام الدراسي ١٩٧٧-١٩٧٨ موزعة على دول القارة الأفريقية بمراحل التعليم المختلفة بالأزهر، وتوزع إلى أحد وعشرون منحة للدراسات العليا بجامعة الأزهر، ثمانمائة وستون منحة بكليات جامعة الأزهر، ألف واثنين وخمسون منحة بالمعاهد الأزهرية (٨٤).

المنحة النقدية التي يتقاضاها الطالب الأفريقي الوافد:

لقد بدأت المنح الدراسية للطالب الوافد بعشرة جنيهات شهريا، ثم زادت إلى عشرين جنيها عام ١٩٧٨، بالإضافة إلى ما يتحمله الأزهر من نفقات سفر الطالب، وصرف بدل استعداد العام الدراسي للطالب بمجرد وصوله إلى القاهرة (٨٥).

ثم زادت هذه المنحة عام ١٩٩٠ لتساير متطلبات الحياة على النحو التالي:

- ١ - بالنسبة لطلبة المعاهد والدراسات الخاصة: يتقاضى الوافد المقيم داخل المدينة مبلغ خمسة وسبعين جنيها شهريا، ويتقاضى الطالب المقيم خارج المدينة مائة وعشرين جنيها لغير شهريا (٨٦).
- ٢ - بالنسبة لطلبة الكليات: يتقاضى الوافد المقيم داخل المدينة مبلغ ثمانين جنيها شهريا، ويتقاضى الطالب المقيم خارج المدينة مائة وخمسة وعشرين جنيها شهريا.
- ٣ - بالنسبة لطلبة الدراسات العليا: يتقاضى الطالب المقيم داخل المدينة مبلغ تسعين جنيها شهريا، ويتقاضى الطالب المقيم خارج المدينة مائة وخمسة وثلاثين جنيها شهريا.

لجنة الوافدين:

وهي لجنة ضمن اللجان المتعددة التي تتولى رئاستها وزارة الخارجية المصرية، والتي تهتم بالطلبة الوافدين خاصة الأفارقة، والغرض من هذه اللجنة هو النهوض بتطوير الأزهر، وقد وضعت هذه اللجنة الضوابط للمنح والوافدين على الأزهر، والتي ضمت نخبة من جهات متعددة بالدولة تعمل للصالح القومي وصالح الطالب الوافد (٨٧).

وتتكون هذه اللجنة من السيد السفير مدير إدارة العلاقات الثقافية والتعاون الدولي، ويتولى رئاسة اللجنة ويقوم بأمانة اللجنة الأمين العام للجنة العليا للعلاقات الثقافية والتعاون الفني بوزارة الخارجية، ومن الشخصيات القيادية بالدولة وهم: السيد رئيس الإدارة المركزية للشئون السياسية بمكتب السيد رئيس الجمهورية، السيد المدير العام للشئون العربية بمكتب السيد رئيس الجمهورية، السيد وكيل الوزارة المشرف على مدينة البعث الإسلامية بالأزهر، والسيد المدير العام للإدارة العامة لشئون الطلاب الوافدين بمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، والسيد المشرف العام على مكتب السيد الوزير رئيس المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، السيد المدير العام للإدارة العامة للوافدين بوزارة التعليم العالي، السيد مستشار رئيس جامعة الأزهر للتعليم، والسيد المدير العام للإدارة العامة للوافدين بوزارة التربية والتعليم، والسيد مدير الشئون المالية والإدارية بوزارة التربية والتعليم، وأحد قيادات مباحث أمن الدولة بوزارة الداخلية، والمدير العام بوزارة المالية، والمراقب العام بوزارة المالية (٨٨).

وتضع هذه اللجنة كافة الأمور المتعلقة بمنح الطلبة الوافدين وتناقشها، وكذلك تناقش كافة الضوابط والمشكلات المتعلقة بالوافدين وبالجهات المسئولة بالدولة للعمل على حلها، وعلى ذلك فقد حددت الضوابط التي يعمل بها لترشيح الطالب على منحة، والمعروف أن المنح نوعان داخلية، وخارجية، والمنحة الداخلية هي التي تمولها ميزانية الدولة، أما الخارجية فهي التي تمول من الدول الإسلامية الصديقة كدول الخليج فهي تمول المنح الدراسية للوافدين خاصة الدول الأفريقية كنوع من سياستها مع كافة الأطراف، وقد تمول هذه المنح من منظمة

دولية لها اهتمام بالناحية التعليمية أو التربوية أو الشئون الأفريقية كمنظمة الوحدة الأفريقية.

وتقدم المنح للدراسة بجامعة الأزهر والمعاهد الأزهرية حسب ميزانية وسياسة الدولة، والمنحة بعدد سنوات المرحلة الدراسية ويزاد عليها سنتان منحة مخفضة في حالة الإعارة بحيث لا يصرف الطالب منحة مخفضة في الصف الواحد إلا سنة واحدة في السنتين وتوضح ذلك كالآتي^(٨٩):

١- الطالب المقيد بالصف الأول يأخذ منحة كاملة في العام الأول فإذا رسب تخفض منحته ٣٠% من المنحة الأصلية فإذا نجح ونقل للصف الثاني اخذ المنحة كاملة وإذا أعاد للمرة الثانية توقفت منحته حتى ينجح، ويخرج من مدينة البعوث الإسلامية فوراً، إذا كان من المتمتعين بحق الإقامة بها. فإذا نجح أعيدت منحته كاملة من أول أكتوبر للعام الدراسي الجديد، بحيث لا تزيد مدة صرف المنحة سواء كانت كاملة أو مخفضة عن عدد سنوات المرحلة الدراسية مضافاً إليها السنتين المخفضتين فقط.

٢- مدة صرف المنحة الكاملة في أي مرحلة دراسية بعدد سنوات المرحلة في حالة الالتحاق بالصف الأول من المرحلة، وفي حالة قيده في غير الصف الأول يراعى صرف المنحة الكاملة بعدد السنوات الباقية من المرحلة، ويراعى ذلك بالنسبة للمنحة المخفضة، فإذا تم قيد الطالب على المنحة بالصف الثالث اخذ منحة مخفضة لمدة عام واحد، وإذا قيد بالصف الثاني أخذ العامين^(٩٠).

القواعد والشروط الخاصة بمنح الأزهر:

١- تحدد آخر شهر أغسطس من كل عام كأخر موعد لوصول أوراق المرشحين من بعثاتنا التمثيلية بالخارج، ولن يقبل أي ترشيح من البعثات بعد ذلك التاريخ.

٢- عدم الترشيح على منح الأزهر لمن سبق ترشيحه وقطع دراسته بالأزهر، أو إنهاؤها بناء على طلبه أو فصل منها أو تم إبعاده لأي سبب من الأسباب، ويتم التأكد من ذلك بالوسيلة التي تراها بعثاتنا بالخارج وقد يكون من المناسب الحصول على تعهد من المرشح لشغل المنحة بما يفيد ذلك وأن يكون هذا التعهد من مستندات الترشيح، على أن يتم التنبيه على الطالب بأنه سيتم إلغاء المنحة إذا تبين خلاف ذلك، وأن عودته في هذه الحالة ستكون على نفقته الخاصة.

٣- إلا يعتمد بشهادات النقل، ويعرض الحاصل عليها على لجنة لامتحانه لتحديد المرحلة المناسبة لمعلوماته لقيده بها، ولا يجوز للمرشح تغيير نوع الدراسة الوافد من أجلها ومستواها.

٤- إلا يزيد سن الطالب عن ٢٠ سنة بالنسبة للسنة الأولى من القسم الإعدادي بمعهد البحوث الإسلامية والمعاهد الأزهر، ولا يقل عن ١٥ سنة (١١).

٥- يتم التنبيه على الطلبة المرشحين لشغل منح المعاهد بالأزهر بأنهم سيقومون بمدينة البحوث الإسلامية بالإسكندرية ويؤخذ تعهد على الطالب بأنه موافق على الإقامة بمدينة البحوث بالإسكندرية ويتم تطبيق ذلك اعتباراً من العام الدراسي ١٩٩١/٩٠ (١٢).

الشروط الواجب توافرها لإلحاق الطالب الأفريقي بجامعة الأزهر:

- يشترط حداثة مؤهل الشهادة الثانوية للالتحاق بالجامعة، ويجوز التجاوز عن ذلك في حدود عامين سابقين لعام القبول للطلاب الوافدين الحاصلين على الشهادة الثانوية الأزهرية أو الشهادات المعادلة لها من خارج جمهورية مصر العربية، وتزداد هذه المدة إلى ثلاثة أعوام للطلاب غير الناطقين باللغة العربية الراغبين في الالتحاق بالكليات الدينية ويطبق ذلك على جنوب السودان.

- لا يرشح على منح الأزهر الجامعية إلا الطلاب الراغبون في الالتحاق بالكليات الآتية:

اللغة العربية-الشريعة والقانون-أصول الدين-الدعوة الإسلامية-الدراسات الإسلامية والعربية-وشعبة الدراسات الإسلامية باللغة الإنجليزية بكليات اللغات والترجمة-وكليات البنات المناظرة، والطالب الذي يرشح على منحة لغير هذه الكليات يعتبر ترشيحه لاغيا ولا تصرف له منحة سواء كان مقيدا بها قبل الترشيح أو الحق بها بعده (١٣).

٧- مقدار المنحة الشاملة التي تصرف للطلاب المقيد على منح الأزهر شهريا هي:

أ- عند وصول الطالب يصرف له بدل استعداد يعادل منحة شهر (أي خمسة وخمسين جنيها للطالب الذي سيتم إلحاقه بالمعاهد الأزهرية، ستون جنيها لطالب الجامعة).

ب- يصرف خمسة وتسعون جنيها للطلاب المقيد بالدراسات الخاصة أو معهد البحوث الإسلامية أو المعاهد الأزهرية، وتصرف من تاريخ الوصول.

ج- تصرف مائة جنيه للطلاب المقيد بجامعة الأزهر، وتصرف له من تاريخ الوصول.

د- يصرف مائة وعشرة جنيهات للطلاب المقيد بالدراسات العليا من تاريخ الوصول.

هـ- يصرف خمسة وعشرون جنيها بدل كتب.

و- يصرف منحة تخرج (بعد إتمام الدراسة وتخرج الطالب) تعادل منحة شهر.

ي- يخصم من المنحة المقررة أربعون جنيها شهريا من الطالب الذي يقيم في مدينة البحوث الإسلامية علما بأن الإقامة مقصورة على المذكور فقط (١٤).

ومن أجل تشجيع الطلبة على التفوق في دراستهم فيتم صرف عشرة آلاف جنيه من مشروع مدينة ناصر للبحوث الإسلامية للطلبة المتفوقين بالمعاهد الأزهرية الذين تنطبق عليهم شروط التفوق، ويتم التوزيع على هيئة مبالغ مالية بمثابة حوافز لأكثر عدد من الطلبة على أن يتم تدبير المبلغ مما يتوفر من المنح التي لم تشغل دون أن تتحمل موازنة الدولة أية أعباء مالية جديدة، وبحيث تكون تلك الحوافز لجميع طلاب المنح بالأزهر، ولا تقتصر على المقيمين بمدينة البحوث الإسلامية فقط (١٥).

٨- نفقات السفر إلى جمهورية مصر العربية تكون على حساب الطلاب عدا طلاب أفريقيا فقط الذين تطلب تذاكر سفرهم إلى القاهرة مع أوراق الترشيح، والطلاب الأفريقي الذي يحضر على حسابه الخاص فلن تصرف له قيمة تذكرة الاستقدام بأي حال من الأحوال، أما نفقات العودة فيتحملها الأزهر بعد إتمام الطالب لدراسته التي أوفد من أجلها، ولا تصرف تذكرة العودة للطالب الذي تم قيده على منحة داخل الجمهورية، وفي حالة رغبة الطالب في العودة قبل إتمام دراسته فلن تصرف له تذكرة عودة لأي سبب كان، ويؤخذ عليه تعهد بذلك بعد الموافقة على ترشيحه وقبل حضوره إلى جمهورية مصر العربية بمعرفة بعثاتنا التمثيلية بالخارج فيتم إرسال التعهد مع أوراقه^(١٦).

٩- تصرف تذكرة العودة للطالب الذي أنهى دراسته خلال شهرين فقط بعد اعتماد نتيجة الامتحان، ولا تكون التذكرة صالحة بعد ذلك، ومن ثم لا يحق له البقاء بمدينة البعوث الإسلامية^(١٧).

الفصل السادس

المبعوثون الأزهريون ودورهم في أفريقيا

الفصل السادس

المبعوثون الأزهريون ودورهم في أفريقيا

بدأ اتصال الأزهر بالدول الأفريقية منذ بدايته الأولى، وتشير الوثائق إلى دعوة الأزهرين للإسلام في البلاد الوثنية الأفريقية، وقد تركزت هذه الدعوة في الحبشة، وجنوب أفريقيا لبث الثقافة الدينية، والدعوة إلى الإسلام والتصدي لحملات التبشير المسيحية التي بدأت تنمو في ربوع القارة الأفريقية^(١)، وحقيقة الأمر أن الأزهرين قد دخلوا بشكل منظم لنشر رسالة الدين الإسلامي وتعاليمه وذلك بعد فتح السودان سنة ١٨٢٠م في عهد محمد علي باشا ثم زيارة محمد علي السودان سنة ١٨٣٩م والتي كانت بمثابة توطيد للدعاة وتدعيم لهم في هذه البلاد، ثم كانت مرحلة الإرساليات لنشر الثقافة العربية الإسلامية في القارة الأفريقية ليصبح السودان مركز هذه الدعوة ومنه يتم إرسال العلماء لغرب وجنوب القارة لتعليم أهل هذه البلاد أمور الدين الإسلامي^(٢).

-المبعوثون الأزهريون قبل التطوير-

جدير بالذكر أن افتتاح قناة السويس في عهد الخديوي إسماعيل سهل عملية الانتقال إلى مصر بالنسبة لمسلمي جنوب أفريقيا لتلقى تعليمهم بالأزهر، فمنذ ذلك الحين ظهر لأول مرة في الكيب العالم الأزهري الذي يقوم بواجبه على أكمل وجه حتى تم تأسيس مدرسة الأزهر سنة ١٨٨١م في كيب تاون الأمر الذي ساعد على انتشار الدعوة المحمدية بين الأفريقيين^(٣).

ومنذ هذا العهد كان الاتصال بين مصر والسودان ذا هوية معروفة ومنشودة وأهداف ووسائل معلومة وواضحة، وأصبح يطلق على علماء الأزهر الذين يوفدون إلى الدول الأفريقية (رحلة علماء الأزهر الشريف)، وبدأ هؤلاء العلماء يقيمون في هذه البلاد، مشغولين بالتعليم، ونشر الثقافة العربية الإسلامية، وتجدر الإشارة بأن السودانيين قد عرفوا الأزهر منذ القرن العاشر الهجري، ولقد كان لعلماء الأزهر شأن كبير في نشر العقيدة الإسلامية في كافة ربوع بلاد السودان وتوثقت صلات الشعب السوداني بعلمائه مع أبناء الأزهر الوافدين إليهم، إن غالبية علماء السودان تخرجوا في الأزهر أو على أيدي خريجي الأزهر، ولقد كان علماء الأزهر في طليعة الجهاد الذي حمل لواءه الإمام المهدي وكان من بينهم الشيخ الحسين الزهراء، والشيخ السلاوي، والشيخ أحمد العرام، والشيخ إسماعيل عبد القادر وغيرهم^(٤).

ولقد أنشأ المستعمر الإنجليزي المعهد العلمي بأم درمان ليصرف أهل السودان عن الالتحاق بالأزهر، ولكن أهل السودان كانوا أشد ذكاء من الاستعمار، واستطاعوا الخروج من هذا المازق فقد كانوا يبعثون بأبنائهم لتلقي المعارف والعلوم في المعهد العلمي ثم بعد ذلك يرسلون أبناءهم لاستكمال تعليمهم بالأزهر الشريف^(٥). إن العلماء الأزهريين المصريين قد شغلوا منصب القضاة منذ زيارة الشيخ محمد عبده للسودان سنة ١٩٠٥، حيث اختير الشيخ مصطفى المراغي لهذا المنصب سنة ١٩٠٨، واستمر هذا التقليد جارياً حتى سنة ١٩٤٧ حيث تولى أول سوداني لهذا المنصب وهو الشيخ أحمد الطاهر^(٦).

ولقد فرضت الدول الاستعمارية لغتها بداخل مستعمراتها الأفريقية وشجعت على تعلمها، وأقامت المعاهد والمدارس لهذا الغرض، وأتاحت فرص العمل بعد التخرج، وأرسلت المتفوقين منهم إلى مواصلة التعليم في فرنسا حتى أصبحت كافة المعاملات في دولهم، وألحق بالمدارس البعثات التبشيرية المسيحية التي التحق بها أبناء شعوب هذه الدول، ويتم تشجيعهم على اعتناق الديانة المسيحية في هذه المدارس، أملا في إضعاف التعليم الإسلامي^(٧). ورغم ذلك فقد أنتشر الإسلام في كثير من بلدان القارة الأفريقية، وكان له دور بارز في نطاق المدن الساحلية بالصومال، حيث هناك المراكز الإسلامية والمدارس التي تقوم بهذا الدور في المجتمعات الإسلامية، ويقوم القائمون على هذه المراكز والمدارس الإسلامية بتعليم الأطفال أمور الدين الإسلامي ومن ثم أداء الواجب الديني بكافة مظاهره بصورة طيبة تتضح في الحفاظ على إقامة الشعائر الدينية^(٨).

ويبذل الأزهر والقائمون عليه قصارى جهدهم لإيفاد صفوة العلماء ليلقوا محاضرات باللغات الأجنبية تبعا لثقافات ولغات الدول للدعوة إلى الإسلام ولتنقيف المسلمين المقيمين في كل أرجاء القارة الأفريقية التي تتحدث بلغات ولهجات مختلفة، وينتظر العالم الأزهرى هذا التكليف ليكون له نورا في حياته ومثوية بعد مماته وغالبا ما تستغرق هذه الرحلة ثلاثة أشهر بطوف خلالها أكبر عدد من البلاد الأفريقية وينتقل من دولة لأخرى بحسب حاجة المراكز الإسلامية إليه، ويحاضر باللغة الإنجليزية لبلاد أفريقية شرقية والجنوبية، وباللغة الفرنسية لبلاد غرب ووسط أفريقيا، ويقوم الوافد الرحالة بشرح عقائد الإسلام وشرائعه وتاريخه وآدابه وغالبا ما

تكون هذه المحاضرات تحت رعاية الجمعيات الخيرية لنشر الثقافة والدعوة الإسلامية التي يؤسسها خريجو الأزهر في بلادهم بعد عودتهم من الرحلة التعليمية بالأزهر^(٩).

ويتم تعيين شيخ أزهرى لكل جمعية من هذه الجمعيات التي عرفت بعد ذلك بالجاليات الإسلامية، وبذلك تصبح حلقة الوصل بين المتعلمين العائدين من الأزهر ومؤسسة الأزهر العلمية، وبدعوة تتولى هذه الجمعيات أو الجاليات الإسلامية نفقات العالم الأزهرى للسفر جوا ذهابا وعودة، كما تتولى استضافته في هذه البلاد، أما دور الأزهر نحو العلماء فإنه يمنح مبلغا مناسباً من المال قبل سفرهم لمساعدتهم على تيسير عملهم في هذه البلاد التي تنتظر إليهم نظرة إجلال وتقدير نظرا لما للأزهر من منزلة عظيمة في العالم الإسلامي، ولأن مهمتهم تستدعى الاتصال برؤساء المسلمين وأعيانهم في هذه الأقطار، وهذا يستلزم الكثير من النفقات مما يجعل مشيخة الأزهر حريصة على أن توفر لعلمائها معيشة كريمة في هذه البلاد^(١٠).

ويساعد الأزهر المبعوثين خاصة الأفارقة سواء كانوا من الدارسين بالمعاهد أو إحدى الكليات، أو الذين وفدوا إلى الأزهر لإتمام دورات تدريبية عند عودتهم إلى بلادهم مبعوثين أزهريين فهم قد تسلحوا بسلاح العلم والإيمان ومنحوا من الأزهر الشريف عند عودتهم لبلادهم مجموعة من الكتب والمراجع التي تساعد في حياتهم ليعلموا أبناء بلادهم، وتشير محاضر جلسات المجلس الأعلى للأزهر بالموافقة على صرف مبلغ ستة عشر جنيها وثلاثمائة مليم لا غير ثمن كتب تم شراؤها لأحد أبناء بلاد

الحبشة العائد إلى بلده، والحاصل على شهادة العالمية، ويدعى الشيخ بشير العربي وتم تسليمه هذه الكتب لتساعده على تبليغ رسالة الأزهر، وهى نشر الثقافة الإسلامية في بلاده، والجهات المجاورة لها^(١١).

وعن طريق هؤلاء الخريجين من الأزهر يصبح لهم الدور الكبير في خدمة المكتبة الإسلامية بغير اللسان العربي، فهم علماء وسفراء إلى بلادهم من يعملوا بإخلاص، وينشرون الثقافة الإسلامية في ربوع هذه البلاد بالسنتهم ولغاتهم، ويمرون بهذا العمل بمرحلتين، المرحلة الأولى هي مرحلة الترجمة، والمرحلة الثانية هي مرحلة التأليف، وهم في كل من المرحلتين يعتمدون اعتمادا كبيرا على التراث الضخم الذي استنقوه من علوم العربية والإسلامية^(١٢).

لقد وفد على الأزهر الآلاف من طلاب العلم، خاصة طلاب أفريقيا، وكان من أبرز من جاء من السودان وعاد إلى بلاده وله باع طولي في نشر الدعوة، الشيخ عوض عقارب، والشيخ أحمد محجوب محمد، ومن الغرب الشيخ محمد الأمين محمد أحمد، والشيخ محمد المهدي المعطى صيابر. ومن مصر انتقل الإسلام إلى جنوب بلاد النوبة والسودان وما جاورها، وغربا إلى ليبيا وما تلاها حتى شواطئ الأطلسي، ومن ذلك نستطيع القول بأن مصر ممثلة في رجال الأزهر هي الدولة الإسلامية الأولى التي استطاعت أن تنظم عمليات الإرساليات من الوعظ والإرشاد والتعليم داخل القارة الأفريقية وفتحت معاهدها وجامعتها لطلاب العلم الأفارقة ليعودوا إلى

بلادهم مبعوثين من الأزهر ويقوموا بأداء مهمة ورسالة الأزهر بين أهاليهم وعشيرتهم (١٣).

ومن الإنصاف أن نفخر بأبناء الأقطار الأفريقية الذين تعلموا في الأزهر، وتخرجوا فيه ورجعوا إلى بلادهم وحققوا رسالة الأزهر والدين، فقد كانت بعوث هذه الأقطار ضمن خريجي كليات الأزهر الثلاث منذ إنشائها في كلية الشريعة بيان بوفود من المغرب والسودان طوال الفترة من ١٩٣٩-١٩٤٨م فبلغ عدد المبعوثين من المغرب ثلاثة عشر مبعوثاً هم الهادي عبد الله الرديمي، الطاهر سالح سبيطة، طاهر محمد السنوسي البوصيري، عبد العزيز النجار، محمد حمود ريوح، السنوسي محمد النجار، أحمد محمد البلقيني التلمساني، محمد علال التتوتى، إبراهيم ادهم الرفاعي، محمد الهادي أنديشه، محمد الحاج سالم المسلاتى، حسن محمد القداسي، محمد التسماني (١٤).

ومن السودان بلغ عدد البعوث خمسة أفراد هم الأمين داود محمد، محمد عثمان أحمد عبد الرازق، طه محمد المبارك، مختار فضل بيرم، ماهر خالد أبو بكر. أما من تخرج في كلية أصول الدين في الفترة من ١٩٣٩-١٩٤٨ فكان فرداً واحداً يدعى محمد حمد محمد امزيان، وبلغ عدد من تخرج في كلية اللغة العربية الفترة ١٩٣٩-١٩٤٨، ومن أبناء السودان اثنا عشر شيخاً (١٥)، هم سليمان على إبراهيم، عوض عقارب، أمام عثمان محمد، أحمد مصطفى الطاهر، أحمد محبوب محمد، أحمد الخير أحمد ضرار، يس إبراهيم أحمد، عبد الله محمد الشيخ، محمد الأمين محمد على، أحمد جمال الدين هالي، عبد الرحمن إبراهيم الصائم، عثمان سليم عثمان. ومن المغرب

ثلاثة هم صالح أبو سدره، محمد الأمين محمد أحمد، محمد المهدي المعطى صابر، ومن ليبيا أربعة هم أبو بكر محمد أبو بكر، محمد على الويفاني، مختار سامي المغربي، السنوسي أحمد النجار، وقد ذكر أسماء هؤلاء الخريجين الأوائل لما قاموا بدور كبير في بلادهم فهم قد أصبحوا رسل علم في بلادهم يتفقهون في الدين، وينذرون قومهم إذا رجعوا إليهم، وعلى ذلك فقد استحقوا خلود الذكرى بما قدموه لبلادهم من نشر الثقافة والمعرفة الإسلامية وهدف الأزهر الشريف^(١٦).

المبعوثون الأزهريون وثورة يوليو

بدأت مصر مرحلة جديدة في سياستها الخارجية تجاه القارة الأفريقية منذ قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢، للسعي لإيجاد إطار أكثر واقعية في المستقبل، فزور الأزهر ومكانته لا يمكن تجاهله إذ أن هناك عالما إسلاميا تجمعنا وإياه روابط لا تفر بها العقيدة الدينية فحسب وإنما تشدها حقائق التاريخ، ولقد أيقن جمال عبد الناصر بأن هذا الدور لابد من النهوض به، ولا يمكن أن يقوم غير الأزهر بهذا الدور، فإذا كان هذا التصور لعبد الناصر في سياسته الخارجية فهذا يؤكد مكانة مصر في أفريقيا وتدعيم علاقاتها الخارجية بدول القارة، وقد اتخذ الأزهر منارة لتدعيم العلاقات ومساراً لهدفه الذي يسعى إليه لكي تتحقق الدبلوماسية المصرية في علاقاتها مع الدول الأفريقية^(١٧).

لعب رجال الدين من علماء الأزهر دوراً رائداً في مساندة سياسة الثورة في أفريقيا لأن رجال الثورة وعلماء الأزهر من أبناء وطن واحد،

فالثورة واحدة سواء قام بها الجيش أو الأزهر، وبذلك فإن رجال الثورة في يقين تام بأن الدين ممثلاً في علماء الأزهر لما لهم من دور فعال داخل مصر وخارجها (١٨).

وفي إطار هذه السياسة عازمت حكومة ثورة يوليو ١٩٥٢ على مساعدة المسلمين في أفريقيا، وأرسلت البعثات التعليمية إلى الجمعيات والمدارس الإسلامية الأفريقية، وساهمت في إقامة المساجد، وأنشأت المراكز الإسلامية في الصومال وتنزانيا، وخصصت المنح الدراسية لمسلمي أفريقيا في الأزهر، وشجعت طلبة الصومال على مواصلة دراستهم بالأزهر (١٩).

لذلك فإن الثورة قد اهتمت بالعلماء المبعوثين إلى الدول الإسلامية الأفريقية اهتماماً كبيراً مما جعلها تنشئ لهؤلاء المبعوثين معهداً للإعداد والتوجيه تابعاً للأزهر الشريف، وتدرس فيه اللغات المختلفة التي يستطيع الوافد من خلالها أن يتعامل مع أهل هذه البلاد، ويعلمهم أمور الدين الإسلامي إلى جانب بعض الدراسات النفسية والاجتماعية والجغرافية التي يحتاج إليها بما يمكنه من أداء رسالته على أفضل وجه وليكون نواة للإصلاح والتوجيه والإرشاد. ولقد كانت المؤسسات الإسلامية وإصلاحها وإنشاء مؤسسات أخرى جديدة لمواجهة متطلبات العصر الحديث من أهم ما شغل الرئيس عبد الناصر لما كانت تدفعه سياسته باتخاذ عنصر الدين في مجال السياسة الداخلية والسياسة الخارجية لتصبح هذه المؤسسات الرابطة الطبيعية بين العقيدة الدينية، والواجب السياسي، والتي تحقق أهدافه بالداخل والخارج (٢٠).

إن دور العلماء في حفظ الإسلام وكتاب الله، دور خطير ينتظر منهم المسلمون أن يكشفوا حقائق الإسلام وتعاليمه وأن يعرضوها للناس واضحة جليلة خالية من الشوائب والتعصب وأن يكون عرضهم إياها ترجمة لإيمانهم، وإن حملهم لهذه القيم انفعالا بأنها طاقات يجب أن تبدد ظلام الخوف والفقر والجهل في كل مجتمع يؤمن بها، وهذا هو دور الأزهر الشريف متمثلا في أبنائه العلماء المبعوثين إلى المجتمعات الإسلامية التي تحتاج إليهم. كذلك فإن حقيقة دور العلماء المبعوثين إلى المجتمعات الإسلامية والأفريقية في حفظ الإسلام وكتاب الله، ذلك الدور الخطير الذي يتمثل في حقيقة الإسلام وتعاليمه ومواجهة التحديات القوية التي تريد أن تتال منه وتقضى عليه (٢١).

أن النشاط التبشيري مقدمة للاستعمار، فهم يحملون رسائل التأثير الثقافي، ويمكن القول بأنهم كانوا رسل الاستعمار الثقافي في وقت كانت الحركة الاستعمارية العالمية تبحث عن وسائل لبسط نفوذها على الشعوب المختلفة، ولقد وجد المبشرون كل العون من القناصل الأوروبيين، والأمريكيين، بما أعطى لهم قدرا معيناً من الهيبة السياسية، وأنه نتيجة لنشاط الإرساليات في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين فإن الكنيسة المسيحية موجودة في كل ركن من أركان العالم (٢٢).

لقد كانت الاهتمامات التي أولتها ثورة يوليو للأزهر قد دفعته أن ينشئ المراكز الإسلامية في الدول الأفريقية في كل من ليبيا، والمغرب، وغانا، وزنبار عام ١٩٦٤م، وفي الصومال، وتنزانيا، وموريتانيا، وسيراليون عام ١٩٦٧م، على أن تقوم من خلال مبعوثيها في هذه المراكز الإسلامية برعاية شئون المسلمين والوقوف على أحوالهم

وشئونهم، ويقوم الأزهر بتزويد هذه المراكز بالكتب الدينية الإسلامية الحديثة دائماً والمصاحف ومعاني القرآن الكريم باللغات الأجنبية، والأثاث اللازم لهذه المراكز الإسلامية (٢٣).

اهتمت حكومة ثورة يوليو بمساعدة المسلمين في أفريقيا من خلال الأزهر الشريف بإرسال البعثات التعليمية إلى الجمعيات والمدارس الإسلامية الأفريقية، وساهمت في إقامة المساجد، وخصصت المنح الدراسية لمسلمي أفريقيا في الأزهر حسب ما تحتاج إليه هذه الدول. وتتعدد مهام مبعوثي الأزهر إلى المراكز الإسلامية الأفريقية فهي ممثلة في مبعوثين للدعاة والوعظ، ومبعوثين للإمامة والخطابة وتلاوة القرآن، ومبعوثين لمختلف المراحل التعليمية، ومبعوثين للدعوة الإسلامية ونشر الدين الإسلامي، كما يرسل البعثات الإسلامية في المحافل الدولية (٢٤).

إن ما ينفقه الأزهر على المبعوثين الذين يرسلهم إلى الشعوب الإسلامية قد تجاوز الأربعة ملايين ونصف المليون من الجنيهات المصرية منذ نهاية الستينات واستمر كما هو ثابتاً لا يزيد ولا ينقص حتى منتصف الثمانينات (٢٥).

ومن هنا كان الاهتمام بالمبعوثين لأنهم يحملون عائق الرسالة التي جعل الأزهر من أجلها كلا في مكانة وعلى مستوى مسئولية كل فرد. وتشرف إدارة البعوث الإسلامية التابعة لمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر على المبعوثين الأزهريين للبلاد الأفريقية، ولم يكتف الأزهر بأن يجعل له قاعدة عريضة في الدول الأفريقية من تلامذته ولكن يلبي حاجة هذه الدول

الأفريقية وقت الحاجة لعلمائه والاستعانة بهم في مختلف التخصصات وإيماناً من رسالته السامية لنشر الثقافة والمعرفة بين أهالي الشعوب الأفريقية (٢٦).

ولقد بين القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بأن إدارة الثقافة والبعوث الإسلامية هي إحدى الإدارات الأساسية التي يشتمل عليها الأزهر الشريف فهي المسؤولة عن توطيد وتوثيق العلاقات والترابط بين الأزهر والإسلام والمسلمين في كافة أنحاء العالم الإسلامي (٢٧).

والمبعوثون من الأزهر للدول الأفريقية على عدة فئات هي:

- ١- مبعوثون على نفقة الأزهر: ويتكفل الأزهر كافة التكاليف لهؤلاء المبعوثين.
- ٢- معارون على نفقة الدول: وتتكلف الدول المستضيفة كافة النفقات للمعارين.
- ٣- متعاقدون على نفقة الدول: وهو تعاقد شخصي بين الأزهر والدولة المستضيفة، ولكن هذا التعاقد لا يسمح له إلا في حالة حصول المتعاقد على إجازة بدون مرتب لمرافقة الزوج، أو الزوجة أو يكون من شاغلي الوظائف الأخرى عدا العاملين في مجال التدريس، والدعوة، والإرشاد الديني.
- ٤- مبعوثون على نفقة الأزهر ويتحمل صندوق التعاون الأفريقي بوزارة الخارجية جزءاً من مرتباتهم.
- ٥- مبعوثون على نفقة الدول، ويتحمل الصندوق جزءاً من مرتباتهم (٢٨).

وقد كان واضحا في اللائحة التنفيذية لقانون التطوير حيث أوضحت أن إدارة البعوث الإسلامية هي المسئولة عن إيفاد البعوث من المدرسين، والوعاظ إلى الخارج، لنشر الثقافة الإسلامية والعربية وتأهيل المرشحين للبعوث تمهيدا لإيفادهم ومتابعة نشاط المبعوثين بالخارج، وإعداد المناهج الدراسية والكتب التي تدرس في الخارج باللغات المحلية، وبذلك يتضح أن المبعوثين من الأزهر للدول الأفريقية هم المدرسون بكافة مستوياتهم وقدراتهم العلمية والتعليمية، وكذلك الوعاظ سواء كانوا أئمة للمساجد، أو بغرض نشر الدعوة في سبيل الله، وقد يكونوا أعضاء بعثات إسلامية للدول الأفريقية بالمراكز الإسلامية التي تقوم على الدعوة والإرشاد للمسلمين وتثقيفهم دينيا ولغويا في كافة شئونهم واستفساراتهم عن طريق خطة توضع لهذا العمل الجليل، ويقوم المبعوث مجاهدا في تنفيذ الخطة الموضوعية والعمل على إنجازها^(٢٩).

وبالنسبة لإدارة الدعوة والإرشاد فهي أيضا إحدى إدارات الثقافة والبعوث الإسلامية وتتولى العمل على نشر الدعوة الإسلامية في كافة المستويات، وفي مختلف البيئات، وتبصر الناس بواجبهم الديني والوطني والعمل على إقامة مجتمع سليم خلقيا واجتماعيا، وذلك من خلال رجالها الذين توفدهم إلى كافة الجهات للعمل في مجال الدعوة والإرشاد، وذلك بعد تدريبهم التدريب اللائق الذي يجعلهم مؤهلين على أعلى مستوى، مما يجعلهم قادرين على مواجهة كافة الصعوبات التي تعترضهم، وليصحبوا في استطاعتهم تذليل كافة العقبات، مما أطلق عليهم سفراء الأزهر^(٣٠).

وعلى هذا فقد تم تنظيم عملية البعوث على النحو التالي:

أولاً: الخطوات المتبعة للتقدم لإدارة البعوث الإسلامية لمبعوثي الأزهر إلى
القارة الأفريقية:

تتضمن تلقى طلبات الدول المستعيرة ودراستها وتصنيفها، وتحديد
الإعداد التي يسمح بإعارتها بمعرفة لجنة المبعوثين والمتعاقدين واعتماد
السلطة المختصة لهذه الأعداد، وتحسب حصة كل منطقة تعليمية على أساس
نسبة عدد العاملين بها في المادة والمرحلة بالنسبة إلى عددهم على مستوى
الأزهر، وبالمثل بالنسبة للدعاة أيضاً، وإيلاغ مواصفات الدول المستعيرة إلى
المناطق التعليمية الأزهرية للترشيح.

ثانياً: الإجراءات التي تتخذها إدارة البعوث الإسلامية لإمداد الدول الأفريقية
بالعلماء الأزهريين:

بعد أن تتلقى إدارة البعوث الإسلامية طلبات الدول الأفريقية المختلفة
تقوم باستطلاع حقيقة تلك الطلبات عن طريق وزارة الخارجية وسفرائنا
بالخارج لبيان مدى جديتها وجدواها، ثم تعلن إدارة البعوث الإسلامية في
الأسبوع الأول من ديسمبر من كل عام عن فتح باب القبول لطلبات الراغبين في
الانبعاث إلى العالم الخارجي وتجرى مسابقة بين العاملين بالأزهر لكي يؤدوا
واجبهم في أداء رسالة الأزهر وهي رسالة الإسلام، تعمل إدارة البعوث
الإسلامية على تدبير الاعتمادات اللازمة كل عام عن طريق بحث الموازنة
العامة للعلاقات الثقافية في وزارة الخارجية (إدارة العلاقات الثقافية)، وفي
سبيل ذلك تتحمل خزانة الدولة عبئاً كبيراً بتخصيص ميزانية كبيرة لهذا
الغرض (٣١).

ثالثاً: دور المناطق التعليمية الأزهرية للإعارة للخارج:

نشر قواعد وضوابط الإعارة الواردة بقرار شيخ الأزهر المنظم للإعارات الخارجية^(٣٢). وكذلك نشر قواعد وشروط ومواصفات الدول المستعيرة المبلغة من إدارة البعوث الإسلامية وتشكل لجنة مهمتها مراجعة البيانات المدونة في الطلبات والتأكد من صحتها ثم يتم إعلان أسماء المستوفين للشروط وترسل صورة من الأسماء المرشحة نهائياً للإعارة إلى إدارة البعوث الإسلامية لاستكمال إجراءات صدور القرار النهائي بشأنها التي تقوم بإجراءات تفسير المعارين، وإعداد سجلات لهم لمتابعة كل ما يطرأ على حالتهم من تغيير أثناء مدة الإعارة^(٣٣).

رابعاً: شروط المتقدم للإعارة من العاملين بهيئات الأزهر - عدا الجامعة - للعمل خارج جمهورية مصر العربية تتضمن ما يأتي:

أن يكون مقيداً على وظيفة مالية بموازنة الأزهر، وأن يكون قد أمضى أربع سنوات على الأقل في مجال التعليم والدعوة والإرشاد الديني أو في أي عمل يكسبه خبرة فيما سيسند إليه من عمل في الخارج وفقاً للمؤهل المطلوب لمثل هذا العمل، وأن يكون حسن السير والسلوك و يكون صالحاً للإعارة من الناحية الصحية وخالياً من العاهات أو العيوب الجسمية الواضحة وإلا يزيد السن عن خمسين عاماً بالنسبة للمدرسين والدعاة^(٣٤).

ومن يعتذر عن عدم السفر بعد صدور قرار الإعارة بدون عذر تقبله لجنة المبعوثين والمتعاقدين، ويحرم من فرص التقدم للإعارة أو التعاقد لمدة سنة ابتداء من عام الترشيح ومن اعتذر عن عدم تنفيذ الإعارة خلال مدة الإعارة بعذر غير مقبول من اللجنة تعتبر إعارته منتهية، ويتم الحرمان

من التقدم للإعارة لمدة أربع سنوات، لمن اخفي بيانات غير صحيحة تؤدي إلى إعارته دون وجه حق، ومن لم يخطر عن أي جزاء أو تغيير في حالته يفقده شرطاً من شروط التقدم للإعارة مع عدم الإخلال بالمساءلة الإدارية له، وللمسؤولين عن ذلك وكذلك من يتقدم بعد صدور الأمر بإعارته بطلب تعديل جهة الإعارة إلى دولة أعلى في المعاملة المالية أو تأجيلها، وتوقف إجراءات السفر إلى الخارج بواسطة إدارة البعثات الإسلامية ويسحب الأمر التنفيذي الصادر بالإعارة، وذلك في الإحالة إلى المحاكمة الجنائية أو التأديبية أو إلى تحقيق لم يبت فيه بعد، أو الامتناع عن سداد النفقة الشرعية المحكوم بها عليه، أو من يتبين لإدارة البعثات الإسلامية عدم انطباق شرط من شروط الإعارة عليه^(٣٥).

تلغى الإعارة (أو التعاقد) بعد السفر إذا ثبت على المعار (أو المتعاقد) إحدى الحالات السابقة أو إذا ارتكب مخالفة ترى لجنة المبعوثين أنها تخل بواجباته الدينية والوطنية في الخارج أو بوصفه مبعوثاً للأزهر. وإذا وافقت لجنة المبعوثين على طلب إلغاء الإعارة المؤيد من جهة رسمية في الداخل أو الخارج لأسباب جوهرية تراها للصالح العام، الحد الأقصى لمدد الإعارة والإجازة بدون مرتب للتعاقد ثمان سنوات. ويحتفظ المعار بكافة حقوقه الأدبية والمالية فترة إعارته بما لا يتعارض مع القوانين واللوائح المعمول بها. وأخيراً تنفذ قرارات لجنة المبعوثين والمتعاقدين بعد اعتمادها من شيخ الأزهر^(٣٦).

بالنسبة لجامعة الأزهر تتم إعاره أعضاء هيئة التدريس كما أوضحها وبينها قانون التطوير وفسرتها اللائحة التنفيذية فيجوز إعاره أعضاء هيئة التدريس لجامعة أجنبية أو معهد علمي أجنبي على مستوى الكليات الجامعية أو للعمل بوزارات الحكومة ومصالحها والهيئات العامة والدولية أو جهة غير حكومية فيما تخصصوا فيه متى كانت المهمة في مستوى الوظيفة التي يشغلونها بالجامعة، وتكون الإعاره لمدة لا تتجاوز سنتين قابلة للتجديد مرة واحدة فيما عدا الحالات التي تقتضيها مصلحة قومية فتكون الإعاره قابلة للتجديد مرتين، ويتقاضى المعار مرتبه من الجهة المعار إليها (٣٧).

يجوز في أحوال خاصة أن تؤدي الجامعة مرتبه، ويجوز استثناء تجاوز هذه المدة عند الضرورة بموافقة المجلس الأعلى للأزهر، وتتم الإعاره بقرار من وزير شئون الأزهر بعد موافقة شيخ الأزهر بناء على موافقة مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية أو المعهد المختص، ويكون شأن المعار خلال مدة الإعاره شأن المعارين للحكومات الأجنبية ويتقاضى مرتبه من الجهة المعار إليها، ويجوز في أحوال خاصة أن تؤدي الجامعة مرتبه إذا ما اتضحت المبررات الدالة على ذلك (٣٨).

وتحتسب مدة الإعاره في المكافأة أو المعاش بشرط أن يؤدي عضو هيئة التدريس المدة الاحتياطية عنها وعمل خلالها، ويحتفظ المعار بأقدميته والعلاوات المستحقة له كما لو كان في الجامعة، ويحتفظ بوجه عام بكافة مميزات وظيفته (٣٩).

ونظرا لنقص عدد أعضاء هيئة التدريس في بعض الكليات بجامعة الأزهر فإن هذه الكليات تقوم بسد هذا النقص عن طريق النذب من بعض الكليات إلى الكليات الأخرى، ولم يمنع ذلك أن تستجيب جامعة الأزهر من إيفاد أعضاء هيئة التدريس في إعارات إلى الدول الإسلامية خاصة الدول الأفريقية، التي هي في أشد الحاجة إلى تخصص هؤلاء الأساتذة، وتقرر كل كلية بالجامعة الحد الأقصى الذي يمكن السماح له بالإعارة حسب حاجة الكلية لأعضاء هيئة التدريس وحسب الدول التي تطلب إعارة هؤلاء العلماء إليها. وهناك نوع آخر من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر وافدين إلى الدول الأفريقية بإجازات خاصة لم تتمكن جامعة الأزهر من حصر أعداد هؤلاء العلماء الذين يعملون بالدول الأفريقية (٤٠).

لقد ظل علماء الأزهر وخدمهم من الناحية التعليمية، يواصلون جهدهم الدراسي عن طواعية، دون اجر مادي تنفقه الدولة على المعهد العلمي، بل كان العلماء يتعلمون طلابا ثم يتصدون للتدريس شيوخا، دون أن يمنحوا من الدولة أجرا، فالعلم فريضة محتومة يقوم بها علماء الأزهر ابتغاء وجه الله، ثقة منهم أن الأزهر وحده مصدر لإشعاع للعالم الإسلامي (٤١).

أما عن مبعوثي الأزهر فكان الأزهر يوفد من خريجين إلى لدول الإسلامية الأفريقية للقيام بالدعوة الإسلامية ونشر الثقافة العربية في ربوع العالم الإسلامي حسب حاجة الدول الأفريقية أو الجمعيات الإسلامية في البلاد الأفريقية لهؤلاء العلماء، ويقرر مجلس إدارة الأزهر

سفر العلماء إلى هذه الدول حسب ما يراه الأزهر في صالح الإسلام والمسلمين (٤٢).

وقد بلغت أعداد المبعوثين للدول الأفريقية سنة ١٩٥٣، اثنتي وثلاثين مبعوثاً أزهرياً تمثلت في أربع وعشرين للسودان، خمس للصومال، ثلاث لليبيا وفي سنة ١٩٥٤ كان نفس عدد المبعوثين وتوزيعهم، وفي سنة ١٩٥٥ بلغ عدد المبعوثين أربع وثلاثين تم توزيعهم خمس وعشرين للسودان، أربع للصومال، خمس لليبيا، وفي عام ١٩٥٦ بلغ عدد المبعوثين أربع وأربعين منهم ثمان وعشرين للسودان، أحد عشر للصومال، سبع لليبيا، وفي عام ١٩٥٧ بلغ عدد المبعوثين أربع وأربعين تم توزيعهم على ست وعشرين للسودان، أحد عشر للصومال، سبع لليبيا، وفي عام ١٩٥٨ بلغ عدد المبعوثين خمس وأربعين تم توزيعهم على ست وعشرين للسودان، أحد عشر للصومال، ثمان لليبيا، وفي عام ١٩٥٩ كانت بداية التطبيق الفعلي لما تنادى به الثورة وتهتم بالمبعوثين فازدادت أعداد المبعوثين زيادة كبيرة فبلغت مائة وعشرة أزهرياً مبعوثاً إلى ثلاث دول أفريقية فتم إفساد واحد وعشرون مبعوث للسودان، ثلاث وستون مبعوث للصومال، ست عشر مبعوث لليبيا (٤٣).

لم يكن غريباً أن يتلقى أبناء الجزائر في أحضان الأزهر الشريف الدروس الأولى في الوطنية وفي الكفاح ضد المستعمر، فكان لعلماء الأزهر والوافدين إليه من العلماء المسلمين وغيرهم دورهم الرائد في إنكاء روح الوطنية وروح الفداء والتضحية في سبيل الوطن، فمنذ أن تحول الأزهر

إلى جامعة علمية بدأ يستقبل الطلاب الوافدين ليزودهم بالعلم والمعرفة^(٤٤).

ويدرك الأزهر دائما مدى ارتباط حياة الشعوب بعقيدتهم، ويدرك أن اللغة العربية أهم ما ترتبط الشعوب بالعقيدة فهي اتساع التاريخ المسجل للأوطان، ولذلك فقد اهتم بها اهتماما كبيرا^(٤٥).

لقد تزايد مبعوثو الأزهر إلى البلاد الإسلامية الأفريقية في بداية تطبيق قانون التطوير فقد بلغ عدد المبعوثين عام ١٩٦١ نحو مائة وسبع وستون مبعوثا، أحد عشر للسودان، تسعة وعشرون للصومال، تسعة وأربعون للمغرب، سبعة وسبعون لليبيا، ومبعوث واحد لنيجيريا، وفي عام ١٩٦٢ بلغ عدد المبعوثين إلى سبعة عشر ومائتين مبعوثا، ثمان عشر للسودان، أربعة وأربعون للصومال، ثلاثة وعشرون للمغرب، سبعة وعشرون للجزائر، مائة وأربعة ليبيا ومبعوث واحد لنيجيريا، وفي عام ١٩٦٣ بلغ عدد المبعوثين خمسة وتسعون وثلاثمائة مبعوثا، ثمان للسودان، أربعة وأربعون للصومال، ثلاث وستون للمغرب، ثلاث وستون للجزائر، مائتي وتسعة لليبيا، ثمان لنيجيريا وإذا تمت المقارنة بأعداد المبعوثين من بداية الثورة في عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٦٣ فنلاحظ أن أعداد المبعوثين قد تضاعف أكثر من عشر مرات خلال العشر سنوات الأولى بعد الثورة^(٤٦).

وقبل إصدار اللائحة التنفيذية لقانون التطوير، أى في العام الدراسي ١٩٧٠/٦٩ كانت الزيادة المطردة وشدة إقبال الدول الأفريقية على المبعوثين الأزهريين قد فاق كل التوقعات، وذلك لأن هؤلاء المبعوثين قد تعددت تخصصاتهم بفضل قانون التطوير ولقد بلغ عدد المبعوثين سبعة وستون

وثمانمائة مبعوثاً إلى أحد عشر دولة أفريقية بمعدل تسعة وخمسون وستمائة مبعوث للجزائر، ثلاثة وثلاثون لنيجيريا، عشر لإرتريا، سبعون للصومال، عشر لسيراليون، اثنين وسبعون لليبيا، مبعوث واحد للسنغال، مبعوث واحد لكينيا، ثلاث غانا، مبعوث واحد لبوروندي، ثلاث للكاميرون، اثنين لموريتانيا، اثنين لأوغندا. هذا بالإضافة إلى ستة وعشرون متعاقدًا من خريجي الأزهر غير موفودين من قبل الأزهر أي تعاقد شخصي، مبعوث واحد إلى الجزائر، خمسة وعشرون مبعوث لليبيا (٤٧).

وبذلك يصل عدد مبعوثي الأزهر إلى الدول الأفريقية في العام الدراسي ١٩٧٠/٦٩ نحو ثلاثة وتسعون وثمانمائة مبعوثاً، وبذلك فإن العدد قد تضاعف ثلاث مرات عن عدد المبعوثين في ١٩٦٣ ويزداد هذا العدد من عام بعد عام حيث بلغ عدد المبعوثين للقارة الأفريقية عام ١٩٧١ ألف وخمسمائة مبعوث (٤٨).

إن رسالة الأزهر التي قام من أجلها، ويرسل المبعوثين لعلو شأنها يذكرون ويرشدون، ويجادلون الملحدين والمنكرين برسالة محمد عليه الصلاة والسلام، وقد عرف الناس في العالم أجمع ما للأزهر من فضل، فوثقوا بالأزهر وبتعليمه وعلمائه، وبعثوا بأبنائهم لينهلوا من معينه، حتى إذا ارتسوا عادوا إلى أوطانهم ينشرون ما تعلموه وكل غايتهم الإسلام والمسلمين، بعد أن أكرم الأزهر مثوهم من إقامة وإعداد وتعليم وثقافة (٤٩).

ودائماً ما تقتقر الدول التي تكثر فيها الصراعات والحروب الأهلية والتناحر القبلي من وقت لآخر كنولة تشاد، فتكون في حاجة ماسة إلى العلماء المربين الأكفاء للتعاون مع الشعوب الإسلامية الأفريقية في كافة

المستويات للحياة لذا فإن مشاكل وصراعات هذه الدول والتي أصبحت من خصائص الدول الأفريقية جعلت رسالة الأزهر بعلمائه قد تتضاءل في هذه البلاد في نفس الوقت التي تطالب هذه الدول زيادة المنح وإرسال العلماء والدعاة والمدرسين والكتب الإسلامية^(٥٠).

فمن إريتريا كان الشيخ عمر محمود الذي عاد إلى بلاده عام ١٩٣٦ بعد خمسة عشر عاما تعلمًا بالأزهر الشريف، وحصل على شهادته، وكان معه العديد من أمهات الكتب الإسلامية والفقهية، وصار يعرف بلقب الشيخ عمر المصري، وأصبح مثلاً طيباً صالحاً بين أهله يحتذى به، مما جعل الإرتريين يتسابقوا للتعلم بالأزهر الشريف، وهناك العديد ممن تقلدوا مناصب شتى في البلاد مثل الشيخ إبراهيم مختار مفتي الديار الإرتيرية، والشيخ حامد أبو العلاق قاضي مصوع، وأخيراً قاضي قضاة إرتريا، والشيخ على عمر القاضي عضو برلمان إرتريا عام ١٩٥٢م. وإلى جانب ذلك كان للأزهر الفضل في افتتاح المعهد الديني بأسمر من أجل التوفير على أبناء ذلك الوطن مشقة الطريق، وتعليمهم الدين الإسلامي مدعماً ذلك بالمقررات المنهجية والمدرسين من رجال الدين الأزهري مما دفع الشعب الأرتيري أن يلحق أبناءه بهذا المعهد الديني وتستمر رحلة الطلاب للالتحاق بجامعة الأزهر ثم يعودوا إلى بلادهم ليحلوا محل علماء الأزهر المبعوثين منهم في المعاهد الدينية الأهلية في إريتريا^(٥١).

في جنوب أفريقيا فإن رئيس مجلس القضاة الإسلامي بجنوب أفريقيا هو الشيخ محمد صالح دين ويعمل جاهداً على توطيد علاقة بلاده في مجالات الدعوة الإسلامية والقضاء الإسلامي بالأزهر الشريف، وذلك لعلمه

الغزير، وقوة نفوذه، وعلو شأنه بين عشيرته وشعبه من جنوب أفريقيا. مع العلم بأنه يشرف على المركز الإسلامي هناك، ويعمل على توطيد العلاقة بين المسلمين هناك والبالغ عددهم نصف مليون مسلم، في حين تبلغ مساجد جنوب أفريقيا حوالي ثلاثمائة مسجد^(٥٢).

أما في السنغال فإن معظم العاملين المسئولين عن التعليم من الأزهريين سواء كانوا وافدين من الأزهر الشريف أو من السنغاليين الأزهريين، وقد عظم شأن بعضهم، ولمعت الشخصيات التي أصبح لها شهرة ومراكز مرموقة في البلاد مثل أحمد باه جى مدير المنح بالسنغال، وحمزة جاه المستشار الفني بوزارة التعليم العالي بالسنغال، و الجمعية الدينية الإسلامية بالسنغال هي المسئولة على الإشراف التعليمي للطلاب والتلاميذ الذين يدرسون العلوم الإسلامية داخل السنغال أو بالأزهر الشريف^(٥٣).

وتقتصر بعض الدول الإسلامية الأفريقية إلى المبعوثين الأزهريين مثل بوروندي وبالرغم من أن المسلمين في ازدياد مستمر بين العامة والخاصة في البلاد، ورغم الضغوط المتزايدة لبعد أهل البلاد من تعلم الدين الإسلامي واتجاههم إليه وإغرائهم للاتجاه لحملات التبشير المنتشرة إلا أن المبعوثين الأزهريين رغم قلة عددهم إلا أنهم يقومون بدور كبير في نشر الدعوة الإسلامية في بوروندي (١٩٧٩-١٩٨٢م) وعظم شأن الشيخ الأزهرى الوافد إلى هذه البلاد ويدعى الشيخ على محمد عامر فرغم أن مدة إقامته إلى البلاد ثلاث سنوات قضاها هناك فقط إلا أنه استطاع أن يبني قاعدة متينة وجعل لها علماء من أهل البلاد يديرونها^(٥٤).

وهناك دول فقيرة في القارة الأفريقية وتستحق النظر في التعليم الديني وزيادة الدعاة وإرسال المدرسين وزيادة عدد المنح وأئمة المساجد وتدعيمها والوافدين إليها، فإن هذه الدول الأفريقية الفقيرة تعد ثمانية في المائة من تعداد سكانها مسلمين والباقي تسيطر عليه القوى التبشيرية المسيحية الأجنبية، وهذه النسبة تحافظ على كيانها في البلاد خوفا من الانجراف في القوى التبشيرية التي تسيطر على باقي شعوب البلاد^(٥٥).

ومن أكثر ما يواجه الدعاة من مشاكل في الدول الأفريقية الإسلامية هي مشكلة الكتب الدينية الإسلامية لقلتها وندرتها، فرغم قلة أعداد المبعوثين الأزهريين إلى جزر القمر فإن شعب هذه الدولة مسلمون مائة في المائة منذ أن دخل الإسلام هذه البلاد في القرن الأول الهجري ولكنها تفتقر إلى أعداد من المبعوثين إليها، وتعمل جزر القمر جاهدة على إزالة كافة المعوقات التي تعترضها بأن تقلد كل خريج أزهري من أبنائها منصبا تعليميا أو دينيا لسد العجز في عدد وافدي الأزهر^(٥٦).

الفصل السابع

الحياة الاجتماعية للوافدين والمبعوثين

الفصل السابع

الحياة الاجتماعية للوافدين والمبعوثين

كانت الدراسة لعلوم الدين على هيئة حلقات يديرها علماء الأزهر الشريف، يختار الطالب المادة التي يرغبها والمستوى الذي يناسبه، والشيخ الذي يستفيد منه حتى يأنس من نفسه المعرفة والإجادة ليصبح مؤهلاً عند تقدمه لامتحان الشهادة وكانت الحياة الاجتماعية للطالب تتمثل في تحصيله للعلم من أساتذته بالأزهر ومراجعة ما درسه مع زملائه بالرواق وبتلاشي الرواق ويحل محله مدينة البعوث الإسلامية وفيها سبل الحياة الاجتماعية الكريمة للوافد على الأزهر، أصبحت رسالة الأزهر تجاه العالم الإسلامي شريفاً في صورة تكليف، ولذلك فإن مصر تفخر على مدى التاريخ بأنها تحمل هذه الأمانة، وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم "إذا فتح الله عليكم مصر فاتخذوا بها جنداً كثيراً فإنهم خير أجناد الأرض" وهكذا ظلت مصر جنداً للإسلام، تنتشر علمها بين أبنائه، وترفع يدها على أعدائه، وهذا الفضل فضل من الله، فالدين هو الذي يجمع كلمته على الحق، والحرية والعدل، وهذا هو الإطار في رسالة مصر من خلال الأزهر الشريف^(١).

وقد احتلت مصر مكانة خاصة في العالم الإسلامي ولهذا يفد إليها كل عام طلاب العلم من مختلف أنحاء العالم الإسلامي خاصة الدول الأفريقية المجاورة لمصر، وكانت منهم نسبة كبيرة من مسلمي الحبشة الذين صارت لهم أروقة بالأزهر، واستمر نزوح الطلاب الأفارقة من المسلمين إلى الأزهر لطلب العلم

قرونا طويلة، فنظر إليهم إخوانهم المسلمون نظرة إجلال واحترام، ونقلوا مناصب كبرى بالحبشة كمنصب القضاء والإفتاء وغيرهما. وتعبد هذه المناصب من المناصب القيادية المهمة في مجتمع إسلامي بدولة مسيحية، وهذا يدل دلالة واضحة على قيمة الأزهر وفضله في نشر الثقافة الإسلامية، وكذلك قيمة الفرد الذي يأتي للأزهر لتلقى العلوم الإسلامية والدراسة في المراحل التعليمية سواء بالمعاهد أو كليات جامعة الأزهر، وما ينعكس على الفرد من تقلد المناصب المهمة بعد عودته للدولة الأم^(٢).

لقد استطاع الأزهر أن يحافظ على عروبة مصر بإرسال مبعوثين في القارة الأفريقية، وكذلك فقد ظل بابه مفتوحا لطلاب العلوم الإسلامية واللغة العربية لأبناء القارة الأفريقية، وتخرج فيه علماء أجلاء كان لهم الصوت المدوي في كل بقاع أفريقيا^(٣)، ولقد أنجب الأزهر طائفة من الشيوخ الأفارقة الذين نفروا من أقاصي أفريقيا، أتوا على الأقدام ليقضوا في الأزهر سنوات طوالا، يتفقهون في الدين، وينذرون قومهم إذا رجعوا إليهم^(٤).

وهناك مواقف كثيرة نجد يد الأزهر تمتد لكل محتاج في كل بقاع العالم الإسلامي خاصة الدول الأفريقية فقد تدخل الأزهر لسداد ديون على أفندي المهدي الذي تشرف بشرف الإسلام وأعلن إسلامه وتدخلت مشيخة الأزهر لتنعيم عليه بمبلغ ستمائة وعشرين قرشا ليسدد ما عليه من الدين إلى صاحبه حتى يكون حرا لا فضل لأحد عليه^(٥).

كذلك فقد عنى الأزهر بطفلة مسلمة كانت موجودة عند رجل مسيحي يدعى يوسف الإنكليزي وخصص مبلغا لها ووضعها في مكان مناسب لتنشأ نشأة إسلامية صحيحة^(١).

وكان دائما يوفي بعهوده ويرسل إلى قنصليات الدول الأجنبية النصارى ليحضر وكيل من طرف القنصلية عند اعتناق من يرغب في الإسلام، فقد تم إبلاغ قنصلية مرسيليا حينما رغبت سيده مارسيلية في اعتناق الديانة الإسلامية وتوجهت إلى المحكمة الشرعية وأقرت بأنها ترغب في اعتناق الدين الإسلامي وحضر وكيل القنصلية ليشهد إسلامها، وكانت هذه السيدة متجهة إلى بعض الدول الأفريقية للقيام ببعض المهام العلمية بهذه الدول ولكنها فضلت الإقامة في مصر بعد إسلامها حتى ماتت^(٧).

ودائما يتصدى الأزهر لكل المؤامرات التي تحدث في الخفاء من أعداء الإسلام والمسلمين والمتربصين لهم ويكشفهم، ويقوم بمعالجة المشاكل على أكمل وجه. فنجد قنصل النمسا بالاشتراك مع قنصل المجر بالسودان ومعهما قسيس الكنيسة الكاثوليكية يقومون بإخفاء السودانيين بالكنيسة ليعملوا بها ثم يقومون بتتصيرهم ولا يتم إطلاق سراحهم إلا بعد أن يتأكدوا من رسوخ التنصير في أذهانهم حتى لا يعودوا إلى إسلامهم مرة أخرى، وقد تم الكشف عن هذه المؤامرة بعد أن هرب بعض السودانيين من طمرف أصحابهم بالكنيسة، وتوجهوا للاستعانة بمدير عموم قبلي السودان الذي قام بالإبلاغ عن هذه الواقعة، وقامت الجهات المسئولة في مصر باتخاذ الإجراءات اللازمة ضد القناصل، بإبلاغ بلادهم عن طريق الخارجية المصرية بهذه الواقعة، وكذلك حماية هؤلاء السودانيين ورعايتهم وتعليمهم بالأزهر الشريف.

الوافدون إلى الأزهر هم بمثابة أداة تساعد على تحقيق رسالة الأزهر بعد عودتهم لبلادهم، ولما كانت مدة إقامتهم قد تطول فلا بد من مشكلات تعترضهم أهمها (١) :-

أولاً: المشكلات الاجتماعية وتتمثل في :

- طول إجراءات التحاق الطلاب الجدد بالدراسة مما يترتب عليه تأخر كل من صرف المنحة والحصول على الإقامة بجواز السفر، وقد يتسبب طول الإجراءات أيضا في رسوب الطالب في نفس السنة التي يفد خلالها.
- الحل: تبسيط الإجراءات وحصرها في جهة بعينها بحيث تنتهي خلال عشرين يوما من تاريخ وصول الطالب أو صرف المنحة للطالب فور وصوله، ودون التقيد بالتقيد الدراسي حيث أنه يعتمد عليها في إنهاء الإجراءات وتناول وجبة العشاء أو منح الطلاب الجدد إقامة مؤقتة لمدة شهر بجواز السفر لحين الانتهاء من القيد الدراسي.
- إلحاق الطلاب الجدد بصفوف دراسية لا تتناسب مع أعمارهم مما يضطرهم إلى المطالبة بالعودة إلى بلادهم بعد فترة وجيزة من حضورهم (١٠).
- الحل: وضع حد أقصى لعمر الطالب الذي لا يحمل شهادات معادلة بحيث لا يزيد عمره عند حضوره لأول مرة عن عشرين عاما.
- حضور بعض الطلاب وهم يحملون بعض الأمراض المعدية والخطيرة مثل: مرض فقدان المناعة المكتسبة (الإيدز) ولا يكتشف أمرهم إلا بعد عمل تحليل الدم اللازم، وقد يستغرق ذلك بعض الوقت - مما قد يكون سببا في

نقل العدوى إلى الأصحاء. وكذلك أمراض الحميات بأنواعها حتى الحمى الشوكية وكذلك أمراض الجهاز التنفسي والدرن، والأمراض الجلدية.

الحل: يمكن عن طريق السفارات المصرية بالسدول الأفريقية إجراء التحاليل اللازمة قبل حضور هؤلاء الطلاب الجدد للتأكد من خلوهم من الأمراض المعدية^(١١).

- إعادة النظر في لائحة صرف المنحة للطلاب الوافدين حيث تنص على قطع المنحة عند رسوب الطالب مرتين فقط في أي مرحلة تعليمية وحرمانه من السكن بالمدينة الأمر الذي يؤدي إلى وقوع الطالب فريسة للأمراض النفسية والتشرد عند زملائه خارج المدينة أو العودة إلى وطنه بعد ما يكون قد أمضى من عمره سنوات طويلة بالأزهر الشريف^(١٢).

الحل: منح الطالب فرصة ثالثة في كل مرحلة تعليمية وبمنحة مخفضة مع الاحتفاظ بإقامته في المدينة.

- قيام مكتب تنسيق الجامعة بإلحاق بعض الطلاب الوافدين المقيمين بالمدينة ببعض كليات الجامعة خارج مدينة القاهرة.

الحل: مراعاة ذلك من واقع عنوان إقامة الطالب بالاستثمارات التي تقدم بمكتب التنسيق.

- شكوى الطلاب الخريجين من عدم كفاية وزن العفش لما يحملونه معهم من كتب ومراجع تفيدهم في حياتهم العملية.

الحل: العمل على زيادة وزن العفش من ٢٠ كجم إلى ٣٠ كيلوجرام للطلاب الخريج.

- عدم كفاية المدة الممنوحة للطلاب الخريجين للإقامة بالمدينة وهي محددة بشهرين فقط من تاريخ اعتماد النتيجة لالنتهاء من إجراءات السفر وشحن الكتب والحصول على شهادة التخرجالخ
- الحل: العمل على زيادة المدة إلى ثلاثة اشهر على الأقل من تاريخ اعتماد النتيجة.

ثانيا: المشاكل الدراسية وهي متعددة وأهمها:

- يعامل الطالب الأفريقي الوافد مثل نظيره الطالب المصري في الدراسة من حيث عدد المواد الدراسية والمناهج المطولة التي يجد الأجنبي صعوبة بالغة في تحصيلها (١٣).
- الحل: ضغط هذه المواد والمقررات مع عدم الإخلال بتأدية الغرض الذي يسعى الأزهر من أجله في استقدام هؤلاء الطلاب.
- بعد انتهاء الدراسة يعامل الطالب الأفريقي معاملة الطالب المصري من حيث إعلان النتيجة فلا ينتقل للعام الدراسي اللاحق إلا بعد النجاح في كل المواد الدراسية أو رسوبه في مادتين فقط، مع العلم بأن هناك تيسيرات في نسبة النجاح للطلبة الوافدين فأصبحت ٢٥% ورغم ذلك فالنتيجة ضعيفة.
- الحل: هو ضغط المواد الدراسية حتى تؤدي لارتفاع نسبة نجاح الطلبة الوافدين.
- كافة الطلبة الوافدين على منح للأزهر من الأفارقة يلتحقون بمعهد الدراسات الخاصة لتحديد مستواهم فمنهم من هو يتكلم العربية، وعلى دراية كافية بالدين الإسلامي فيجلسون وسط زملائهم في الفصل، وهم على اقتناع تام بأن وقتهم يهدر، ويصابون بالملل والإحباط (١٤).

الحل: لابد أن يكون للطلاب الأفارقة الجدد الذين يتحدثون العربية، ويعرفون تعاليم الدين الإسلامي فصل دراسي خاص بهم في هذا المعهد، ويتم تأهيلهم تأهيلاً مناسباً يفيدهم في حياتهم المستقبلية والتعليمية.

- **مشكلة زيارة الطالب الأفريقي لبلاده:** فمعظم الطلاب الأفارقة يأتون للتعليم في الأزهر وأعمارهم بين الخامسة عشر والعشرين وطبيعي فإن الاستمرار في التعليم بالأزهر يستمر على الأقل خمسة عشر عاماً، وقد تزيد، ولا يمنح الطالب تذكرة لزيارة بلاده، إلا بعد تخرجه وإنهاء دراسته، أو في حالة الرفق لأي سبب من الأسباب، وهذا يجعل الطالب الأفريقي في قلق مستمر وتشتت فكري عقلي، ويصبح معرضاً للضغط النفسي والعصبية الشديدة التي تؤثر عليه في دراسته، ويصبح بالتالي أيضاً عبئاً على الموازنة العامة للدولة (١٥).

الحل: - تصرف تذكرة سفر لكل طالب على منحة بعد نهاية كل مرحلة تعليمية.

- تخفيض أعداد المنح لكل دولة مما يعادل صرف تذكرة بعد كل نهاية مرحلة تعليمية.

- يخصم جزء من المنحة المالية ويدعم باقي ثمن التذكرة لتصرف للطالب بعد كل نهاية مرحلة تعليمية.

- من ينجح في كل عام دراسي مباشرة وبدون مواد ولا يرسب طوال المرحلة التعليمية الواحدة يتم تشجيعه بتذكرة سفر في نهاية المرحلة التعليمية.

- **المشاكل النفسية:** تحدث لبعض الطلاب الأفارقة بعض المشاكل النفسية لإحساسهم بالغربة ومنهم من يعود إلى بلاده نتيجة لذلك، ومن الطبيعي أن تحدث هذه المشاكل نتيجة للضغوط الاجتماعية التي يمر بها الطالب نظرا لبعده عن موطنه وأسرته فترات طويلة تتجاوز الخمسة عشر عاما^(١١).
- **الحل:** لابد وأن يأتي الطالب إلى مصر وهو يعلم جيدا بطول مدة الدراسة.
- يجب أن يحضر الطالب بذاكرة على حسابه الخاص وتصرف له بعد استمراره في الدراسة بعد عام دراسي كامل على الأقل.
- **مشكلات التغذية:** يعتقد بعض الطلاب الأفارقة أن أنواع الأطعمة التي تقدم لهم في المدينة ما هي إلا أطعمة مفروضة عليهم وفي بلادهم توجد أنواع من الأطعمة محببة إليهم ولكنها لا توجد في مصر.
- **الحل:** تتلشى هذه المشكلة بعد تذوق الأطعمة مرة بعد الأخرى.
- **المشاكل العرقية:** وتظهر عادة في المواقف الشخصية البسيطة أو بعد المباريات بين الفرق والمجموعات الرياضية ويمكن السيطرة عليها سريعا، وتنشأ بعض الخلافات أيضا بين الطلاب وبعضهم بطبيعة الحال عندما تطرأ مشاكل سياسية بين بلدانهم أو بين القبائل الكبيرة في الدولة الواحدة للسيطرة على الحكم.
- **الزواج:** يقوم بعض الطلاب الأفارقة أثناء دراستهم في مصر بطريقة أو بأخرى بالزواج من فتيات مصريات، وينجب بعضهم أبناء تصبح جنسيتهم هي نفس جنسية الأب الأفريقي، وتساند السيدة المصرية وتكافح للوقوف بجوار زوجها الطالب الأفريقي، ويستمر الزواج حتى يحصل الطالب على

شهادة تخرجه في الأزهر ويتسلم تذكرة سفر لبلاده، ومن هنا يصطنع إدعاء لزوجته للسفر لزيارة أهله وبلاده ويعدها بالعودة، ولكنه لا يعود مرة أخرى الأمر الذي يترتب عليه تمزق أسرة مصرية بالكامل علاوة على وجود أبناء يحملون جنسيات أفريقية يعاملون معاملة الأجانب رغم مصرية والدتهم (١٧).

- يعد التصدير في الوعي بكيفية التعامل مع هؤلاء الوافدين من الجهات المعنية بالدولة، والمسئولة عن شئون الطلاب الوافدين الأفارقة من أهم المشكلات التي يتعرضون لها، ومن الملاحظ أن نحو ٧٠% من الطلاب الأفارقة الدارسين بالأزهر أشاروا إلى صدمتهم العنيفة لأسلوب المعاملة التي تعرضوا لها عكس ما كانوا يتصورونه من ترحاب ومعاملة إسلامية، وهذا الاستقبال الجاف من قبل الإدارة المسئولة يضعف من عزيمتهم، وأكثر من ذلك يقضى على ضعيفي الإيمان لاسيما مع المقارنة مع ما يلقاه زملاؤهم في الجامعات المسيحية والكنائس الغربية (١٨).

الحل: لابد أن يقوم باستقبال هؤلاء الطلاب موظفون مؤهلون علميا وخلقيا وحاصلون على دورات تدريبية وتعليمية مكثفة تمنحهم القدرة على التعامل، والترحاب وإزالة جميع العقبات التي تعترض الوافدين الأفارقة وقت الوصول.

- بعض الطلاب الأفارقة وهم نسبة ضئيلة يرفضون العودة إلى بلادهم بعد التخرج لارتباطه وحبه الشديد لمصر، واستقرار حياته بها، ويتزوج من فتاة مصرية وتستقر به الأمور، وبهذا يصبح الأزهر قد فقد مبعوثا وسفيرا لدى دولته الأفريقية ليقوم بالرسالة التي من أجلها منحه الأزهر حق الدراسة فيه.

التنظيمات الطلابية الأفريقية في مصر:

كانت أروقة الأزهر بمثابة التنظيمات الطلابية لكل مجموعة من الطلبة متحدى الجنس أو اللغة فكل رواق يمثل تنظيماً طلابياً لجنسية معينة، ويعمل أهل الرواق على تحسين مستواهم والنهوض برواقهم، ويمارسون حياتهم بمختلف جوانبها بشكل بسيط، وعادة ما كان يتحد أبناء أكثر من رواق مع بعضهم البعض في مسجد يتلقون فيه علومهم ودروسهم كما يتحدون في الاحتفالات بالمناسبات المختلفة التي تجمعهم وكذلك عند ظهور أي مشكلة تعترض أحدهم حتى ولو كانت المشكلة في بلادهم (١٩).

وقد تزايد الإقبال على الدراسة بالأزهر لما له من صوت مسموع في كافة أنحاء العالم الإسلامي وخاصة بعد تحرر الدول الأفريقية، حيث أتاحت حكومة الثورة المصرية الفرصة لهؤلاء الطلاب للانضمام إلى التنظيمات الطلابية في مصر ليحققوا عن طريقها حاجاتهم وأهدافهم التي تؤثر عليهم من خلال العمليات الاجتماعية، وتكون الفرصة مهيأة لهم للرقى بفكرهم وحريتهم من خلال هذه التنظيمات ولتصعد من خلالها الكوادر الشابة المثقفة التي تتحمل المسؤولية في بلادها، وتضم التنظيمات الطلابية في مصر اتحادات وروابط أو أسرا طلابية، ولكل منها دستور أو لائحة تتضمن الأهداف والمبادئ الأساسية، وشروط العضوية، وما يترتب عليها من حقوق والتزامات، وكذلك تتضمن الهيكل التنظيمي لها، وتمارس هذه التنظيمات أنشطتها الترفيهية من حفلات ورحلات وندوات ونشاط رياضي (٢٠).

والطلاب هم صفوة الشباب الذين تهتم بهم حكومات بلادهم وترعاهم لما لهم من دور في الحياة السياسية، وقد ظهر هذا الدور واضحا بعد حركات التحرر

الواسعة في الستينات وصدور قرارات وتوصيات من الوكالات المتخصصة للهيئات الدولية مثل اليونسيف باليونسكو كبدائية اهتمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بالشباب في قرارها رقم ٢٠٣٧ الصادر في ١٢/٧/١٩٦٥، والمحتوى على إعلان مبادئ السلام والاحترام المتبادل بين الشباب ثم توج بقرار آخر من الجمعية العامة رقم ١٥١/٣٤ الصادر في ١٧/١٢/١٩٧٩، والذي خصص عام ١٩٨٥ هو السنة الدولية للشباب (٢١).

بلغ عدد الروابط والاتحادات والنوادي الطلابية الأفريقية بمصر عشرين اتحادا ورابطة، وهي: رابطة إريتريا، ورابطة الصومال، ورابطة تونس، ورابطة سيراليون، ورابطة زنجبار، ورابطة نيجريا، والرابطة الأفريقية، ونادى السودان، ونادى الجزائر، ونادى المغرب، ونادى أثيوبيا، ونادى ليبيا، وجمعية أوغندا، وجمعية أفريقيا الغربية، واتحاد طلاب السودان بالإسكندرية، ورابطة تشاد، ورابطة الطلاب الهريين، ورابطة جنوب أفريقيا، ورابطة وسط أفريقيا، ورابطة كينيا. وبزيادة عدد الدول الأفريقية التي حصلت على استقلالها زاد عدد الطلاب الأفارقة للدارسين وتعددت جنسياتهم، وبالتالي قاموا بإنشاء روابط طلابية خاصة بهم، وقد بلغ عدد هذه الروابط خمسة وعشرين اتحادا طلابيا عام ١٩٨٥ (٢٢).

ويعد اتحاد طلاب أثيوبيا أول تنظيم طلابي أفريقي في القاهرة وقد بدأ نشاطه عام ١٩٥٤م، بكونه نادى الطلبة الأثيوبيين الثقافي بالقاهرة ثم تغير اسمه في الرابع من ديسمبر ١٩٧٢ إلى اتحاد طلاب أثيوبيا بالقاهرة، وقد تشكلت من بعده جمعية أبناء تشاد ١٩٥٥، ثم اتحاد طلاب غرب أفريقيا ١٩٥٦، وتوالى بعد ذلك تكوين الاتحادات الطلابية الأفريقية في

القاهرة مع بداية الستينات، وتجمع الروابط الاتحادية الطلابية الأفريقية جميعها رابطة اتحاد طلاب أفريقيا ومقرها بمقر الجمعية الأفريقية بالزمالك. وأهم أهداف هذه التنظيمات هي العمل على وحدة الطلاب وتوثيق الروابط بينهم، والاهتمام بقضايا البلدان التي ينتمون إليها، عن طريق التعاون بين الطلاب وحل المشكلات التي تواجههم في شتى المجالات (٢٣).

ثالثاً: مشكلات الاتحادات الطلابية الأفريقية في مصر:

- المشكلة المالية:

وتأتى على رأس المشاكل التي تعرقل كافة مصالح الوافدين خاصة الأفارقة في مصر، فالاتحادات الطلابية الأفريقية تحتاج للموارد المالية لإقامة الأنشطة، ولكن عضو الاتحاد من الطلاب الأفارقة يسدد اشتراكاً ضئيلاً جداً وهذا المبلغ رغم ضآلته لا يسدده الطالب في الموعد المحدد لسداده، وفي كل الحالات فإن ما يجمع من الاشتراكات لا يفي باحتياجات الاتحاد أو الرابطة مما يجعل بعضها تقبل التبرعات من الجهات الخارجية، وبالطبع فإن هذه الجهات لا تدفع إلا بمقابل والمقابل هو ولاء هؤلاء الطلاب بالفضل لأصحاب الأموال، ويترتب على ذلك توزيع ولاء هؤلاء الطلاب بين الممولين لاتحاداتهم، والأزهر الشريف الذي يعلمهم ويطعمهم ويمنحهم ويؤويهم (٢٤).

الحل: أن ترعى وزارة الشؤون الاجتماعية وتمول هذه الاتحادات بالاشتراك مع الوزارات المعنية مثل وزارة الخارجية ووزارة الأوقاف ووزارة الداخلية والأزهر الشريف.

- المشكلات السياسية:

وهي من المشاكل التي يتعرض لها الطلاب والاتحادات الطلابية بسبب النظام السياسي القائم في دولهم التي ينتمون إليها، وهذا يحدث كثيرا من الدول الأفريقية التي تحاول أن تغير من سياستها فجأة ضد سياسة الحكومة المصرية وذلك لمصلحة ما مع دولة معادية أو دولة مضادة لسياسة مصر مما يجعل أبناء هذه الدولة الأفريقية ينقسمون لفريقين، فريق يناصر سياسة بلاده، وفريق يناصر اتجاه مصر، مما يجعل ذلك التوتر القائم يظهر في صورة معادية في مقر الاتحادات الطلابية الأفريقية، وتضطر الحكومة المصرية لأخذ موقف لإنهاء هذا الصراع أو اتخاذ إجراءات تضمن الاستقرار وعدم التوتر^(٢٥).

- المشكلات العرقية أو القبلية:

تتأثر الاتحادات الطلابية الأفريقية غالبا بهذه المشكلات، وتظهر هذه المشكلات على شكل مشادة حادة بين أطراف متصارعة، كل طرف من هذه الأطراف ينتمي إلى قبيلة معينة، ويكون لكل طرف أنصاره، وتبدأ عملية التجريح والمشادة فيما بينهم، وتحدث الانقسامات الحادة دائما بين هذه الأطراف، وهذه المشكلة المزمنة المستمرة تؤثر بالطبع على أنشطة الاتحاد، وتؤثر على الأهداف التي من أجلها أقيمت هذه الاتحادات والروابط^(٢٦).

- المشكلات مع السفارات والقنصليات المعتمدة لدولهم في مصر:

يعتقد بعض الطلاب أن على سفارته أو قنصليته حل كافة مشكلاته التي تعترضه وعلى ذلك فإن كل فكرة تطرأ على ذهنه فهو يريد أن يحققها فيلجأ إلى سفارته وعادة ما يكون تطبيق هذه الأفكار بالتوازي التابعة للاتحادات الطلابية مما

يعرض الطالب للمساءلة الأمر الذي يستدعي مندوبا من سفارة بلاده يتدخل لفض المشكلة ومهما كان حل المشكلة فإن الطالب يتذمر، وكذلك تقوم بعض الاتحادات بمطالبة سفاراتهم بأن تمد لهم يد العون في التأسيس أو الإنشاء أو المساعدة المالية وبالطبع فإن السفارة ترفض لعجزها المالي فيبدأ الصراع بين الطلبة والسفارة ويكون هدف النادي هو مهاجمة سفارته والعاملين فيها وكذلك يكون هجومهم ضد حكومات بلادهم مما يؤثر على العلاقات القائمة بين مصر وبلادهم (٢٧).

الحل: التوعية بقدر كبير من الثقافة لهؤلاء الطلاب الوافدين الأفارقة، وإعدادهم ككوادر قيادية ترتبط ببلادهم ومصر.

- تقوقع التنظيمات الطلابية للأفارقة على نفسها، مما يزيد من عزلة هؤلاء الطلاب عن المجتمع المصري، وهذا ما يعطى الإحساس للطلاب الأفريقي ببعد الاتصال بمصر أو الأزهر بعد تخرجه فيه، فاقتدا لانتمائه للمؤسسة العلمية التي تعلم بها. إن الهدف من بحث المشكلات التي تواجه الطلاب الأفارقة أثناء دراستهم في مصر، هو إظهار الحقائق الموجودة حتى تكون موضع اهتمام من الجهات المسؤولة والمعنية بالأزهر الشريف أو الوزارات القائمة على إيفاد هؤلاء الطلاب حتى يمكن وضع هذه المشاكل نصب أعينهم والعمل على حلها فالمشكلات مترابطة ومتشابكة مع الأجهزة الحكومية المسؤولة عن هؤلاء الطلاب الوافدين، مما أدى إلى عزوف بعض الطلاب الأفارقة عن القدوم للدراسة في مصر وبالتالي إلى تناقص عددهم كما أن هذه المشكلات تولد مشاعر سخط في نفوس الطلاب الذين يدرسون في الأزهر الشريف كما حدث منهم على سبيل المثال أن قاموا بمظاهرة احتجاج يطالبون خلالها بزيادة عدد تذاكر السفر وعدم انقطاع المنح الدراسية أثناء الإجازة وذلك عقب صلاة الجمعة في السابع عشر من أغسطس عام ١٩٨٧

وبالنظر إلى هذه المشكلات نجد أنها تكاد تكون هيئة مقارنة بتلك المشكلات التي تواجه هذا الخريج عند عودته إلى بلاده، فهو بطبيعة الحال يعود لبلاده ويعلم جيدا حقيقة المشكلات التي سوف تواجهه، ولا بد أن يتعامل معها بحكمة بالغة حتى يستطيع أن يعيش في بلاده مطمئنا، ويؤدي رسالته التي من أجلها اغترب عن بلاده، وتعلم في أعرق جامعة إسلامية في العالم، فجميع مشاكل القارة الأفريقية التي تركها الاستعمار الغربي لها أثرها على شعوب أفريقيا فهي قد جعلتهم في صراعات مستمرة، ولها أثرها على التنمية الثقافية والدينية والاجتماعية، وكذلك فلها أثرها على الطلبة الأفارقة بعد عودتهم من الأزهر، وأثرها على مهمة هؤلاء المبعوثين الأفارقة في أداء واجبهم في بلادهم الأم^(٢٩).

- **ثانيا: أما المشكلات في الحياة الاجتماعية التي تعترض المبعوثين إلى أفريقيا سواء كانوا طلبة أفارقة خريجين من الأزهر، بمختلف تخصصاتهم هي:**

- **مشكلة الفكر التربوي لدى المسلمين الأفارقة:**

فهي من أهم أسباب تخلف المسلمين الاجتماعي والثقافي، فالأوضاع الحالية لنظم المدارس الإسلامية القائمة تدل على عشوائية الأهداف، وغياب التخطيط والتنظيم العلمي السليم في تلك المدارس، فالطالب الأفريقي يقضى سنوات طويلا من عمره في مراحل التعليم المختلفة تقدر بخمسة وعشرين عاما ليحصل على الشهادة الجامعية بينما نظيره الطالب المسيحي يقضى مدة ستة عشر أو سبعة عشر عاما ليتخرج، ويحصل على نفس الدرجة العلمية،

بل كثير من أبناء المسلمين الأفارقة يقضى عمره كله في التعليم المشتت دون أن يصبح شيئا مذكورا في المعرفة والفكر والأدب والثقافة، ويتخرج البعض منهم وقد تجاوز الخمسين من العمر، ومنهم لم يصل للمرحلة الجامعية فترك التعليم عائدا إلى بلاده، والبعض الآخر يسلك طريق الكفاح ويتحمل الصعاب، ويواجه المشكلات، ويصاب بالأمراض النفسية والخطيرة، وكل هذا بسبب غياب التخطيط والتنظيم التعليمي الجيد وعشوائية الأهداف التعليمية لأبناء المسلمين في أفريقيا وخارجها (٣٠).

- يتخرج الأفريقي من جامعة الأزهر، ويتجه إلى بلاده بعد كفاح مع التعليم مثقل بالعباء والجهد الشديد، والأمل يملأ قلبه، واليأس والخوف يطاردانه فهو يعلم علم اليقين بأنه سوف يعمل بالتدريس للغة العربية في إطار مدارس معينة في بلاده، ولا يستطيع أن يعمل خطيبا، أو داعية، أو واعظا، أو مرشدا فهو قد تعلم ونجح فعلا في الأزهر ولكنه لا يستطيع ممارسة هذه الأعمال فهو غير ممارس لأساس الدعوة والوعظ، حتى في عمله بالتدريس فهو يعلم جيدا بأنه سوف يواجه مشاكل كثيرة في عمله، ولا يعلم هل سينجح في القيام بحلها أم لا؟ كل هذه التساؤلات تكون واضحة أمام عين الخريج الأفريقي عند عودته لبلاده (٣١).

ولا شك أن لدى الأفريقي قوة مدفونة لا تتطلق ولا تظهر إلا بعد أن يستقر في بلاده بين أهله وعشيرته مدة خمس سنوات على الأقل، وبشرط أن يجد من يجيب على أسئلته ويحاول أن يفكر معه في حل بعض المشاكل التي تعترضه في حياته العملية، يأخذ بيده ويديره على الممارسة الفعلية

للخطابة والإرشاد والوعظ فهل يجد ذلك في بلاده؟ والإجابة: نادرا ما يجد من يقوم بمساعدته وعونه وتدريبه ويقف بجواره في المشاكل التي يتعرض لها (٣٢).

- **نظرة المجتمع والحكومات الأفريقية للمتعلمين بالعربية وخاصة خريجي الأزهر:** ينظر المجتمع والحكومات الأفريقية إلى هذه الفئة من خريجي جامعة الأزهر نظرة ملؤها الشك والريبة فيحكمون عليهم بالنشل في الحياة والتعليم والتعلم، إذ يعتقدون أنهم لم يتعلموا شيئا سوى الصلاة والصوم والسحر، وتتنظر الحكومات كذلك إلى هؤلاء المبعوثين من أبناء المسلمين الأفارقة إلى الجامعات الإسلامية بعد عودتهم نظرة خوف وحذر، ويعتقدون أن هذه الفئة من أبناء المسلمين المتعلمين لا تستطيع أن تنفع نفسها، فكيف تستطيع أن تنفع الدولة؟ فهي تنظر إليهم على أنهم من غير المنتجين فكريا واقتصاديا وثقافيا كما أنها تخشى من أفكارهم واتجاهاتهم، لذا فإن الحكومات تتجه دائما إلى توظيف ذوى الكفاءات العالية والخبرات المتعددة في شتى المجالات من خريجي الجامعات والمعاهد الغربية من أبناء المسيحيين أو المسلمين (٣٣).

- **بعض الدول الأفريقية في بعض الأحيان تشكك في شهادة المبعوث المسلم الأفريقي خريج جامعة الأزهر أو الجامعات الإسلامية رغم علم جميع الدول بريادة الأزهر بتعليمه وثقافته، وكثيرا ما تطالب الحكومات الأفريقية من هؤلاء الخريجين أن يدرسوا في جامعات معينة بدولهم لكي تتم معادلة هذه الشهادة حتى يستطيعوا أن**

يلتحقوا بالوظائف الحكومية، وقد تكون هذه الدراسة غير متكافئة لهؤلاء الخريجين، أو تغير من الأفكار التي تعلموها بالأزهر فهي بالتالي تحقق هدف عدم الاعتراف أو المساواة بشهادات الأزهر، وهذا هو التشكك الفعلي في المنهج الدراسي التعليمي والثقافي الذي ينتجه الأزهر لتعليم أبنائه، وكذلك صرف وإهدار أموال طائلة من خزانات الدول الأفريقية على هؤلاء الخريجين لتعليمهم منها دراسيا غير قويم هم ليسوا في حاجة إليه، مما يعطل هؤلاء الخريجين، وكذلك ضياع سنوات من عمر الخريج الأفريقي المسلم خريج الأزهر الشريف (٣٤).

- مشكلة مواصلة التعليم العالي فسي الخارج: إن الدول العربية ومعاهدها وجامعاتها الإسلامية لا تستطيع استقطاب جميع التلاميذ الذين يتخرجوا في المدارس الإسلامية الأفريقية ولا لوم عليها في ذلك - إذ أن نسبة خريجي تلك المدارس الذين يحصلون على منح دراسية لمواصلة التعليم في المعاهد والجامعات الإسلامية العربية لا تتجاوز ١% أو ٢% من مجموع خريجي مدارس كل دولة، والباقي وكثير منهم ليس له عمل أو خبرة في أي مجال وظيفي، ورغم ذلك كانوا يضطرون إلى السفر إلى البلاد العربية بدون منحة دراسية مما أصبح يشكل ظاهرة واضحة (٣٥).

- مؤسسات التعليم العالي: يعجز هؤلاء المسلمون الأفارقة عن تنظيم مدارسهم الابتدائية والإعدادية لمكافحة الأمية كما أنهم لا يستطيعون إقامة مؤسسات تعليمية عليا جماعية ناجحة، بل أنهم يتجهون إلى إقامة هذه المؤسسات بشكل فردي لتحقيق أغراض شخصية، تتمثل في جمع

التبرعات التي ينفقون منها على إنشاء مسجد جامع، ومن ثم يحصلون على بعض هذه المبالغ لأنفسهم، ومن هنا يعجزون عن إقامة المؤسسات العليا للتعليم الجيد (٣٦).

- ثالثاً: المشكلات التي يتعرض لها مبعوثو الأزهر إلى الدول الأفريقية فتكاد أن تكون مزمنة، وتتطلب إيجاد حلول سريعة وعاجلة لترفع من قدرهم المرتبط برسالتهم السامية، وتنحصر هذه المشاكل في:

- أن معظم المراكز الإسلامية، ومقار الإقامة للمبعوثين الأزهريين من وعاظ ومدرسين ودعاة غالباً ما تكون في المناطق النائية المتطرفة بعيداً عن الحضارة والعمران، التي تكثر بها الهمجية، وتنتشر بها الأوبئة والأمراض مما يعرضهم للأخطار والأمراض، ويعرقل أداءهم برسالتهم التي أرسلوا من أجلها (٣٧).

- تحدث في بعض الأحيان مشاكل سياسية بين مصر وبعض هذه الدول الأفريقية مما ينعكس بالتالي على مبعوثي الأزهر إلى هذه الدول التي تعمل على تقييد حريات هؤلاء المبعوثين، وعزلهم في أماكن معينة يكونون فيها أشبه بالذين تتحدد إقامتهم، وتستمر هذه العزلة، ولا تستطيع السفارة المصرية أو القائمين عليها في هذه البلاد أن تساعد هؤلاء المبعوثين حتى تنتهي مدة بعثتهم ويعودوا إلى مصر دون أن يؤديوا رسالتهم على الوجه الأكمل.

- **المشاكل العرقية أو القبلية** التي تنشأ بين جماعات المسلمين والمسيحيين كثيرة، وتحدث دائماً من أجل السيطرة على الحكم، والوصول إلى المناصب المهمة، وتنعكس هذه المشاكل بالتالي على الجاليات والمراكز الإسلامية، وما بها من مبعوثين، وتتعلل أنشطة المراكز الإسلامية، ويعيش المبعوثون في رعب دائم من آثار هذه الحروب المستمرة التي تحدث بين هذه القبائل من وقت لآخر، الأمر الذي يهدد حياتهم بالفناء والموت المحقق، ويستمرّوا في هذا الرعب الدائم حتى تنتهي مدة الانبعاث، ويعود المبعوث مرة أخرى إلى مصر دون أن ينجز شيء من أهداف رسالته التي أرسل من أجلها إلى تلك الجهات من الدول الأفريقية (٣٨).

- **وطبيعي** فإن المبعوث الأزهرى حينما يصل إلى أي دولة أفريقية يفاجأ بأن المجتمع الأفريقي غريب عليه، وهو قد سافر إلى تلك الجهات وليس لديه فكرة كافية عن هذا المجتمع بعباداته وتقاليده وأفكاره وثقافته، ويجد صعوبة في التأقلم السريع مع هذا المجتمع مما يتطلب منه جهداً ومثابرة حتى يتمكن من التعامل مع هذه المجتمعات التي أرسل إليها، ويمر الوقت وتنتهي مدة الانبعاث ويعود المبعوث إلى أرض مصر دون أن يحقق الهدف المرجو من بعثته، وكثيراً ما تقابل المبعوثين مشاكل في هذه البلاد تتمثل في بعض آرائهم الدينية التي لا تجد قبولا لدى هذه المجتمعات المتمسكة بتقاليدها، وعاداتها الموروثة، والتي هي في حاجة إلى وقت طويل حتى يمكن القضاء على هذه العادات، والتقاليد التي لا تتفق مع جوهر الإسلام،

وحيثما يستطيع التأقلم في هذه المجتمعات تكون مدة إعارته قد انتهت (٣٩) .

- أما عن السفارات والقناصل المصرية في البلاد الأفريقية فلا بد أن تقوم تجاه هؤلاء المبعوثين بدور فعال، وذلك بشيء من العناية والرعاية لهؤلاء المبعوثين ويكون هناك جسر مفتوح فيما بينهم، تعرفهم وترشدهم عما يقال وما لا يقال، وتعطيهم الأفكار الممكنة التي تمهد لهم القيام برسالتهم وتقديم لهم معلومات عن حياة هذه الجماعات وطبيعتها، وتبين لهم تجربة من سبقوهم في هذا المجال والمشاكل التي تعرضوا لها، وكيفية السيطرة والتغلب على هذه المشاكل، ولا بد أن تكون السفارة أو القنصلية المصرية هي المعاون الأول للمبعوث على مدار رحلة انبعائه لكي يحقق الهدف المنشود الذي أرسل من أجله (٤٠) .

- وهناك البعض من المبعوثين لا يعرفون لغة التخاطب والتعامل للبلد المبعوثين إليه ومن ثم يجدون صعوبة في التعامل مع أهالي هذه البلاد، مما يضطرهم إلى الاستعانة بمترجم ليكون حلقة الوصل بينهم وبين هؤلاء الذين يعلمونهم أمور الدين الإسلامي، ومهما أجاد هذا المترجم أو ذاك فإن الأسلوب وبهاء الحديث يضيع عند الترجمة، وبذلك يصبح توصيل المعلومة ضعيفا وفي أغلب الأحيان غير مستساغ أو مقبول مما يقلل من تأثيره في النفوس .

- من المشكلات التي تقابل المبعوثين وخاصة في الشهور الأولى من إيفادهم إلى هذه الدول تأخر التحويلات المالية مما يجعلهم في قلق دائم يؤثر على تأدية رسالتهم، إذ أنهم لا يستطيعون قضاء مطالبهم إلا عن طريق ما يرسل إليهم.

وهناك بعض الأمور التي تدخل في نطاق الصغار، والتي تحدث من جانب المبعوث تتمثل في التدخين أو تناول شئ من الشراب، وتناول الطعام باليد اليسرى مما يهز من هيئته أمام هذا المجتمع فيجعلهم ينفضون من حوله، ولذا وجب التنبيه لتحاشي مثل هذه الأمور^(٤١).

الحل الأمثل لهذه المشاكل: الحُلُول المقترحة للتغلب على هذه المشكلات:

ولقد اجتمعت آراء كل من تعرض للبحث في هذه المشكلات بأنه لابد من إقامة مؤتمر سنوي للمبعوثين إلى الخارج وخاصة مبعوثي الدول الأفريقية، تقوم بعقده الجهات المسؤولة عنهم لينم التوضيح من خلال هذا المؤتمر كيفية التعامل مع هذه الشعوب بحسب عاداتها وتقاليدها ولغاتها، وكذلك كيفية التغلب على كافة هذه المشاكل التي تطرأ بين المبعوث وبعض أهالي هذه البلاد، إضافة إلى إقامة دورات تدريبية لهؤلاء الخريجين بعد انعقاد المؤتمر لتوكيد المعلومات وتطبيقها كما ينبغي، ليصبح المبعوث معداً إعداداً جيداً يلبي بمكانة مبعوث مصري أزهرى^(٤٢).

- البعض من المبعوثين يؤكدوا ضعف الدعوة، وليس هذا عائقاً ولكنه تقصير، إذ أنه لا يوجد في الدول الأفريقية هيئة خاصة منظمة تشرف على الدعوة وتوجيهها، كما أنه ليس لدى الذين يتعرضون للدعوة الإسلامية مقدرة

كافية على نشرها، وإقناع الأهالي بها، ومن الطبيعي أن تعديل مناهج الدراسة بالأزهر ومرحلة تطويره قد أثبتت النجاح لمحو هذه العقبة.

الحل: أن تكون هناك هيئة مستقلة بعيدة عن تيارات السياسة والاختلافات بين الدول، ولها تمويل كاف يساعد الأزهر على تخطي هذه العقبة ليسمو الأزهر بين برسالته.

- يتعرض المبعوثين لمبشري المسيحية الذين يشوهوا حقائق الإسلام، والصد عنه مستغلين العجز المادي والمنهجي للمدارس الإسلامية^(٤٣). فيظنوا أن دعوة الإسلام ما هي إلا تهديد للمسيحية، وهم بذلك يدفعون هذا التهديد بكل ما يستطيعون. ففي بعض الدول الأفريقية مثل نيجيريا نلاحظ شبابا مسيحيا أسماؤهم وأسماء آبائهم أسماء إسلامية، مثل أحمد، وعلى، وخالد، وحسن فهم من أسر مسلمة، ولكن نصرتهم مدارسهم، وهذا من المواقف الخطيرة على الإسلام، ولا يوجد من يخفف من حدة هذا التيار التبشيري، ونقص عدد المسلمين سوى مبعوثي الأزهر، لذا تلجأ الجماعات الإسلامية إلى الأزهر، ولكن ظروفه المادية وقلّة العلماء تحول دائما بينه وبين ما يريدون منه^(٤٤).

ومن الطبيعي أن هناك بعض الخلافات الشخصية بين بعض الحكام تنعكس على العلاقات المشتركة بين بلادهم، فهناك مطامع من قبل بعض الحكام في مناطق تابعة لحكام آخرين، تستخدم في سبيلها القوة المسلحة والمواجهة أو التسلل الخفي في بعض الأحيان، فتتناصر مجموعة من الدول هذا الحاكم، وتتناصر دول أخرى خصم الحاكم، وتكون النتيجة هي تفاقم أسباب الخلاف والصراع والقتال واستنزاف الجهود والأموال والأرواح^(٤٥).

ولابد من زيارة شيخ الأزهر لبعض الدول الأفريقية التي نتطلع إلى الإسلام والدعوة الإسلامية، لأن زيارة شيخ الأزهر تمثل انتعاشاً للدعوة الإسلامية، وتقضى على الخلافات المذهبية بين المسلمين في هذه البلاد، والجدير بالذكر فإن البابا قد زار جنوب أفريقيا أربع مرات، وكانت زيارته ذات أثر كبير للمسيحية، وتشجيع لها^(٤٦).

- يتعرض المبعوث في دعوته إلى تعدد الطوائف المسلمة، وتعدد الهيئات، وعدم توحيد جهودها، فكل جالية مسلمة جمعياتها، وهذا منافي للمبادئ الإسلامية، فالإسلام لا يعرف التفرقة، فمهما ظهرت صيحات الإصلاح فإنها تتبدد وسط الخلافات، فإن تعدد الاتجاهات يضعف من جدواها وانعزال المجتمعات الإسلامية بشرق أفريقيا عن العالم الإسلامي يزيد التخلف، ويضعف إمكانات التحرك بالدعوة وسط الوثنيين بكينيا، لأن الاستعمار صنع العزلة حول مسلمي شرق أفريقيا، وجاء الاستقلال ليجد إرثاً من التناحر والتباغض بين جماعات السكان في أفريقيا.

الحل: الحاجة إلى تنشيط الدعوة الإسلامية وتغذيتها بأعداد كبيرة من المبعوثين لتكسب المزيد من الأنصار في مجتمعات يوجد الوثنيون فيها بنسب كبيرة^(٤٧).

- يشترك الأزهر بإيفاد علمائه عن طريق هيئاته المتعددة في المؤتمرات العلمية المختلفة التي تعقدتها الجهات العلمية في جميع دول العالم، وكذلك فهو يقيم المؤتمرات العلمية، ويستقبل علماء العالم ليحاضروا، ويناقشوا أبحاثهم، وتعقد جامعة الأزهر الاتفاقيات العلمية

والثقافية مع جامعات العالم لتبادل الخبرة والمنح وتبادل هيئات التدريس. ويؤخذ على أداء الأزهر في هذا المضمار وبشهادة الأزهريين أنفسهم - أن المسؤولين بالأزهر غالبا ما يوفدون إلى المؤتمرات العلمية الدينية أشخاصا لا تكون لهم خلفية أو صلة وثيقة بهذه المؤتمرات (٤٨).

الخلاصة

الخاتمة

الأزهر صرح مصري يعتز بالله ربا، وبمصر له مقرا، يعرف حقها عليه، كما عرفت واجبها إليه. فلقد حمل الأزهر رسالة العلم في الدنيا، يصلح الأذهان، يربي الملكات، ويقوم الألسن، وينشر التوحيد والعلوم، وجعل لمصر مكانة ممتازة إضافة إلى مكانتها، وزعامة بين الدول، والشعوب التي تضاف إلى زعامتها، وأصبحت مصر بأزهرها منارة العلم والمعرفة للعالم الإسلامي أجمع. فإذا كانت القيم المادية قادرة على منح الإنسان مزيدا من التقدم، فإن القيم الروحية قادرة على أن تمنح هذا التقدم أرفع المثل، وأنبى الغايات، وأسمى النتائج.

لقد كان الأزهر قديما وحديثا الحرم الآمن، يهرع إليه الناس لذا أملت بهم الخطوب، أو نزلت بهم الحوادث، فإذا دوت بين جنباته الصرخات ارتفعت من فوق منبره الدعوات، حتى تأتلف القلوب، وتتوحد الصفوف، ويكتب الله لهذه الأمة النصر المجيد.

إن تعظيم الدور الريادي للأزهر يخدم أهدافا متعددة لمصر فلا توجد مؤسسة تتمتع بهذا القدر في كافة أنحاء الدول كالأزهرنا فهو أزهر واحد في العالم، وهو عنوان لمصر وحضارتها في العالم الخارجي، ويتجاوز أثره أثر أي جامعة أو مدرسة أو مركز ثقافي أو تعليمي آخر سواء في الدوائر الدولية أو الإقليمية أو المحلية.

ولقد بدأت الدراسة في الأزهر بداية متواضعة، فكانت بمثابة حلقات تعقد لدراسة كتب المذاهب. ثم أصبحت الدراسة المنتظمة بعد إنشاء الأزهر بثلاث سنوات إذ تم تعيين سبعة وثلاثين فقيها يحضرون المجلس الدراسي عقب صلاة

الجمعة من كل أسبوع حتى صلاة العصر، ثم تنوعت موضوعات الدراسة، أصبح لكل شيخ عمود حتى سار المسجد جامعة بل أصبح قبة العلماء والفلاسفة، ولكن الدراسة لم تخضع لمنهج.

أما تمويل هذه المؤسسة الضخمة للقيام بأعمالها المتعددة فيأتي من الأحباس الكبيرة التي كان يوقفها عليه أهل البر والخير من الأثرياء، وتتفق أموال الأحباس على مرتبات المشرفين والخطباء والأئمة والمدرسين وعلى فرش المسجد وإدارته وصيانيته ونظافته وحاجاته من المياه والمستلزمات التي تحتاج إلى نفقات، ومن طرائف هذه الموارد المالية حصيلة كبيرة كانت تسمى بمال النجوى، ولعل تسمية هذه التبرعات بمال النجوى نسبة إلى النص القرآني الكريم:

"يا أيها الذين آمنوا إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة ذلك خير لكم وأطهر فإن لم تجدوا فإن الله غفور رحيم" (الآية ١٢ من سورة المجادلة).

وفي ظل حكومة ثورة يوليو ١٩٥٢ تم فتح أبواب مدينة البعوث الإسلامية فضعف شأن الأروقة، وأصبحت مع تطور الحياة لا تصلح لمواكبة تطور الأزهر الشريف، وباعت كل المحاولات بالفشل لإيجاد حلول مثلى لها إلى أن تولى مشيخة الأزهر الإمام جاد الحق على جاد الحق رحمه الله، والذي عزم على أن يقوم بإنهاء هذا الموضوع بتدبير شقق لهؤلاء الوافدين ليصبحوا تحت إشراف مدينة البعوث الإسلامية، ولينقلهم نقلة حضارية مع الوضع في الاعتبار أن يكون لهذه الشقق نفس طابع الأروقة وهدفها الأساسي، وهي تجمع أبناء الدول المتقاربة مع بعضهم البعض وبالفعل استطاع فضيلته تدبير اثنتين وعشرين شقة سكنية موزعة على سبع عمارات بأحد الأحياء الراقية بنهاية الحي الثامن بمدينة نصر بالقاهرة ولم

تمهله المنية من استكمال هذا العمل الجليل، وتولى من بعده الإمام الشيخ محمد سيد طنطاوي ليكمل هذا الإنجاز فكلف أحد قيادات الأزهر الأوفياء بمدينة البعوث الإسلامية ليتولى تجهيز هذا المكان، وفي ١٥ سبتمبر ١٩٩٦ نقل طلاب الأروقة إلى الشقق الفاخرة، وإعطاء كل رواق عدد من الشقق يتناسب مع عدد المجاورين المقيمين بكل رواق، ومن خلال هذه النقلة الحضارية اتضح أن هناك بعض الأروقة التي لم يكن بها سجلات أو دفاتر تمكنهم من حصر الطلاب، مما جعل هؤلاء القاطنين يمثلون بقعة بعيدة عن جميع الجهات الرسمية بالدولة، وقد تم حصر كل طلاب الأزهر الموجودين بالأروقة كل رواق على حدة - في سجل خاص يحتوى على جميع البيانات الشخصية مع توفير بطاقة تحقيق شخصية لكل طالب وافد مع استمارة بيانات تشمل كافة البيانات ويوضح بها تحركاته من سفر وعودة.

وقد وضعت حراسة على الشقق على مدار اليوم كله، وتم توفير وسيلة مواصلات مناسبة لهم لتقلهم، من مساكنهم إلى جامعة الأزهر بميدان الحسين بالدراسة، كما تم توفير الرعاية الصحية لهم وإجراء تحليلات دورية لهم كل عام للتأكد من خلوهم من الأمراض خاصة كلما يتم سفرهم خارج البلاد وحفاظا على صحتهم.

وتم تقسيم الشقق بمعرفة فضيلة الإمام شيخ الأزهر، وحصلت الأروقة الأفريقية على عشر شقق أي حوالي نصف شقق المشروع تقريبا، وذلك بالتقسيم التالي. رواق الجبرت به أحد عشر طالبا مسجلا بالرواق بالإضافة إلى ٧ طلاب غير مسجلين، وبذلك يصبح عدد طلبة هذا الرواق ١٨ طالب، وقد خصص لطلبة هذا الرواق شقتان، ورواق المغاربة وجد به ٦ طلاب مسجلين بالرواق

بالإضافة إلى ١٨ طالب غير مسجل، فيصبح عدد طلبة هذا الرواق ٢٤ طالب فخصص لهم ثلاث شقق، وبالنسبة لرواقي دارفور والسنارية فقد وجد ٤ طلاب مسجلين بالرواق، ٢٣ طالب غير مسجلين فأصبح عدد طلاب الرواقين ٢٧ طالب فخصص لهم ثلاث شقق، أما بقية الأروقة الخاصة بالطلبة الأفارقة فقد وجد ١٠ طلاب مقيدين بالسجلات، ١٠ طالب غير مسجلين، ليصبح عدد هؤلاء الطلاب ٢٠ طالب مخصص لهم شقتين. ومنذ هذا التاريخ انتهت الأروقة من الأزهر لتصبح تاريخاً تذكره الأجيال القادمة، ولينعموا بما تم للأزهر من تطوير.

والجدير بالذكر فإن الطلاب الأفارقة بمدينة ناصر للبعوث الإسلامية يتعايشون مع المدينة بصدر رحب نتيجة لارتباطهم بالمدينة وبمصر والأزهر، فأقامتهم تزيد عن العشر أو الخمس عشرة سنة، بعد وفاة الزعيم الراحل جمال عبد الناصر خرج الأفارقة من مساكنهم، وتجمعوا في المدينة ينتحبون بالبكاء على عبد الناصر صاحب فكرة إنشاء المدينة، وقد هداهم التفكير بأن يعبروا عن حبهم لهذا الزعيم بإنشاء تمثال له في مدخل المدينة وتبرع كل منهم بعشرة قروش، وتمت دعوة خالد ابن الزعيم جمال عبد الناصر لإزاحة الستار عن هذا التمثال سنة ١٩٧١ وهو ما يدل على صدق شعورهم وانتماجهم مع المصريين ويقام كل عام حفل للخريجين قبل سفرهم لبلادهم ليعطى الانطباع الأسرى، ويقوى الروابط بين الطلاب والمدينة والأزهر مع العلم بأن هذا الرباط يشعر به بعض الطلاب منذ الشهور الأولى لوصولهم.

ومن الإنصاف أن نقول بأن خريج الأزهر بعد التطوير هو أحسن وأفضل حالا من خريجي الأزهر قبل التطوير، ولا يقل مستواه عن زملائه في الكليات المناظرة بالجامعات الأخرى، فهو يدرس العلوم الإسلامية إضافة إلى العلوم

الأخرى، التي تجعله يقتحم الحياة العملية بوعي وإيمان راسخ مدركاً أن عمله ما هو إلا عبادة لله سبحانه وتعالى الذي سيجزيه الجزاء الأوفى. وإذا كان طالب الأزهر يدرس الآن منهجين في وقت واحد (العلوم الدينية والدنيوية) فهذا يعنى قدرة خاصة يتميز بها عقلية طالب الأزهر عبر الزمن، وهو يواكب العصر الذي يدفعه بأن يطور نفسه، وتعليمه معه، فمسئولية الأزهر صعبة، ومسئولية الطالب أصعب، فلقد استهدف تطوير الأزهر استعادة أمجاد علماء المسلمين الذين نهضوا بالحضارة الإسلامية، حتى أصبحت الدراسة تلاحق التطور الفكري العالمي. فهذا التطوير أعطى لطالب الأزهر فرصة لكي يتسلح بالعلم والدين، ويصبح عالماً بمعنى الكلمة، مصقول العقل، ليعمل في مجال الدعوة الإسلامية بطريقة مجدية تنفع المسلمين من الناحيتين الدينية والدنيوية.

لذلك فإن قانون التطوير نظر إلى جامعة الأزهر ليس كجامعة دينية فحسب، وإنما كجامعة دينية علمية تعلم العلوم والمعارف كلها، وبذلك فتحت أفاقاً بعيدة ومجالات جديدة، ونشاطات متعددة، حتى أصبحت بحق جامعة الدين والدنيا معاً، وأصبحت تلبي رغبات الطلاب في مختلف العلوم والفنون، وصارت المنارة التي تتولى الريادة العلمية للعالم الإسلامي كله، بالإضافة إلى القيادة الروحية.

ولعل أهم ما يؤكد هذا هو متابعة التطوير في الجامعة، في كافة المجالات، حتى ساءة إعداد هذه الرسالة. وقد رأيت متابعة التطور المشار إليه في أهم ملامحه بعد عام ١٩٧٦ على النحو التالي:

- الدورات التدريبية التأهيلية للدعاة والوعاظ الأفارقة:

الدعوة الإسلامية هي أسمى معاني العمل والتقوى والتقرب إلى الله سبحانه وتعالى فقال سبحانه وتعالى في كتابه الكريم "ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله

وعمل صالحا وقال أنني من المسلمين" (سورة فصلت الآية ٣٣) والداعية هي صفة جليلة من صفات الرسل فالرسول الكريم صلى الله عليه وسلم هو صاحب الدعوة الإسلامية والدعوة للهداية والموعظة الحسنة، وهى الدعوة إلى الله عز وجل، ويلزم لإعداد الداعية أن يكون حسن الصلة بالله سبحانه وتعالى، ويكون حسن الفهم عن الله عز وجل، والرفق في الدعوة إلى الله، والإحاح إلى الدعوة لله سبحانه وتعالى.

ومن هذا المنطلق وبعين ثاقبة وفكر واع مستنير قرر فضيلة الإمام الأكبر المرحوم جاد الحق على جاد الحق شيخ الجامع الأزهر أن ينشئ دورات تعليمية تدريبية للدعاة والأئمة والواعظ من أبناء الدول الإسلامية غير الناطقة بالعربية، فأصدر قراره رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٨٥ بإنشاء مركز إعداد وتدريب الدعاة بالأزهر الشريف لاستقبال وتدريب الوافدين إليه ولكي تسير الأمور على أكمل وجه، وقرر أن يشرف فضيلته بنفسه على هذه الدورات، والدورات عددها أربع دورات فى العام، ومدة الدورة الواحدة ثلاثة شهور، يدرس فيها الوافد م الدول الأفريقية شتى علوم الدراسات الإسلامية بمنهج مكثف بمختلف العلوم الدينية والمذاهب.

وتتحمل موازنة الأزهر تذاكر السفر ذهابا وإيابا لهؤلاء الدعاة، كما تتحمل هذه الموازنة النفقات الكاملة والإقامة لجميع الدارسين بمدينة البعوث الإسلامية، وتختلف الأعداد والبلدان في كل دورة حسب ما ترى لجنة الاختيار الحاجة إلى ذلك. ويتم تدريب هؤلاء الوافدين على أيدي أساتذة متخصصين من علماء الأزهر، وفي نهاية الدورة يمنح الواعظ شهادة إجازة الدورة التدريبية وهى بمثابة شهادة تقدير من الأزهر الشريف، موقع عليها من فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر، ويمنح الواعظ أيضا مكتبة دينية وعربية إسلامية تحوى على مائة وخمسين كتابا

لينتفع بها الداعية أو الواعظ عند عودته إلى بلاده لتعيينه على شئون أمور الدين حينما يريد أن يرجع إلى أي أمر من أمور الدين.

وتوصى لجنة الوافدين المنعقدة في شهر يوليو ١٩٩٥ بأنه من حق الطالب أن يحصل على المنحة كاملة بعدد سنوات المرحلة الدراسية المقررة له مضافا إليها سنتان منحة مخفضة بنسبة ٣٠%.

-الطلاب الأفارقة بمدينة البعوث الإسلامية:

لقد تزايد عدد الطلاب من الدول الأفريقية المقيمين في مدينة البعوث الإسلامية بالقاهرة حتى آخر شهر سبتمبر سنة ١٩٩٤، ويصبح مجموع طلاب الدول الأفريقية قانطة البعوث الإسلامية عام ١٩٩٤ هم ١٣٣٢ طالب أفريقي يمثلون ٤٣ دولة أفريقية.

ومن الطبيعي ملاحظة الزيادة في أعداد الطلبة الوافدين الأفارقة من مختلف الدول الأفريقية، الأمر الذي دعا أن يقيم بعض هؤلاء الطلاب بمدينة البعوث الإسلامية بالإسكندرية نتيجة لالتحاقهم بفروع جامعة الأزهر والمعاهد الأزهرية بالإسكندرية والمحافظات المجاورة لها، وبناء على رؤية لجنة الوافدين التي جعلت لمدينة البعوث الإسلامية بالإسكندرية دورا واضحا في حمل أمانة الرعاية والتوجيه لهؤلاء الوافدين على الأزهر الشريف.

مدينة البعوث الإسلامية بالقاهرة استوعبت ١٣٣٢ طالبا أفريقي من ٤٣ دولة أفريقية، ومدينة البعوث الإسلامية بالإسكندرية استوعبت ٢٠٧ طالب أفريقي من ٢٨ دولة أفريقية ليصبح عدد الطلبة الأفارقة الذين أقاموا بمدينة البعوث بالقاهرة والإسكندرية ١٥٣٩ طالب من ٤٣ دولة أفريقية.

-الطلاب الأفارقة المقيدون على منح:

تفيد الإحصائيات بعدد طلاب القارة الأفريقية المقيدين على منح الأزهر الشريف للعام الدراسي ١٩٩٤/٩٣، لكل كلية من كليات جامعة الأزهر أو المعاهد الأزهرية، ونصيب كل دولة أفريقية من هذه المنح .

وبلاحظ أن الدول الأفريقية المستفيدة بالمنح ٤١ دولة أفريقية حصلوا على ٥٢٩ منحة داخلية، ١٢٨ منحة خارجية للكليات فيصبح إجمالي منح الكليات ٩٥٧ منحة بالإضافة إلى ١٠٣٣ منحة داخلية، ٢٥٤ منحة خارجية للمعاهد فيصبح إجمالي منح المعاهد ١٢٨٧ وبذلك يتضح أن إجمالي المنح التي حصل عليها الدول الأفريقية للعام الدراسي ١٩٩٤/٩٣ بلغت ١٩٤٤ منحة وهذا العدد الكبير من المنح يؤكد الزيادة المطردة التي حدثت بعد مرور الزمن على قانون التطوير .

وتعد منح الأزهر التعليمية من أهم العوامل السياسية المؤثرة داخل الدولة الأفريقية، إذ هي تعبر عن صلة بأكبر الدول الأفريقية، وحلا لمشاكل التعليم وإرساء للتشئة الدينية المعتدلة التي يمثلها الأزهر، ومنعا للمشكلات التي قد تمثلها بعض الدول المتطرفة في اتجاهاتها الإسلامية. علاوة على الهدف التعليمي للأزهر، وبذلك يتضح لنا سبب الزيادة المطردة في أعداد المنح الأزهرية.

ورغم هذه الأعداد الهائلة من المنح الدراسية الأزهرية للوافدين الأفارقة إلا أن الحاجة الملحة قد دعت إلى زيادة إضافية في المنح لنفس السنة الدراسية ١٩٩٥/٩٤ وصلت في مجموعها ٤٢١ منحة دراسية .

وبذلك يتضح لنا أن منح المعاهد ٢٧٣٣ منحة بالإضافة إلى منح الكليات ١١٩١ فيصبح إجمالي المنح ٣٩٢٤ منحة دراسية مخصصة إلى ٣٦ دولة أفريقية للعام الدراسي ١٩٩٥/٩٤.

وبلاحظ لنا زيادة ٣٨١منحة معاهد+٣٥منحة كليات بالإضافة إلى ٥منح دراسات عليا فيصبح إجمالي المنح للقارة الأفريقية في العام الدراسي ١٩٩٥/٩٤ بعد الزيادة هي ٣٩٢٤+٤٢١-٤٣٤٣=منحة دراسية.

بالنسبة لطلبة الدراسات العليا فكانت هناك منحتان، الأولى منحة دراسية مالية ، والثانية منحة استقدام ، وبالنسبة لطلبة الكليات فتصرف ثلاث منح دراسية مالية، الأولى منحة دراسية مالية، والثانية منحة استقدام، أما الثالثة فهي منحة بدل الكتب وهي تصرف مرة واحدة بالكلية، هذا بالنسبة للطلبة الأفارقة الوافدين على منح كاملة للأزهر، وهناك بعض الوافدين على منح مخفضة حسب الميزانية فيصرفون ثلاث منح مالية أيضا.

هذا وقد والى الأزهر زيادة قيمة المنح المالية، ومنح الكتب وغيرها تباعا بناء على مذكرات إدارة المنح بمدينة البعوث الإسلامية .

وبالإضافة لهذا فهناك صندوق لخدمة الطلاب بالمدينة اعتبارا من ١٩٩٦/٥/١، ويعمل هذا الصندوق على حل المشاكل المالية للطلبة داخل المدينة، ومن المعروف أن المجلس الأعلى للشئون الإسلامية يتحمل المصاريف الدراسية للطلبة الأفارقة الوافدين على منح من كافة أنحاء العالم الإسلامي، ولا توجد أي إعانات أو منح خارجية من أي دولة في العالم للأزهر موجهة بقصد منح دراسية إلا فيما ندر، ولكن هناك بعض الطلاب من غير المقيدین على منح يدرسون على حسابهم الخاص، مع العلم بأن الأزهر فقط هو الجهة الوحيدة التي ترسل تنكزة السفر للطلاب بشرط أن يكون من دولة أفريقية.

أما عن عدد الطلاب الأفارقة الدارسين بالأزهر للعام الدراسي ١٩٩٧/٩٦، يتضح لنا أن الأزهر توسع في قبول طلاب الدول الأفريقية حتى وصلت أعدادها إلى ٤٨ دولة أفريقية يمثلون (٤٢٦ دراسات خاصة+٢٢١٧ معاهد+١٣١٦ كليات) ليصبح الإجمالي ٣٩٥٩ طالبا أفريقيا.

وتوضح النشرة الدورية رقم ٢ لسنة ٩٧ بتاريخ ١٩٩٧/٣/٣٠ اللجنة المالية والوافدين والتدريب التابعة لوزارة الخارجية المصرية، وقد تبين من خلالها عدد المنح الدراسية للأزهر للعام الدراسي ١٩٩٧-١٩٩٨ من طلاب أفريقيا والبالغة ٧٦٦ منحة دراسية وهي كالتالي:

عدد المرشحين للدراسة بالأزهر بالدراسات العليا أحد عشر طالبا أفريقيا، اثنان وسبعون طالبا أفريقيا للتعليم الجامعي بإجمالي ثلاثة ومائة طالبا في المستوى الجامعي من طلاب دول أفريقيا (علما بأن جميع المصاريف الخاصة بمنح الطلاب تتحملها وزارة الخارجية-بند التحويلية).

وفي مستوى المعاهد (دراسات خاصة-تعليم إعدادي-تعليم ثانوي) تصبح المنح المقدمة من الأزهر للطلاب الأفارقة بإجمالي أربع مائة وثلاثة وستين طالبا للعام الدراسي ٩٧-١٩٩٨ علاوة على هذه المنح يترك لشيوخ الأزهر مائة منحة تحت تصرفه شخصيا، ستون منحة لرئيس جامعة الأزهر، وأربعون منحة تحت تصرف لجنة الخريجين بوزارة الخارجية لتصبح بذلك مسانتي منحة احتياطية، بالإضافة إلى منح لطلاب أفريقيا من الوطن العربي فتمنح خمسة وثلاثون منحة للطلبة الصوماليين، وأربعون منحة لطلاب موريتانيا، وخمس عشرة منحة لطلاب جيبوتي.

إن فرحة الاستقلال التي واكبت الدول الأفريقية في الستينات قد أعطت الفرصة لتطبيق قانون التطوير لإرسال المبعوثين على مستوى أوسع وأشمل، وأصبح هؤلاء المبعوثون منافسين أقوياء لدعاة التبشير فهم ليسوا دعاة دين فحسب، بل أصبحوا بفضل قانون التطوير علماء وأطباء، ومهندسين، وزراعيين، واقتصاديين، وفنيين يعملون على تقديم الخدمات إلى المسلمين في هذه البلاد التي هي في حاجة إلى هذه المساعدات في كافة التخصصات.

وبمتابعة مدى النقل النسبي لعدد المبعوثين الذين يوفدهم الأزهر إلى قارات العالم، يتضح لنا أن القارة الأفريقية تحظى بأكثر عدد من المبعوثين الأزهريين، حيث يصل عددهم ٣١٥ مبعوثاً (العام الجامعي ١٩٨٣-٨٢م) يذهبون إلى ست وعشرين دولة، فأفريقيا في مقدمة القارات التي تستقبل مبعوثي الأزهر بواقع اثني عشر مبعوثاً لكل دولة وهذا العدد غير كاف، وخاصة لمواجهة حملات التبشير المكثفة التي تتعرض لها القارة الأفريقية.

وبمتابعة عدد المبعوثين من الأزهر (مبعوثين-متعاقدين) إلى القارة الأفريقية في العام الدراسي الجامعي ١٩٨٣-١٩٨٤م نجد أنهم في هذا العام يصل عددهم إلى أربع مائة وعشر مبعوثاً من الأزهر إلى أربع وعشرين دولة إفريقية إسلامية تتفاوت نسبهم بين الدول حسب حاجة كل دولة لهؤلاء العلماء وتخصصاتهم.

وفي العام الدراسي الجامعي ١٩٨٥-١٩٨٦م يزداد عدد المبعوثين الأزهريين إلى الدول الأفريقية لتلبية احتياجات هذه الدول من العلماء مما يدل على نجاح هؤلاء الوافدين في مهمتهم، ويدلنا أيضاً مدى الاهتمام الذي تحظى به دول القارة الأفريقية من الجهات الأزهرية، إذ يصل عدد مبعوثي الأزهر إلى سبعمائة سبعة

وثلاثين مبعوثاً يتجهون لأداء رسالتهم في سبع وعشرين دولة أفريقية تتفاوت الأعداد فيما بين الدول التي تستقبل هؤلاء الوافدين حسب الحاجة والتخصصات.

وتتوالى زيادة المبعوثين إلى الدول الأفريقية عاما بعد عام حتى تصل إلى ذروتها، ورغم ذلك تستوعب الدول الأفريقية هذه الأعداد وتستقبلهم بالترحاب وتطلب المزيد منهم، الأمر الذي يدل على النتائج الإيجابية التي يثمرها هؤلاء العلماء الموفدون إلى الدول الأفريقية. وقد بلغ عدد المبعوثين من الأزهر الشريف إلى الدول الأفريقية في العام الدراسي ١٩٩٥/٩٤ ستمائة مبعوث حاملين رسالتهم إلى تسع وثلاثين دولة أفريقية تتفاوت أعدادهم بين الدول التي تستقبل هؤلاء الوافدين حسب حاجة كل دولة، ويتضح بالمقارنة بين هذا العام الدراسي والسنوات السابقة انخفاض ملحوظ في أعداد المبعوثين رغم انتشارهم في دول أكثر وهذا يدلنا على أن هؤلاء العلماء الأزهريين رغم ندرة تخصصهم وثقة الدول الأفريقية بهم فهم لا يوفون بالقدر المطلوب للدول الأفريقية، ليصبح عدد المبعوثين على نفقة الأزهر ٥٨٤ مبعوثاً، ٧ مبعوثين على نفقة الصندوق المصري للتعاون بوزارة الخارجية بالإضافة إلى ١٢ مبعوثاً من بلادهم، ٨٥ مبعوثاً على نفقة الدول المستضيفة، وبذلك يكون إجمالي المبعوثين للقارة الأفريقية للعام الدراسي ١٩٩٧/٩٦ هو ٦٨٨ مبعوثاً موزعين على ٣٧ دولة أفريقية، وهناك دول أفريقية تطلب دعاء على نفقتها مثل ليبيا، أما أكبر الدول الأفريقية التي تحتاج إلى أعداد كبيرة من الدعاة فهي نيجيريا.

-جامعة الأزهر: ترجع نشأة جامعة الأزهر على النمط الحديث إلى قانون سنة ١٩٣٠ الذي نظم الدراسة في الأزهر إلى معاهد وكليات ثلاث، استطاعت هذه الكليات أن تستقبل كل طلاب العلم المقيدون بالأروقة والراغبين في الالتحاق

بالدراسة من دول أفريقيا. وفي الخامس من يونيو ١٩٦١ مع صدور القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الخاص بتنظيم وتطوير الأزهر، قامت في رحاب الأزهر جامعته العلمية الكبرى التي تضم الكليات العلمية المختلفة. وقد حظي الطلاب الوافدون من بلاد أفريقيا بنصيب كبير في هذه الكليات، ونلاحظ تزايد أعداد الطلاب الأفارقة في الجامعة عاما بعد عام، كما نلاحظ أيضا أن عدد طلاب أفريقيا في العام الدراسي ١٩٨٦/٨٥ بلغ ١٢٦٠ طالبا، وفي العام الدراسي ١٩٨٧/٨٦ بلغ ١٨٢٠ طالبا، وفي العام الدراسي ١٩٨٩/٨٨ بلغ ٢٠٠٠ طالب أفريقي، وفي العام الدراسي ١٩٩٠/٨٩ بلغ ٢٠٥٣ طالبا، وفي العام الدراسي ١٩٩١/٩٠ بلغ ٢٠٧٢ طالبا، وفي العام الدراسي ١٩٩٢/٩١ بلغ ١٩٦٤ طالبا .

من هذا البيان كله يتضح لنا أن معظم الدول الأفريقية التي تستفيد من الكليات المتعددة بجامعة الأزهر تبلغ ٣٧ دولة أفريقية تأخذ كل دولة نصيبها من المنح والتعليم بالجامعة، وتتفاوت هذه الأعداد بين دولة وأخرى، ويبلغ إجمالي عدد الطلبة الأفارقة الدارسين بكليات جامعة الأزهر بالعام الجامعي ٩٢/٩١ ١٩٦٤ طالبا وطالبة.

وفي العام الدراسي ١٩٩٣/٩٢ بلغ عددهم ١٩٢٥ طالبا، والعام الدراسي ١٩٩٤/٩٣ بلغ عدد الطلاب الأفارقة الدارسين بكليات جامعة الأزهر ١٥٩٠ طالبا أفريقيا .

وفي التقرير السنوي لجامعة الأزهر للعام الدراسي ١٩٨٩/٨٨ بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس المعارين من الجامعة للدول الأفريقية أربعة وعشرين معارا إلى ست دول أفريقية هي السودان وموريتانيا والجزائر وأوغندا والسنغال وليبيا

تتفاوت احتياجات كل دولة من الدول حسب حاجتها أو النسبة التي تقررها الجهات المختصة لكل دولة.

وفي العام الدراسي ١٩٩٢/٩١ تم إعاره اثنين وعشرين من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر لثلاث دول أفريقية فقط هي ليبيا والجزائر وأثيوبيا.

ولقد ساعد الأزهر بعد التطوير بحركته المتجددة في تأسيس المراكز الثقافية الإسلامية بهدف تعليم أحكام الدين الإسلامي، وإلقاء المحاضرات والوعى والإرشاد، وإصدار الكتب والمجلات والجرائد والدوريات الدينية ونشرها، وبناء المساجد والمدارس الدينية، وإعداد المؤهلين للوظائف الدينية والقيام بمهمة التدريس بالإضافة للعلوم الدينية.

وقد كان لهذه المراكز الإسلامية هيكل تنظيمي خاص بها، هرمي الشكل خليته الأساسية هي مجلس المركز، الذي يضم رجال الدين في مجموعة من القرى، ثم لجنة من مساجد الأحياء تقوم بالإشراف على مساجد المدينة وضواحيها، حسب دستور البلاد. ولوجود العالم الأزهرى في هذه المراكز شأن عظيم لأنه قادر على أن يتحمل المركز القسادي في المجالات الروحية والدينية.

وبعترف غالب علماء الأزهر أن قانون التطوير لم يخطئ، وإنما هم الذين طبقوه بطريقة خاطئة، فأهملوا شرط حفظ القرآن الكريم، وقبلوا المجاميع الضعيفة، مما جعل خريجي الأزهر أقل مستوى مما ينبغي.

لقد كان مسعى عبد الناصر في التطوير يهدف لأداء رسالة مصر نحو العالم الإسلامي، وعلى ذلك فإن رجال الأزهر لم يدركوا القضية على هذا النحو الذي

أراد عبد الناصر أن يكون مواجها للحركات التبشيرية المسيحية في العالم مواجها علمية وليست مواجها مباشرة، وبصفة خاصة في أفريقيا.

ولقد تبين مما سبق النتائج الآتية:-

- أن نظام المنح يدخل ضمن نطاق سياسة الدولة في مجال مجانية التعليم، ويطبق على الدول الإسلامية التي في حاجة إليه، مع تقديم الرعاية الكاملة للوافد طالب العلم .

- تتخذ الدولة منح الوافدين والمبعوثين في القارة الأفريقية، لتوطيد العلاقات الدولية التي تعتمد على المصالح المشتركة لما له من تأثير عالمي خاصة بالقارة الأفريقية، وخدمة للدين الإسلامي الحنيف.

- يحاول المسؤولون بالأزهر تطويره كأداة أكثر فاعلية لتحقيق قدر أكبر من المصالح مع شعوب العالم والاستجابة لحاجتها العلمية الفعلية، وخاصة القارة الأفريقية مثل الدورات التي تقام لإعداد الوعاظ والدعاة.

- لابد من عمل رابطة تجمع كل خريجي الأزهر، ويكون لهم مؤتمر سنوي بالأزهر للتلاقي والتعرف، وتوثيق الصلة، كما هو متبع في كافة جامعات العالم، وليكون هناك اتصال دائم بين الأزهر وخريجيه في كل المناسبات والمحن والأزمات.

- إن الهدف الذي سعى إليه عبد الناصر بقانون التطوير هو توجيه دور مصر الإسلامي توجيهها علميا أمام الحركات التبشيرية المسيحية في العالم.

- إن قانون التطوير أدى إلى تفعيل دور الأزهر، وأضاف إليه إضافة حقيقية، ولكن التطوير سنة الحياة المستمرة، ولابد من تطوير إعداد العلماء والقيادات كذلك.

- أثبتت الثورة للعالم كله من خلال قانون التطوير أنها تعمل على رفع شأن الإسلام والمسلمين ومساندتهم، فهي تعمل للمصالح الإسلامي العام وليس للمصالح الفردية أو الشخصية أو لمصلحة مصر وحدها.
- لا بد من توفير الاستقلال الكامل للأزهر ليكيف نفسه بما يتفق ورسالته الدينية، وذلك بأن يكون شيخه هو الوزير المختص بشئون الأزهر أيضا ليعمل على تنظيم إدارته، وإصدار قراراته، وفصل الأحكام الشرعية التي يصدرها عن الأحكام الشرعية التي تصدر من الإفتاء.
- لا بد من الاهتمام بالجاليات الإسلامية بالدول الأفريقية، وتزويدها بكل ما تحتاج إليه من مساعدة إسلامية، من كتب وأجهزة سمعية وتلفزيونات وكمبيوتر وغيرها.
- سرعة القيام بعمل موسوعة إسلامية للدول الأفريقية تجمع الثقافات لتكون مرجعا للطلاب عند حاجاتهم للمعرفة.
- لا بد من قيام شيخ الأزهر أو ما ينوب عنه بزيارات إلى الدول التي بها نسبة كبيرة من الوثنيين والتي تنتشر بها حملات التبشير المسيحية.
- لا بد من إقامة دورات تدريبية للمبعوثين تحت رعاية وزارة الخارجية ليتم التنسيق بين المبعوث وأعضاء الجالية الدبلوماسية في الدولة التي يسافر إليها المبعوث.
- لا بد من إنشاء جهاز استشاري أعلى للأزهر يعمل على التطوير الدائم حسب متغيرات الأحداث وتطور الزمن والعلوم التي تكفل الاستمرارية في التطوير الدائم.

خاتمة

- يجب الاهتمام بتعلم اللغات الأجنبية (وبعض اللهجات الأفريقية وتقريره على طلاب كليات اللغة العربية والدعوة وأصول الدين والشريعة والقانون لتساعد هؤلاء الخريجين في مهمة الدعوة بالخارج).

- يجب الاهتمام بأن يكون الدعاة من خريجي الكليات العملية والعلمية وبخاصة الزراعة والطب والهندسة، وأن يكون لهم دور عملي في برامج التنمية.

- يجب عدم الالتزام بمدة الإعارة وهي أربع سنوات في حالة واحدة هي نجاح الداعية في عمله، وارتباط الناس به.

- يجب الاهتمام بالكيف في التعليم وترك نظرية الكم في إعطاء المعلومات، لبدرك الطالب المفاهيم الدينية والمناهج العلمية التي يستطيع من خلالها أن يستنتج ويقارن ويضع الحلول للمشكلات التي يتعرض لها في حياته مع عرض، وتدريب المواد الإسلامية بطريقة سهلة ومبسطة ومرتبطة بواقع الحياة .

- يجب أن تسير الدراسة في المرحلة الثانوية في اتجاهين أحدهما يهتم بالمواد الإسلامية والعربية، والأخرى تهتم بالمواد الإسلامية والتخصصات العلمية المختلفة معاً.

- إن المجلس الأعلى لمجمع البحوث الإسلامية هو الهيئة البديلة عن هيئة كبار العلماء سابقاً، ويلاحظ أن اجتماع المجمع لا يحضره ربع الأعضاء، فالنصف من المواد الإسلامية ينقر حضوره، والربع الآخر مريض، لذا يجب أن يرسل كل عضو منكرة يشرح فيها رايه حتى في حالة السفر والمرض، أو تدبر لهم وسائل مكنيات سفر، أو يختار الأعضاء القادرون على المشاركة في أعمال المجمع.

- لابد من التنسيق بين عمل كل من المجلس الأعلى للأزهر، ومجمع البحوث الإسلامية، والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وترتيب الأدوار بينها، لمنع تكرار أو تداخل الأدوار، وذلك لتوحيد الجهود.
- لابد من تخطيط الإيفاد والمنح، بحيث تخدم البلاد الأكثر إحتياجاً، وتراعى مصالح مصر في الإيفاد والمنح، كذلك في خدمة الإسلام الحنيف.
- لابد من قيام معهد البحوث والدراسات الأفريقية بالإشراف على دورات تثقيفية للدعاة المسافرين إلى الدول الأفريقية، حتى يحسنوا التصرف فيها، ويفهموا أهلها، ولا يجابهون مشاكل في التعامل معهم، وحتى تكون دعوتهم على بصيرة بالبلاد التي يعملون بها.

والحمد لله رب العالمين

الجدول

الجدول

جدول رقم (١)

إحصائية بعدد طلاب القارة الأفريقية المقيمين بمدينة البعوث الإسلامية لسنة ١٩٩٤

١	الجنسية	العدد	٢	الجنسية	العدد	ملاحظات
١	أنسودان	٥٥	٢٢	النيجر	٢٣	
٢	الصومال	٢٩	٢٣	غانا	٤٦	
٣	موريتانيا	١٤	٢٤	غينيا بيساو	٣٦	
٤	إريتريا	٢٣	٢٥	نيجريا	١٤٧	
٥	توجو	٩	٢٦	غينيا كوناكري	٦٠	
٦	جامبيا	١٥	٢٧	السنگال	٧٠	
٧	رواندا	٣٦	٢٨	الكونغو برازافيل	١٥	
٨	ليبيريا	٢٣	٢٩	الكامرون	٣٧	
٩	مورشيوس	٣	٣٠	سيراليون	٢٥	
١٠	بورندي	٢٠	٣١	أوغندا	٢٩	
١١	موريشيق	٢	٣٢	ساحل العاج	٣٤	
١٢	مدغشقر	١٩	٣٣	بوركتينا فاسو	٣٢	
١٣	أنيوبيا	١٥	٣٤	تشاد	٥٢	
١٤	جيبوتي	٣٥	٣٥	زيمبابوي	١٢	
١٥	بنين الشعبية	٢٥	٣٦	مالاوي	٦	
١٦	جزر القمر	٨٧	٣٧	زامبيا	٥	
١٧	كينا	٣٤	٣٨	الجابون	٢	
١٨	سبعة أليس	٢	٣٩	الجزائر	٢	
١٩	حدوت أفريقيا	٣	٤٠	تنزانيا	٣٨	
	زائير	١٩	٤١	مالي	١١٣	
	أفريقيا الوسطى	٨	٤٢	أنغولا	٣	
		٤٧٦			٧٨٧	

مجموع عدد طلاب دول أفريقيا ١٢٦٣=٧٨٧+٤٧٦

جدول رقم (٢)
إحصائية بعدد طلاب القارة الأفريقية المقيمين بمدينة البحوث
بالقاهرة والإسكندرية لسنة ١٩٩٦

٢	الجنسية	المعد في كل من		المجموع
		الإسكندرية	القاهرة	
١	نيجريا	٢٣	١٧٠	١٩٣
٢	مالي	٢٥	٨٨	١١٣
٣	السنغال	٢٣	١٠٤	١٣٧
٤	غامبيا	—	١٣	١٣
٥	غينيا ك	٨	٨٢	٩٠
٦	جزر القمر	٩	٧٣	٨٢
٧	غانا	٩	٤٥	٥٤
٨	غينيا ب	٦	٤٢	٤٨
٩	الكامرون	١٢	٤٨	٦٠
١٠	تشاد	١٤	٣٢	٤٦
١١	أوغندا	٣	٤٥	٤٨
١٢	كينيا	١	٤٥	٤٦
١٣	تنزانيا	١١	٣٨	٤٩
١٤	النيجر	١	٥٧	٥٨
١٥	جيبوتي	—	٣٧	٣٧
١٦	بور كينا فاسو	٧	٣٧	٤٤
١٧	مدغشقر	١٠	٢٣	٣٣
١٨	سيراليون	٥	٣٧	٤٢
١٩	بورندي	٣	٢٧	٣٠
٢٠	السودان	١	٢١	٢٢
٢١	إريتريا	١	٢٣	٢٤

جدول رقم (٣)

٢٢	كوت فوار	٣١	—	٣١
٢٣	بنين	٣٢	٣	٣٥
٢٤	رواندا	١٩	٥	٢٤
٢٥	ليبيريا	٢٠	—	٢٠
٢٦	زائير	٢١	١	٢٢
٢٧	زيمبابوي	١٧	١	١٨
٢٨	الصومال	٢٢	—	٢٢
٢٩	الكونغو	١٢	١	١٣
٣٠	أثيوبيا	١٢	—	١٢
٣١	توجو	٩	٥	١٤
٣٢	أ.الوسطى	١٤	٣	١٧
٣٣	زامبيا	٤	٤	٨
٣٤	مالاوي	٧	٢	٩
٣٥	أنجولا	٨	—	٨
٣٦	ج.أفريقيا	٢	—	٢
٣٧	موريتانيا	٥	—	٥
٣٨	الجابون	٢	—	٢
٣٩	موريشوس	١	—	١
٤٠	موزمبيق	٣	—	٣
٤١	الجزائر	١	—	١
٤٢	غ.الاستوائية	٢	—	٢
٤٣	ناميبيا	١	—	١

المجموع الكلي = ١٣٣٢ + ٢٠٧ = ١٥٣٩ طالبا

جدول إحصاء عددي للمتح الأزهرية
الخاصة بطلاب القارة الأفريقية للعام الدراسي ١٩٩٤/٩٣

م	الدولة	كليات		معاهد		الإجمالي	ملاحظات
		داخل	خارج	داخل	خارج		
١	نيجيريا	٨٦	١٩	١١٣	١٥	٢٣٣	
٢	إريتريا	١١	٧	١٦	١٩	٥٣	
٣	تنزانيا	٢١	—	٣٧	—	٥٨	
٤	غانا	١٠	—	٥٥	—	٦٥	
٥	ساحل العاج	١٨	١٦	٢٨	١٦	٧٨	
٦	الصومال	٣٣	٦	٧	١٣	٥٩	
٧	السنغال	٣٢	١١	٧٣	١٢	١٢٨	
٨	مدغشقر	٢	—	٢٣	—	٢٥	
٩	بورندي	٢	—	٢١	—	٢٣	
١٠	توجو	—	—	١٢	—	١٢	
١١	أثيوبيا	٣	٣	١٢	١٥	٢٣	
١٢	رواندا	٣	—	٣٦	—	٣٩	
١٣	أفريقية الوسطى	٢	—	٥	١	٨	
١٤	موريتانيا	١٢	٥	٥	٣	٢٥	
١٥	أنجولا	—	—	٣	—	٣	
١٦	موريشيوس	١	—	٢	١	٤	
١٧	سلطنة الأوس	٢	—	—	—	٢	
١٨	مالاوى	—	—	٨	—	٨	
	المجموع	٢٣٨	٦٧	٤٥٦	٩٥	٨٤٦	

تابع: جدول إحصاء عدد المنح الأثرية للعام الدراسي ١٩٩٤/٩٣

٢	الدولة	كليات		معاهد		الإجمالي	ملاحظات
		داخل	خارج	داخل	خارج		
—	ما سبق	٢٣٨	٦٧	٤٥٦	٩٥	٨٤٦	
١٩	جزر القمر	٤٠	١٢	٥٣	٥٧	١٦٢	
٢٠	السودان	٤١	٨	٩	١	٥٩	
٢١	جنوب أفريقيا	١	١	٢	١٦	٢٠	
٢٢	بنين الشعبية	١٢	١	٢١	٢	٣٦	
٢٣	ليبيريا	١٦	٢	١٢	—	٣٠	
٢٤	الكامرون	٣	١	٤٨	١٨	٧٠	
٢٥	جيبوتي	١٨	٧	٢١	١٠	٥٦	
٢٦	مالي	٣٧	٧	٩٢	١٢	١٤٨	
٢٧	النيجر	١٣	٣	١٥	٨	٣٩	
٢٨	كينيا	١٣	—	٣٧	—	٥٠	
٢٩	أوغندا	٦	١	٢٥	—	٣٢	
٣٠	الجابون	—	—	٥	—	٥	
٣١	الجزائر	١	—	١	—	٢	
٣٢	تشاد	٢٣	٥	٢٨	٥	٧١	
٣٣	غينيا كوناكري	٢٦	٧	٥٨	١٩	١١٠	
٣٤	غينيا بيساو	٨	١	٣١	١	٤١	
٣٥	زائير	٢	—	٣١	—	٣٣	
٣٦	زامبيا	—	—	٥	—	٥	
٣٧	سيراليون	٨	٢	٢٦	٢	٣٨	
٣٨	بور كينا فاسو	١٢	١	٣١	١	٤٥	
٣٩	الكوتيفو	—	—	١٣	—	١٣	
٤٠	جامبيا	١٠	٢	١١	٧	٣٠	
٤١	موزمبيق	١	—	٢	—	٣	
	المجموع	٥٢٩	١٢٨	١٠٣٣	٢٥٤	١٩٤٤	

جدول رقم (٤)
إحصائية بعدد المنح الأزهرية المقدمة لطلاب القارة الأفريقية
للعام الدراسي ١٩٩٥/٩٤

٥	اجنسية	معاهد	جامعة	المجموع	ملاحظات
١	جزر القمر	٣٦٢	٨٨	٤٥٠	
٢	كينيا	٥٥	٢٠	٧٥	
٣	غينيا	١٤٠	٦٧	٢٠٧	
٤	تنزانيا	٤٤	٣١	٧٥	
٥	غامبيا	٤١	٢٣	٦٤	
٦	نيجيريا	٣٦٠	٢٨٠	٦٤٠	
٧	أوغندا	٣٠	١١	٤١	
٨	ساحل العاج	٢٥٥	٩٩	٣٥٤	
٩	مالاوى	٨	—	٨	
١٠	الكاميرون	٧٢	٨	٨٠	
١١	توجو	١٣	—	١٣	
١٢	تشاد	١٨٢	٧٩	٢٦١	
١٣	أفريقيا الوسطى	١٩	٣	٢٢	
١٤	إريتريا	٨٣	٣١	١١٤	
١٥	رواندا	٦٤	١٠	٧٤	
١٦	جنوب أفريقيا	٢٩	٢	٣١	
١٧	سيراليون	٤٦	١٤	٦٠	
١٨	السغال	١٤٩	١٩١	٣٤٠	
١٩	موزمبيق	٤	١	٥	
٢٠	الكونغو	١٨	—	١٨	
٢١	موريتيوس	٤	١	٥	
٢٢	ليبيريا	٢٨	٢٦	٥٤	
٢٣	أنغولا	٧	—	٧	
٢٤	مالي	٢٣٥	٩٧	٣٣٢	

تابع: إحصائية منح التعليم الأزهرى للعام الدراسي ١٩٩٥/٩٤

٢٥	بورندى	٣٢	٢	٣٤	
٢٦	زامبيا	٧	—	٧	
٢٧	غانا	٩٨	١٨	١١٦	
٢٨	أثيوبيا	٩٥	١٣	١٠٨	
٢٩	زيمبابوي	١٩	٣	٢٢	
٣٠	النيجر	٣٨	٢٠	٥٨	
٣١	زائير	٥٦	٤	٦٠	
٣٢	الجابون	١١	—	١١	
٣٣	مدغشقر	٢٤	٣	٢٧	
٣٤	بنين	٤٧	٢٢	٦٩	
٣٥	بوركينافاسو	٥٤	٢٠	٧٤	
٣٦	سلطنة أوسا	٤	٤	٨	
	المجموع	٢٧٣٣	١١٩١	٣٩٢٤	

جدول رقم (٥)
إحصائية بعدد المنح الأزهرية التي تمت إضافتها لمنح
العلم الدراسي ١٩٩٥/٩٤

م	الدولة	معاهد	الجامعة	د. عليا	إجمالي	ملاحظات
١	عسما	١٠	—	—	١٠	
٢	سج	١٥	—	—	١٥	
٣	مسف	٢٤	٣	—	٢٧	
٤	الداميرو	٢٥	—	—	٢٥	
٥	الحوغو	٨	—	—	٨	
٦	حامو	٣	—	—	٣	
٧	أوتقا إلى منفر	٣	—	—	٣	
٨	أبول	٣	٢	—	٥	
٩	أيجو	٣	—	—	٣٠	
١٠	إريتريا	٥	—	—	٥	
١١	حامبيا	٨	—	—	٨	
١٢	غان	١٥	—	—	١٤	
١٣	غينيا بيساو	١٥	—	—	١٥	
١٤	مسي في ذكرى	٢١	—	—	٢١	
١٥	كوت ديفوار	٥	—	—	٥	
١٦	كوت ديفوار	١٠	—	—	١٠	
١٧	العلاقات الأفريقية	٥	—	—	١٥	
١٨	نوروني	١٠	—	—	١٠	
١٩	نمور	١	—	—	١	
٢٠	سج	٨	—	—	٨	

تابع:زيادة المنح الأزهرية لطلبة القارة الأفريقية
في العام الدراسي ١٩٩٥/٩٤

٢	الدولة	معاهد	جامعة	د.عليا	إجمالي	ملاحظات
٢١	بوركينا فاسو	٨	—	—	٨	
٢٢	تشاد(نجامينا)	٥	١٠	٥	٢٠	
٢٣	توانيا	٨	—	—	٨	
٢٤	توجو	٥	—	—	٥	
٢٥	جزر القمر	٢٠	—	—	٢٠	
٢٦	جنوب أفريقيا	٥	—	—	٥	
٢٧	رواندا	١٠	—	—	١٠	
٢٨	زائير	٦	—	—	٦	
٢٩	زامبيا	٣	—	—	٣	
٣٠	زيمبابوي	٤	—	—	٤	
٣١	سوازيلاند	١	—	—	١	
٣٢	سيراليون	٦	—	—	٦	
٣٣	شرق أفريقيا	٥	—	—	٥	
٣٤	ليسوتو	١	—	—	١	
٣٥	ليبيريا	٨	—	—	٨	
٣٦	مالاوي	٤	—	—	٤	
٣٧	مالي	١٥	—	—	١٥	
٣٨	مدغشقر	١٠	—	—	١٠	
٣٩	موريشيوس	٢	—	—	٢	
٤٠	موزمبيق	١	—	—	١	
٤١	ناميبيا	١	—	—	١	
٤٢	نيجيريا	٢٠	—	—	٢٠	
	المجموع	٣٨١	٣٥	٥	٤٢١	

جدول رقم (٦)
إحصائية بأعداد الطلاب الأفارقة الدارسين
بالأزهر للعام الدراسي ١٩٩٧/٩٦

٢	الدولة	دراسات خاصة	المعاهد	الجامعات	الإجمالي
١	السودان	—	٧٢	١٥٢	٢٢٤
٢	جيبوتي	٥	٦٠	٥٥	١٢٠
٣	الصومال	—	٦٠	٣٥	٩٥
٤	موريتانيا	—	٧	١٠	١٧
٥	تونس	—	—	٩	٩
٦	الجزائر	—	١٠	٣	١٣
٧	المغرب	—	٩٠	١٦	٢٥
٨	ليبيا	—	١٩	٢٠	٣٩
٩	زيمبابوي	٥	١٤	٢	٢١
١٠	غينيا كوناكري	٢٧	١٠٢	٣٣	١٦٢
١١	الكاميرون	١	٨٨	٨	٩٧
١٢	كينيا	٤	٣٦	٣٠	٧٠
١٣	أوغندا	١٠	٣٩	٨	٥٧
١٤	غامبيا	١١	١٣	٢٦	٥٠
١٥	إريتريا	٢٦	٥١	٤٢	١١٩
١٦	ليبيريا	١٤	٦	٢٤	٤٤
١٧	تنزانيا	٤	٣٩	٢٧	٧٠
١٨	سيراليون	١٨	٣١	١٣	٦٢
١٩	السنغال	٣٢	١٧٧	١٢٤	٣٣٣
٢٠	غانا	١٩	٥٩	١٥	٩٣
٢١	تشاد	٨	٦٤	٧٢	١٤٤
٢٢	كوت ديفوار	١	٦٢	٨٥	١٤٨
٢٣	جزر القمر	٤٢	٥٥٤	١١٢	٧٠٨
٢٤	مالي	١٨	١١٩	٧٧	٢١٤

تابع: إحصائية أعداد الطلاب الوافدين الأفارقة الدارسين بالأزهر
للعام الدراسي ١٩٩٧/٩٦

٢	الدولة	دراسات خاصة	المعاهد	الجامعات	الإجمالي
٢٥	بوركينا فاسو	٣٦	٣٤	٢٠	٩٠
٢٦	نيجيريا	٢٨	١٠١	١٩١	٣٢٠
٢٧	رواندا	٣	١٩	١١	٣٣
٢٨	النيجر	٣١	٤٤	٢٦	١٠١
٢٩	بنين	١	٣٤	١٨	٥٣
٣٠	زائير	١٦	١٦	٤	٣٦
٣١	أنجولا	٥	٤٥	١١	٦١
٣٢	بورندي	٩	٥٣	٢	٦٤
٣٣	موريشوس	—	٢	—	٢
٣٤	أفريقيا الوسطى	١	١٨	٣	٢٢
٣٥	جنوب أفريقيا	١٣	١٩	٣	٣٥
٣٦	موزمبيق	١	٢	١	٤
٣٧	مدغشقر	١٢	٢٣	٩	٤٤
٣٨	الكونغو برازافيل	٥	١٤	—	١٩
٣٩	زامبيا	١	٨	—	٩
٤٠	أنجولا	٦	—	—	٦
٤١	الجابون	٢	٣	—	٥
٤٢	توجو	١	١٣	٢	١٦
٤٣	مالاوي	٣	١٣	—	١٦
٤٤	سلطنة الاوس	—	—	١	١
٤٥	غينيا بيساو	٢	٥٩	١٥	٧٦
٤٦	غينيا الاستوائية	٢	٥	—	٧
٤٧	راس الجزر الأخضر	٢	—	—	٢
٤٨	ناميبيا	١	١	١	٣

جدول رقم (٧)
إحصائية بعدد المعارين من الأزهر لأفريقيا
العام الدراسي ٩٦ حتى ١٩٩٧/٦/٣٠

م	الدولة	على نفقة الأزهر	على نفقة الدولة	على نفقة الصلوق
١	الصومال	١٤	—	—
٢	الجابون	١٤	—	—
٣	نيجيريا	٧٦	—	—
٤	الستغال	٤٠	—	—
٥	غامبيا	٩	—	—
٦	سيراليون	٢٥	—	—
٧	بنين الشعبية	٧	—	—
٨	زامبيا	٢	—	—
٩	النيجر	٤٤	—	٢
١٠	جيبوتي	٢٧	—	٣
١١	جنوب أفريقيا	١٣	—	—
١٢	بوركينا فاسو	٩	—	—
١٣	الكونغو برازافيل	٩	—	—
١٤	مدغشقر	٢	—	—
١٥	موريشوس	١	—	١
١٦	المسودان	١	وطى من هناك على نفقة الأزهر	—
١٧	أفريقيا الوسطى	١	—	—
١٨	ألبانيا	١	—	—
١٩	غانا	٧	—	—
٢٠	مالوي	٦	—	—
٢١	كوت فوار	٤٨	—	—
٢٢	تشاد	٤٦	١	—
٢٣	مالي	٣٤	—	—

تابع: الإحصائية العددية للمعاري من الأزهر لأفريقيا
العام الدراسي ١٩٩٦ حتى ١٩٩٧/٦/٣٠

م	الدولة	على نفقة الأزهر	على نفقة الدولة	على نفقة الصندوق
٢٤	إريتريا	٢٠	١٠ وطنيين على نفقة الأزهر بمكافأة	—
٢٥	ناميبيا	—	—	١
٢٦	الكاميرون	٣٥	—	—
٢٧	موزمبيق	٤٠	—	—
٢٨	زيمبابوي	٤٠	—	—
٢٩	غينيا بيساو	١٢	—	—
٣٠	أوغندا	١٢	—	—
٣١	زنجبار	٢٠	—	—
٣٢	توجو	١٠	—	—
٣٣	غينيا كوناكري	٢٤	—	—
٣٤	كينيا	٣٥	(منهم ٣ أطباء على نفقة الصندوق المصري للتعاون ويتحمل الأزهر نفقات السكن والسفر ومن المعارين ٢ إناث)	—
٣٥	الجزائر	—	٥	—
٣٦	المغرب	—	١	—
٣٧	ليبيا	—	٧٩	—
		٥٨٤		٧

المصادر والمراجع

المصادر غير المنشورة:

- أدرج الأزهر: درج رقم ٢٤، دفتر ٢٧ معية عربي صفحة ٢٢ وثيقة رقم ١٣ بتاريخ ١٢ مايو ١٩٧٨ م.
- محافظ عابدين: محفظة رقم ٣٥٢، مذكرة رقم ١٦، بتاريخ ١٥ جمادى الثانية ١٣٣٨ هـ (٦ مارس ١٩٢٠ م).
- محافظ عابدين: محفظة رقم ٣٥٢، مذكرة رقم ٦، بتاريخ ١٥ اذى الحجة ١٣٣٨ هـ (٣٠ أغسطس ١٩٢٠ م).
- محافظ عابدين: محفظة رقم ٣٥٧، بتاريخ ١١/٣/١٩٢٤ م.
- محافظ عابدين: محفظة رقم ٣٥٧، بتاريخ ٢٤/١١/١٩٣١ م.
- مشيخة القسم العام: السجل الخصوصي للطلبة الغرباء، سجل رقم ٢٠، بتاريخ ١٩٣٣-١٩٣٤.
- مخاطبات الجامع الأزهر والمعاهد العلمية: سجل رقم ١٤٢، رقم القيد ١٣٦٥، بتاريخ ٢٣/٤/١٩٣٥.
- مشيخة الأزهر: دفتر كوبيا رقم ٤٣، مايو ١٩٣٥.
- مشيخة الأزهر: دفتر كوبيا رقم ٤٣، يونية ١٩٣٥.
- مشيخة الأزهر: دفتر كوبيا رقم ٢٢، ٤٣/٧/١٩٣٥.
- مخاطبات الجامع الأزهر والمعاهد العلمية: سجل رقم ١٤٣، ورقم القيد ٤٧٥، بتاريخ ١/٩/١٩٣٥.

- مشيخة الأزهر: دفتر كويبا رقم ٤٣، حوالة بريدية رقم ٦١، مجموعة
٤٣٨٦، بتاريخ ١٨/٨/١٩٣٥.

الوثائق غير المنشورة:

- مخاطبات الجامع الأزهر والمعاهد العلمية: سجل رقم ١٤٣، رقم القيد
١٠٦٨، بتاريخ ١٥/٢/١٩٣٦.
- مخاطبات الجامع الأزهر والمعاهد العلمية: سجل رقم ١٤٤، رقم القيد
٣٦٠، بتاريخ ١٦/١١/١٩٣٦.
- مخاطبات الجامع الأزهر والمعاهد العلمية: سجل رقم ١٤٤، رقم القيد
٦٩٧، بتاريخ ٢٥/١/١٩٣٧.
- محافظ عابدين: محفظة رقم ٣٥٤، جلسة المجلس الأعلى للأزهر، ظهر
الثلاثاء ٢٥ فبراير ١٩٤١.
- محافظ عابدين: محفظة رقم ٣٥٤، جلسة المجلس الاعلى
للأزهر، بتاريخ ١٤ مارس ١٩٤٦.
- محافظ عابدين: محفظة رقم ٣٥٤، مذكرة رقم ١٣، بتاريخ أول
أغسطس ١٩٤٦.
- محافظ عابدين: محفظة رقم ٣٥٤، مذكرة رقم ٦، بتاريخ ٢١ رمضان
سنة ١٣٦٥هـ (١٨ أغسطس سنة ١٩٤٦م).
- محافظ عابدين: محفظة رقم ٣٥٤، مذكرة رقم ٤١، بتاريخ ٩ محرم
سنة ١٣٦٦هـ (٣ ديسمبر سنة ١٩٤٦م).
- محافظ عابدين: محفظة رقم ٣٥٤، مذكرة رقم ٣٢، جلسة ٧ صفر سنة
١٣٦٦هـ (٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٦م).

- محافظ عابدين: محفظة رقم ٣٥٥، محضر رقم ١٦٦، جلسة الأحد ١٩ صفر سنة ١٣٦٦هـ (٢ ايناير سنة ١٩٤٧م)

الوثائق غير المنشورة:

- محافظ عابدين: محفظة رقم ٣٥٨، مرسوم بمشروع قانون باعتماد الحساب الختامي للجامع الأزهر والمعاهد الدينية ١٩٤٥-١٩٤٦.

- محافظ عابدين: محفظة رقم ٣٥٥، محضر رقم ١٦٩، جلسة الاثنين ١٥ جمادى الأول سنة ١٣٦٦هـ (٧/٤/١٩٤٧م)

- محافظ عابدين: محفظة رقم ٣٥٥، مذكرة رقم ١٣ بتاريخ ١٤/٥/١٩٤٧م.

- محافظ عابدين: محفظة رقم ٣٥٥، جلسة المجلس الأعلى للأزهر، الخميس ٢ رجب سنة ١٣٦٦هـ (٢٢/٥/١٩٤٧م).

- مشيخة الأزهر: سجلات الطلاب، الجامع الأزهر والمعاهد العلمية الأزهرية، سجل رقم ٦٢، الفترة من ١٩٥٤-١٩٥٥.

- مشيخة الأزهر: سجلات الطلاب، الجامع الأزهر والمعاهد العلمية الأزهرية، دفتر إعانات طلبة الأروقة الغرباء، سجل ٦٥، الفترة من ١٩٥٥-١٩٥٦.

- أدراج الأزهر: ندرج رقم ٢٤، دفتر ١٩٠٠، أوامر صفحة ٧ رقم ١٠ بتاريخ ١٣ جمادى الآخر ١٢٧٨هـ.

- أدراج الأزهر: ندرج رقم ٢٤، دفتر ١٩٠٢، أوامر صفحة ٩٢ رقم ١٠٥ بتاريخ ١٣ صفر ١٢٨٠هـ.

الوثائق غير المنشورة:

- أدرج الأزهر: درج رقم ٢٤، دفتر ٥٧٤ معية تركي صفحة أو وثيقة بتاريخ ٧ جمادى الآخر ١٢٨٤هـ .
- أدرج الأزهر: درج رقم ٢٤، دفتر ٥٥٣ معية تركي صفحة ٣٠ وثيقة ١٨٦ بتاريخ ١٩ ذى القعدة سنة ١٢٨١هـ .
- أدرج الأزهر: درج رقم ٢٤، دفتر ١٤ معية تركي رقم ١٠١ بتاريخ ٩ شوال ١٢٣٨هـ .
- أدرج الأزهر: درج رقم ٢٤، دفتر ١٩ أوامر صفحة ٧٦ رقم ٢١ بتاريخ ٧ ذى القعدة سنة ١٢٩٤هـ .
- أدرج الأزهر رقم ٢٤، دفتر ١٩٤٢، أوامر صفحة ٥٢ رقم ١٤٤ بتاريخ ٢٣ شوال ١٢٨٨هـ .
- أدرج الأزهر: درج رقم ٢٤، دفتر ١٩٣٩، صفحة ٧٨ رقم ٧٥ بتاريخ ٢٣ شوال ١٢٨٨هـ .
- أدرج الأزهر: درج رقم ٢٤، دفتر ١٩٤٠، أوامر صفحة ٤٧ رقم ٢٥٥ بتاريخ ٨ جمادى الثانية ١٢٨٩هـ .
- أدرج الأزهر: درج رقم ٢٤، دفتر ٢٨، معية عربي صفحة ٣٩، بتاريخ ٤ رجب ١٢٩٦هـ .
- أدرج الأزهر: درج رقم ٢٤، دفتر ١٨، معية تركي رقم ٧٦٨، بتاريخ ٢١ رجب ١٢٤٠هـ .
- أدرج الأزهر: درج رقم ٢٤، دفتر ١٩٤١، أوامر صفحة ٩، رقم ٩، بتاريخ ٢٤ رمضان ١٢٨٨هـ .

الوثائق غير المنشورة:

- أدرج الأزهر: درج رقم ٢٤، دفتر ١٩٤٩، أوامر صفحة ١٥، رقم ٤٧، بتاريخ ٢ رمضان ١٢٨٨هـ.
- أدرج الأزهر: درج رقم ٣٨٤، دفتر ٢١ معية تركي صفحة ٨٤ رقم ٤٢٧، بتاريخ ٧ ذى القعدة سنة ١٢٤١هـ.
- أدرج الأزهر: درج رقم ٣٨٤، دفتر ٧٤ معية تركي رقم ٦٦٥، آخر صفر ١٢٥٢هـ.
- أدرج الأزهر: درج رقم ٣٨٤، دفتر ٧٤ معية تركي رقم ٧٠٢، ١٠ ربيع الأول ١٢٥٢هـ.
- أدرج مسائل دينية درج رقم ٣٨٤، دفتر ٦ معية تركي رقم ٢٦ بتاريخ ٢٩ محرم ١٢٣٦هـ.
- أدرج مسائل دينية درج رقم ٣٨٤، دفتر ١٤ معية تركي رقم ٣٤٤ بتاريخ ٤ شعبان ١٢٣٦هـ.

لوائح وقوانين:

- اللائحة التنفيذية للطلبة الوافدين: المطابع الأميرية، ١٩٦٧.
- اللائحة التنفيذية لطلبة مدينة ناصر للبعوث الإسلامية، المطابع الأميرية، ١٩٦٧.
- قانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١، المواد [٢٢، ٢٠، ١٧، ١٥، ١٢، ١٠، ٩، ٨، ٦، ٥، ٤، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٤٤، ٤٣، ٤٢، ٤١، ٣٣، ٢٦، ٢٣].

- اللائحة التنفيذية لقانون ١٠٣ والصادرة عام ١٩٧٥، المواد
١١، ١٣، ١٦، ١٧، ٣٢، ٣٥، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ١٢٥، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١
[١٦٦، ١٦٨].

قنوات:

أولاً: القرارات الجمهورية:

- قرار جمهوري باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ صدر
في ربيع الأول سنة ١٣٩٥ هـ (١٩ مارس سنة ١٩٧٥).
- قرار جمهوري رقم ٥٩٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن معادلة إتمام شهادة
الدراسة الابتدائية الأزهرية بنفس الشهادة التي تمنحها وزارة التربية
والتعليم.
- قرار جمهوري رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٧٦ بشأن إنشاء فرع جامعة
الأزهر بطنطا.
- قرار جمهوري رقم ١٠٠٧ لسنة ٧٦، ١٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن إنشاء
فرع جامعة الأزهر بالمنصورة .
- قرار جمهوري رقم ٥٧١ لسنة ٧٩، بشأن كليات جامعة الأزهر
بالزقازيق.
- قرار جمهوري رقم ١٦٦ لسنة ١٩٧٩ بشأن إنشاء فرع جامعة
الأزهر للبنات.
- قرار جمهوري رقم ٣٨٦ لسنة ١٩٨٠ بشأن إنشاء كليات جامعة
الأزهر بالإسكندرية.

- قرار جمهوري رقم ٤٣٣ لسنة ١٩٨٠ بشأن إنشاء كليات جامعة الأزهر بسوهاج.
- قرار جمهوري رقم ٥٣ لسنة ١٩٨١ بشأن إنشاء مدينة البحوث الإسلامية.
- قرار جمهوري رقم ٢٢ لسنة ٨٤ بشأن امتحانات الطلاب.
- قرار جمهوري رقم ١٠،٤٦١ لسنة ٧٨، رقم ٦٦٥ لسنة ٨٤ بشأن إنشاء كليات جامعة الأزهر بالمنوفية.
- قرار جمهوري رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٨٥ بشأن مصروفات الدراسة للطلبة الوافدين على غير منح .
- قرار جمهوري رقم ٣٨٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن الحسابات وإجراءات الصرف.
- قرار جمهوري رقم ٧ لسنة ١٩٩٦ بشأن تحديد الوزير المختص بشئون الأزهر.

ثانياً: قرارات وزير الأزهر:

- قرار رئيس الوزراء رقم ٤٢٥ لسنة ٨٥ بشأن إقرار الخطة والمناهج الدراسية لمعهد البحوث الإسلامية.
- قرار رئيس الوزراء رقم ١٩١ لسنة ٩٣ بشأن نظام العمل في المعاهد الأزهرية الخاصة بالخارج.
- قرار رئيس الوزراء رقم ٧١٠ لسنة ٩٣ بشأن الاحتفاظ بقطعة أرض العصفاء منفعة عامة.
- قرار وزاري رقم ٢٣٩ لسنة ٦٣ بشأن اللائحة الداخلية التي تنظم العمل والدراسة بالمعاهد الأزهرية.

ثالثاً: قرارات شيخ الأزهر :

- قرار شيخ الأزهر رقم ٢٢ لسنة ٧٧ بشأن قواعد اختيار المبعوثين والمتعاقدين من الأزهر.
- قرار شيخ الأزهر رقم ٦٦٤ لسنة ٨٣ بشأن قواعد اختيار المبعوثين والمتعاقدين من الأزهر.
- قرار شيخ الأزهر ١٢١ لسنة ٨٤ بشأن المعارين للخارج .
- قرار شيخ الأزهر رقم ٣٠٦ لسنة ٨٥ بشأن إنشاء مركز إعداد وتدريب الدعاة بالأزهر.
- قرار شيخ الأزهر رقم ٦٦ لسنة ٨٧ بشأن المعارين للخارج.

مضابط وتقارير :

- مضبطة مجلس الأمة بدورة الانعقاد العادي الثالث، جلسة ٢٨ بتاريخ ٢٢ يونية ١٩٦١.
- محضر اجتماع لجنة الوافدين، إدارة العلاقات الثقافية، وزارة الخارجية بتاريخ ٩/٤/١٩٩٠.
- محضر اجتماع لجنة الوافدين، إدارة العلاقات الثقافية، وزارة الخارجية بتاريخ ٧/٥/١٩٩٠.
- تقارير جامعة الأزهر لأعوام الدراسة: ٨٨-٩١، ٩١-٩٣، ٩٣-١٩٩٢-١٩٩٤ ٩٤-١٩٩٥.
- تقرير من الإدارة العامة للبعوث الإسلامية بعدد الوافدين للعام الدراسي ٨٣-١٩٨٤.

- تقرير من الإدارة العامة للبعوث الإسلامية بعداد الوافدين للعام الدراسي ٨٥-١٩٨٦.
- تقرير عن مدينة البعوث الإسلامية بالإسكندرية لعام ١٩٩٣ من إدارة المدينة.
- تقرير من المشرف على مدينة البعوث الإسلامية بالإسكندرية بتاريخ ١٩٩٣/٥/٢٠.

بيانات:

- بيان من الإدارة العامة للتعليم الابتدائي (شئون الطلاب).
- بيان من الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية (تفتيش العلوم الدينية والعربية).
- بيان بمناهج معاهد القراءات من الأزهر الشريف.
- بيان بخطة مرحلة التجويد من الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية.
- بيان بمناهج الدراسة لمرحلة القراءات العامة العالية من الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية.
- بيان بخطة الدراسة لمرحلة التخصص من الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية.
- بيان بخطة الدراسة من معهد البعوث الإسلامية.
- بيان بالمناهج الدراسية من كلية أصول الدين.
- بيان مفصل بالمناهج الدراسية من إدارة جامعة الأزهر.
- بيان بالمنهج الدراسي من شعبة التفسير بكلية أصول الدين.

- بيان بالمنهج الدراسي من شعبة العقيدة بكلية أصول الدين.
- بيان بالمنهج الدراسي من شعبة الدعوة بكلية أصول الدين.
- بيان عن كلية الشريعة والقانون من الإدارة العامة للعلاقات العامة بجامعة الأزهر.
- بيان بالمنهج الدراسي من شئون التعليم بكلية الشريعة والقانون .

البيانات:

- بيان بالمنهج الدراسي من قسم الشريعة والقانون بكلية الشريعة والقانون .
- بيان بالمنهج الدراسي للدراسات العليا تخصص الفقه المقارن بكلية الشريعة والقانون.
- بيان بالمنهج الدراسي للدراسات العليا تخصص السياسة الشرعية بكلية الشريعة والقانون.
- بيان بالمنهج الدراسي تخصص أصول الفقه للدراسات العليا بكلية الشريعة والقانون.
- بيان بالمنهج الدراسي للدراسات العليا تخصص الفقه بكلية الشريعة والقانون.
- بيان بالمنهج الدراسي لقسم اللغويات بكلية اللغة العربية.
- بيان بالمنهج الدراسي من قسم التاريخ والحضارة بكلية اللغة العربية.

- بيان بالمنهج الدراسي من قسم الصحافة والإعلام بكلية اللغة العربية.

- بيان من الشؤون التعليمية بكلية القرآن وعلوم القرآن بطنطا.

- بيان بمنهج الدراسة من الشؤون التعليمية بكلية القرآن وعلوم القرآن بطنطا.

- بيانات تكليف نقل الأروقة من إدارة شؤون العاملين بمدينة البعوث الإسلامية.

البيانات:

- بيان توزيع شقق مدينة نصر على طلاب الأروقة بمعرفة فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر.

- بيان من المشرف العام على مدينة البعوث الإسلامية عن المدينة.

- بيان من إدارة الوافدين التابعة لمجمع البحوث الإسلامية للأزهر الشريف.

- بيان من إدارة البعوث الإسلامية عن مراحل التقديم للإعارة.

- بيان من إدارة البعوث الإسلامية عن دور المناطق التعليمية للإعارة للخارج.

مكاتب وإحصائيات:

- مكاتب حول نشأة مدينة البعوث الإسلامية من إدارة الأمن بالمدينة.

- إحصائية من الإدارة العامة للمنح والإسكان بمدينة البعوث الإسلامية عن المنح الموجودة بالمدينة.

- إحصائية من الإدارة العامة للأمن بمدينة البحوث الإسلامية حول إدارات المدينة.
- مكتبة من إدارة الوافدين التابعة لمجمع البحوث الإسلامي بالأزهر الشريف.
- إحصائية من الإدارة العامة للوافدين بالأزهر الشريف عن عدد الطلبة الوافدين لعدة سنوات.
- إحصائية من مكتب فضيلة الأستاذ وكيل أول وزارة شؤون الأزهر.

كلمات الرؤساء ورؤساء الوفود بالمؤتمرات :

- جمال عبد الناصر: كلمة الافتتاح للمؤتمر الأول لمجمع البحوث الإسلامية شوال سنة ١٣٨٣ هـ (مارس سنة ١٩٦٤)
- حسن المأمون: كلمة افتتاحية بمجلة المنبر الإسلامي، العدد ٨، بدون تاريخ.
- عثمان باشا: كلمة بالمؤتمر التاسع عام ١٩٨٣.
- محمد المأمون إبراهيم نياس: كلمة السنغال بالمؤتمر التاسع عام ١٩٨٣.
- محمد أنور السادات: كلمة افتتاحية المؤتمر السادس لمجمع البحوث الإسلامية المحرم سنة ١٣٩١ هـ (مارس ١٩٧١ م).
- محمد حسني مبارك: الكلمة الافتتاحية للمؤتمر التاسع لمجمع البحوث الإسلامية، ١٩٨٣.
- محمد حيدر: كلمة جامعة نيروبي بكينيا، المؤتمر التاسع، ١٩٨٣.

- محمد محمود انصوري: المؤتمر التاسع، ١٩٨٣.

- محمد ودو عروص: المؤتمر التاسع، ١٩٨٣.

الأبحاث:

أولاً: الأبحاث المقدمة بالمؤتمرات

- الحسيني عبد المجيد هاشم: عالمية رسالة الأزهر، المؤتمر التاسع، ١٩٨٣.

- جعفر عبد السلام: المؤتمر الدولي لرابطة الجامعات الإسلامية، إبريل ١٩٩٤.

- رافت غنيمي الشبخ: التبشير من المعوقات الخارجية للعمل الإسلامي، المؤتمر الدولي للعمل الإسلامي، ١٩٩٤.

- رمضان شوك: المؤتمر التاسع لمجمع البحوث الإسلامية، ١٩٨٣.

- صالح موسى شرف: أثر الأزهر في خدمة المجتمع الإسلامي، المؤتمر التاسع، ١٩٨٣.

- عبد البديع عبد العزيز الخولي: التربية الدينية الإسلامية نظرة تاريخية، مؤتمر مناهج التربية الدينية الإسلامية، جامعة الأزهر، مايو ١٩٩٦.

- عبد الحليم محمود: المؤتمر الثامن لمجمع البحوث الإسلامية، ذو القعدة ١٣٩٧هـ (أكتوبر ١٩٧٧م).

- عبد المنصف محمود عبد الفتاح: الأزهر وتخرج الوعاظ والمرشدين والدعاة النابهين، المؤتمر التاسع، ١٩٨٣.

- عطية محمد صقر: ما ينتظره المسلمون من الأزهر في القرن الخامس عشر، المؤتمر التاسع، ١٩٨٣.
- على عبد العظيم: الأزهر والقيادة الشعبية، المؤتمر التاسع، ١٩٨٣.
- عوض الله جاد حجازي: الأزهر وأثره في العالم الإسلامي، المؤتمر التاسع، ١٩٨٣.
- محمد أحمد محمد علي: المؤتمر التاسع لمجمع البحوث الإسلامية، ١٩٨٣.
- محمد حنيفة محمد: دور المساجد في سيريلانكا: المؤتمر التاسع، ١٩٨٣.
- محمد محمد مصطفى شحاته: تاريخ الأزهر وتطوره، المؤتمر التاسع، ١٩٨٣.

ثانياً: أبحاث احتفال الأزهر ببعده الألفي المنشورة بمجلة منبر الإسلام:

- إبراهيم الدسوقي: دور وزارة الأوقاف في دعم العلاقات مع العالم الإسلامي، مجلة منبر الإسلام، مارس ١٩٨٣.
- الحسيني أبو فرحة: وسيلة إعداد الدعاة، مجلة المنبر الإسلامي، مارس ١٩٨٣.
- جمال الدين محمود: أفريقيا الإسلامية، مجلة منبر الإسلام، مارس ١٩٨٣.
- جمال الدين محمود: أيى الإسلام لا أبالي سواء، مجلة منبر الإسلام، مارس ١٩٨٣.

- عبد الحلیم أحمد راشد: الأزهر العتید، مجلة منبر الإسلام، مارس ١٩٨٣.
- عبد الکریم دهینه: حجة الإسلام والعروبة، مجلة منبر الإسلام، مارس ١٩٨٣.
- علی محمود عمر محمود: رأى أبناء العالم الإسلامی والوافدين، مجلة منبر الإسلام، مارس ١٩٨٣.
- محمد عمیره: مكتبة الأزهر، مجلة منبر الإسلام، ١٩٨٣.
- محمود بیومي: الأزهر الشریف والأقليات المسلمة، مجلة منبر الإسلام، مارس ١٩٨٣.
- محمود عاشور: مدينة البعوث ودورها في حقل الدعوة الإسلامية، مجلة منبر الإسلام، مارس ١٩٨٣.

ثالثاً: أبحاث مختلفة ومقالات متفرقة:

- أحمد عبد الله: قضية الشباب في المنظور السیاسی، مجلة السیاسة الدولية، العدد ٢٨٠، إبریل ١٩٨٥.
- أحمد محمد موسى: الاستناد إلى الإیمان والاستباق للتقدم، مجلة الأزهر، ص ٥، رجب ١٣٩٤هـ (أغسطس ١٩٧٤).
- زکی محمد غيث: مجلة الجمعية الملكية المصرية للدراسات التاریخية، شیوخ الجامع الأزهر في القرن الثاني عشر الهجري، مايو ١٩٤٩.

- سيده إسماعيل الكاشف: الجامع الأزهر ودروه في نشر الثقافة العربية الإسلامية، ندوة المدارس في مصر الإسلامية، الجمعية التاريخية، ١٩٩١.
- عبد الرحمن زكي: الأزهر الشريف، رسالة اليونسكو، العدد ١٠٧، مايو ١٩٧٠.
- عبد الرحيم فوده: عودة الدراسة إلى الجامع الأزهر، مجلة منبر الإسلام، العدد ٨، بدون تاريخ.
- عبد الرحيم فودة: الجامع الأزهر، كتاب الشعب، العدد ٧٥، بدون تاريخ.
- محمد عاشور: السياسة المصرية الثقافية في مصر، ندوة مصر وأفريقيا مسيرة العلاقات في عالم متغير، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٧ مايو ١٩٩٦.
- محمد متولي الشعراوي: عالم إسلامي قوى، مجلة أكتوبر، العدد ١٤، ٢٨١ مارس ١٩٨٢.
- مصطفى الشكعة: بعض إنجازات الإمام الأكبر جاد الحق: جريدة الأخبار، العدد ٢٢، ١٣٦٩١ مارس ١٩٩٦.

الرسائل الجامعية:

أولاً: الرسائل الجامعية غير المنشورة:

- الحسن يروحا والى: السياسة الخارجية المصرية تجاه أفريقيا ١٩٧٠-١٩٨٠، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة - قسم النظم، ١٩٨٥.

- ديوماندي موسى: المشكلة التعليمية لأبناء المسلمين الأفارقة في غرب أفريقيا، بحث غير منشور، مركز دراسات المستقبل الأفريقي، ١٩٩٦.
- سامية حسن إبراهيم: الأزهر والسياسة المصرية ١٩١٩-١٩٣٩، رسالة ماجستير، كلية البنات، جامعة عين شمس، ١٩٧٨.
- سوسن سعد على الشامي: دراسة أثرية معمارية لظاهرة إلحاق المدارس بالجامع الأزهر في العصر المملوكي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآثار جامعة القاهرة، ١٩٩٤.
- عرفات عبد العزيز سليمان: رسالة الأزهر الثقافية في بعض دول أفريقيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية، جامعة عين شمس، ١٩٧٢.
- عودة عبد الرحمن الشوكي: مصر والحركة الوطنية في الجزائر منذ الحرب العالمية الأولى حتى الاستقلال ١٩١٤-١٩٦٢، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، قسم التاريخ، جامعة القاهرة، ١٩٩١.
- ناصر أحمد أحمد مسلم: الدبلوماسية المصرية تجاه أفريقيا (١٩٥٢-١٩٨٧)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، قسم النظم، جامعة القاهرة، ١٩٩٢.

ثانياً: الرسائل الجامعية المنشورة:

- رجاء إبراهيم سليم: التبادل الطلابي بين مصر والدول الأفريقية، رسالة دكتوراه منشورة، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٩.

- ماجدة على صالح إبراهيم: الدور السياسي للأزهر من ١٩٥٢-١٩٨١، رسالة دكتوراه منشورة بمركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢.

المصادر:

- البلاذني (الإمام أبو العباس أحمد بن يحيى بن جابر، والمتوفى ٢٧٩هـ) -
٨٩٢م) ، فتوح البلدان، طبع ليدن، ١٨٦٦.
١. الجبرتي (عبد الرحمن الجبرتي الحنفي): عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ج١، مطبعة الأنوار المحمدية، القاهرة، ١١٨٨هـ).
٢. القلقشندي (الشيخ أبو العباس أحمد، المتوفى ٨١١هـ - ١٤٠٨م)، صبح الأعشى في صناعة الانشاء، دار الكتب المصرية بالقاهرة، ج٣، ١٩١٣.
٣. المقرئ (تقي الدين أحمد بن علي): المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروفة بالخطط المقرئية، ج١، ٢، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٨٧.
٤. علي مبارك: الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة، هينا الكتاب، ١٩٨٠.

المراجع العربية:

- أبو ورده عبد الوهاب عطية السعدني: الجامع الأزهر وشيوخه في العصر العثماني، القاهرة، ١٩٩٤.
- أحمد محمد عوف: الأزهر في ألف عام، مطابع الأزهر، ١٩٨٢.
- الأزهر الشريف: الأزهر تاريخه وتطوره، القاهرة، ١٤٠٣هـ (١٩٨٣م).

- الأزهر: مدينة البحوث الإسلامية للطلاب الوافدين، القاهرة، ١٩٨٣.
- الحسيني هاشم، أحمد عمر هاشم: المحدثون في مصر والأزهر، مطبعة روز اليوسف، ١٩٨٥.
- محمد رشيد رضا: تاريخ الأستاذ الإمام محمد عبده، ج٢، مصر، ١٣٢٣هـ.
- بيار دودج: ترجمة حسين فوزي النجار: الأزهر في ألف عام، هيئة الكتاب، ١٩٩٤.
- حسن أحمد محمود: الإسلام والثقافة العربية في أفريقيا، القاهرة، فبراير ١٩٦٣.
- حسن حنفي: الدين والثورة في مصر ١٩٥٢-١٩٨١، ج٤، الدين والتنمية القومية، القاهرة، ١٩٨٩.
- حسين الشافعي: دعاء الثورة، مؤسسة التحرير للطبع والنشر، ١٩٦٧.
- حسين مؤنس: المساجد، الكويت، ١٩٨١.
- حسين مؤنس: مصر ورسالتها، دار المعارف، بدون تاريخ.
- سعيد إسماعيل على: تاريخ التربية والتعليم في مصر، عالم الكتب، ١٩٨٥.
- سعيد عبد الفتاح عاشور: العلاقات بين مصر والحبشة، القاهرة، ١٩٧٥.
- سيد عبد المجيد بكر: الأقليات المسلمة في أفريقيا، ج٢، رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة، ١٩٨٥.

- شوقي عطا الله الجم: الأزهر ودوره السياسي والحضري في أفريقيا، هيئة الكتاب، ١٩٨٨.
- ،ودور مصر في أفريقيا في العصر الحديث، هيئة الكتاب، ١٩٨٤.
- عبد الله عبد الرازق: معالم تاريخ مصر الحديث، القاهرة، ١٩٩٦.
- عبد الجليل شلبي: معركة التبشير والإسلام، مؤسسة الخليج العربي، ١٩٨٩.
- عبد الحميد يونس، عثمان توفيق: الأزهر، دار الفكر العربي، ١٩٤٦.
- عبد الرحمن الرافعي: تاريخ مصر القومي من سنة ١٩١٤ إلى ١٩٢١، ج٢، القاهرة، ١٩٤٦.
- عبد الرحمن زكي: الأزهر وما حوله من الآثار، وزارة الثقافة، ١٩٧٠.
- عبد الله صالح سانا: مدخل لقضايا المسلمين في غرب أفريقيا، القارئ العربي بالقاهرة، بدون تاريخ.
- عبد العزيز الشناوي: الأزهر جامعا وجامعة، ج١، الأنجلو المصرية، ١٩٨٣.
- على عبد العظيم: مشيخة الأزهر منذ إنشائها حتى الآن، ج١، المطابع الأميرية، ١٩٧٨.
- على عبد العظيم: مشيخة الأزهر منذ إنشائها حتى الآن، ج٢، القاهرة، ١٩٤٦.
- عبد الفتاح حسيني الشيخ: الأزهر في سطور، مطبعة الأزهر، ١٩٩٣.

- فاروق عبد الجواد شويقة وآخرين: الموسوعة الأفريقية، المجلد الرابع، الانثروبولوجيا، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، مايو ١٩٩٧.
- مجمع البحوث الإسلامية تاريخه وتطوره، القاهرة، ١٩٨٣.
- محمد البهي: الأزهر تاريخه وتطوره، دار مطابع الشعب، ١٩٦٤.
- محمد الهادي عفيفي: التربية والتغيير الثقافي، مكتبة الأنجلو، ١٩٦٤.
- محمد ثابت الفندي وآخرين: دائرة المعارف الإسلامية، ج ٢، القاهرة، ١٩٣٣.
- محمد رجب البيومي: الأزهر بين السياسة وحرية الفكر، مطبعة الأزهر، ١٩٩٣.
- محمد كمال السيد محمد: الأزهر جامعا وجامعة، المطابع الأميرية، ١٩٨٦.
- محمد سعيد عبد المجيد الأفغاني: شيخ الإسلام عبد الله الأنصاري الهروي، القاهرة، ١٩٦٨.
- محمد سليمان: دور الأزهر في السودان، هيئة الكتاب، ١٩٨٥.
- محمد عبد الله عنان: تاريخ الجامع الأزهر، القاهرة، ١٩٥٨.
- محمد عبد الله ماضي: الأزهر في ١٢ عاما، دار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٤.
- محمد عبده يمانى: أفريقيا لماذا، القاهرة، ١٩٩١.
- محمود أبو العيون: الجامع الأزهر، مطبعة الأزهر، ١٩٤٩.

- نجاء الزيزي، محمد إبراهيم الفيومي: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية نافذة مصر على العالم، تاريخ ورسالة، القاهرة، ١٩٩٥.
- نخبة من العلماء: الأزهر تاريخه وتصوره، وزارة الأوقاف وشئون الأزهر، مطابع الشعب، ١٩٦٤.



المراجع الأجنبية:

- Caroline, William: Islamic Monuments in Cairo, The American University in Cairo, 1993.
- Dodge,: AL AZHAR, Washington D.C., 1961.
- Harrison, P.: The Moslem World of to- day, London, 1925.
- James Kritzech and william-H. Liwis: Islam in Africa, Van Nostrand Reinhold company, New York, 1969.
- Thampsdon, Nirginia and dolf, Richard: French West Africa, London, 1958.
- Trimingham, J. Spencer: Islam in Sudan, London 1939
- :Islam in Ethiopia, London, 1952.
- :A history of Islam in west Africa, London, 1967.
- Vali Kiotis P.J.,: Araf and Regional politics in the Middle East, New York, Crom Helm, 1984.
- Veronice Seton and Williams, peter Stocks,: Blue guide, second Edition, London and New York, 1988.
- Tareq, Y. Ismael,: The U.A.R In Africa: Egypt's Policy Under Nasser, Journal of Modern African, Studies North Western univiersity press, 1971.

الفهرس

المقدمة	٧
الفصل الأول : الأزهر وأفريقيا والتطوير	١٥
الفصل الثاني : قوانين الأزهر	٤٣
قانون ١٩٦١م	٤٩
القرار الجمهوري رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥	٥٨
مقارنة بين القانون ١٠٣ واللائحة التنفيذية	٦٦
أولاً : بالنسبة لشيخ الأزهر	٦٦
ثانياً : بالنسبة للوزير المختص بشئون الأزهر	٧٢
اختصاصات رؤساء الهيئات بالأزهر	٧٥
الفصل الثالث : المؤسسات الأزهرية المعنية بالأفارقة	٧٧
أولاً : المجلس الأعلى للأزهر	٨٠
ثانياً : مجمع البحوث الإسلامية	٨٣
ثالثاً : إدارة الثقافة والبعوث الإسلامية	٨٨
رابعاً : جامعة الأزهر	٩٠
خامساً : المعاهد الأزهرية	١٠٠
سادساً : مكتبة الأزهر	١٠٧

الفصل الرابع : المناهج الدراسية الأزهرية للوافدين الأفارقة ... ١١٥

أولاً : المناهج الدراسية الأزهرية للوافدين قبل التطوير . ١١٥

ثانياً : المناهج الدراسية الأزهرية للوافدين بعد التطوير ١٢٠

المرحلة الابتدائية وتطويرها في ظل قانون ١٩٦١ ١٢١

معاهد البعوث الإسلامية ١٢٤

جامعة الأزهر ١٣٣

١ - كلية أصول الدين ١٣٤

٢ - كلية الشريعة والقانون ١٣٨

٣ - الدراسات العليا ١٤١

٤ - درجة العالمية (الدكتوراة) ١٤٢

٥ - كليات اللغة العربية ١٤٢

٦ - كلية القرآن وعلوم القرآن ١٥٠

الفصل الخامس : الوافدون الأفارقة إلى الأزهر ١٥٥

١ - أروقة المصريين ١٥٨

٢ - أروقة الوافدين ١٥٨

مدينة البعوث الإسلامية بالقاهرة ١٧٥

شروط قبول الطلاب الأفارقة بمدينة البعوث الإسلامية ١٧٨

الإدارة التي تقوم بالإشراف على المدينة ١٨٠

مدينة البعوث الإسلامية بالإسكندرية ١٨٢

١٨٨	لجنة الواقدين
١٩١	القواعد والشروط الخاصة بمنح الأزهر
١٩٥	الفصل السادس : المبعوثون الأزهريون ودورهم في أفريقيا ...
١٩٧	المبعوثون الأزهريون قبل التطوير
٢٠٣	المبعوثون الأزهريون وثورة يوليو
٢٢١	الفصل السابع : الحياة الاجتماعية للواقدين والمبعوثين
٢٢٦	أولاً : المشكلات الاجتماعية
٢٢٨	ثانياً : المشكلات الدراسية
٢٣٢	التنظيمات الطلابية الأفريقية في مصر
٢٣٤	مشكلات الاتحادات الطلابية الأفريقية في مصر
٢٤٩	الخاتمة :
٢٦٩	الجدول :
٢٨٥	المصادر والمراجع :
٣٠٩	الفهرس :

هذا الكتاب

الأزهر الجامع والجامعة الأزهر العلم والعلماء الأزهر ناشرو رسالة الإسلام السمح ، ومثير وحدة الفكر بين كل المؤمنين في كل مكان بالتعايش السلمي جنباً إلى جنب بلا عصبية ولا عنصرية ولا تمايز طبقي ولا تعصب ديني

الأزهر معقل العقيدة الإسلامية وموئل الدعاة والعلماء الإسلاميين المحفزين في شئون الدين والدنيا من كل الدنيا إلى كل الدنيا هذا الأزهر التي تصفو إليه النفوس وتحوطه القلوب وتطمئن إليه الأفكار والعقول في كل مكان من العالم ما نشأته والسبب فيها والأنشطة التي كان يقوم بها والأطوار التي مر بها وأثرت عليه سلباً أو إيجاباً ؟

ما نظرة الحاكمين له وفكر الاستعمار تجاهه ؟ وما موقفه من المفتين ومهادنه ضد الغزاة والحكام الظالمين عبر مراحل التاريخ ؟ ما المراحل التي مر بها الأزهر في تطويره والمؤسسات التابعة له وأدبياتها والقوانين التي تنظم عمل هذه المؤسسات في أقطار الأزهر الواحد وما علاقة الأزهر بالشعوب والدول العربية والإسلامية وغيرها ؟ الإجابة على هذه الأسئلة وكثير غيرها توجد بإذن الله تعالى بين دفتي هذا الكتاب العلمي الغريد بتفصيلات أشمل وتقريرات أعم

الناشر

Bibliotheca Alexandrina



0421558

مطابقت

٢٧٦-٢٧٦	٢٧٦-٢٧٦	٢٧٦-٢٧٦	٢٧٦-٢٧٦
٢٧٦-٢٧٦	٢٧٦-٢٧٦	٢٧٦-٢٧٦	٢٧٦-٢٧٦
٢٧٦-٢٧٦	٢٧٦-٢٧٦	٢٧٦-٢٧٦	٢٧٦-٢٧٦
٢٧٦-٢٧٦	٢٧٦-٢٧٦	٢٧٦-٢٧٦	٢٧٦-٢٧٦